الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية
- الحرب السادسة بين
«ثقافة الإنتظار» وفكرة «نهاية العالم»
- التداعيات الإقليمية للحرب الإسرائيلية على لبنان
- الآليات القانونية المتاحة لملاحقة مرتكبي
جرائم عدوان 12 تموز ومحاكمتهم
«دور تشريعي جديد لمجلس الأمن، اللاعب الأساسي في
تحريك المحاكمات الجنائية الدولية وإقرار التعويضات»

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد الثامن والخمسون - تشرين الاول 2006

الفرقة الموسيقية

لطالما ردّد قادة العدو أن فرقةً موسيقيةً عاديةً قادرةً على اجتياح لبنان والسيطرة عليه وعرقلة الحياة فيه، وقد تمكن هؤلاء من تحقيق انتصارات وتنفيذ اعتداءات في ظل بعض الظروف، وكان ذلك يتم من دون عقاب أحياناً، كما كانت جهود التصدي التي تواجهه غير كافية في أوقات كثيرة لوضع حد للغطرسة والعدوان والتمادي في الاستهتار بالأعراف والقوانين والأحكام الدولية. لكن، وفي معركة تموّز التي زيّنت شهور هذه السنة من تاريخ الوطن، تبدلت الأوضاع وتغيّرت الأحوال، وعاد القادة هؤلاء ليلطموا وجوههم حيرة واضطراباً وندمًا. فما الذي حصل؟ وكيف انتهت أسطورة ال «ميركافا»؟ ألم تعد حدود إسرائيل متحركة متطاولة مطّاطة مرسومة بسلاسل الدبابات؟ وهل أصبح من الواجب الانكفاء بتلك السلاسل إلى الوراء، مع تنكيس أعلامها وكتم ضجيجها وخفض مدافعها؟

لقد ضربت إسرائيل جسور الباطون والحديد في لبنان على مدى أيام المعركة، بشراسة لم تسبقها شراسة، فدمّرتها وأعادتها إلى وجه الأرض ترابًا وحجرًا، إلا أنّ تلك الأرض عادت لتنبت الحياة من جديد معلنة بذلك أنّ الجسور الإنسانية والوطنية التي تربط ما بين اللبنانيين لا يمكن أن يقصفها قاصف ولا يمكن أن يعصف في قوّتها عاصف، وبذلك انتصر الدمار على آلة الدمار، وصار من الواجب على إسرائيل أن تعيد حساباتها، وأن تدرس قراراتها، وأن تقرّ بأنّ دباباتها لن تصل إلى أبعد من أنوف قادتها، وأنها لن تجد من تحمّله المسؤولية بين هؤلاء، لأنّ المسؤولية تشمل الكيان الصهيوني بأسره، كما أنها لن تهتدي إلى أسلوب عدائي ناجح يمكنّها من الانتصار مهما نظرت، أو أعادت النظر، في تدريباتها ووسائلها، لأنّ صمودنا سيقلب برامجها وأساليبها رأسًا على عقب.

إنّ علم بلادنا سيستمّر مرفوعًا فوق كل ترابنا، ونسائم الحرية هي التي يجب أن تعزف نشيده وتحرك خيوطه وتداعب ألوانه. أمّا شعب لبنان فقد اعتاد على الصمود وتآلف معه، وجيشه باقٍ على العهد في «شرف وتضحية ووفاء»، وليعلم العدو أنّ لا فرقة الآلات الموسيقية، ولا فرقة الدبابات، قادرتان على النيل من حقوقنا ومن كرامة أجيالنا، وكلما تهدم في طرقاتنا جسر، زادت بين أهلنا وشائج القربى، ووصلت بينهم جسور وجسور.

العميد الركن صالح حاج سليمان
مدير التوجيه

الفهرست

العدد الثامن والخمسون - تشرين الاول 2006

السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية.....

..... العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر 5

الحرب السادسة بين

«ثقافة الإنتظار» وفكرة «نهاية العالم»..... د. نسيم الخوري 81

التداعيات الإقليمية

للحرب الإسرائيلية على لبنان..... د. طلال عتريسي 115

الآليات القانونية المتاحة لملاحقة مرتكبي جرائم عدوان ١٢ تموز ومحاكمتهم

«دور تشريعي جديد لمجلس الأمن، اللاعب الأساسي في تحريك المحاكمات

الجنائية الدولية وإقرار التعويضات»..... أنطونيوس فاروق أبوكسم 139

خلاصات

هل يمكن أن يصبح الإتحاد الأوروبي قوة سياسية لترسيخ الإستقرار

في الشرق الأوسط؟ ..... البروفسور وليد عربيد 175

الشراكة الأوروبية - المتوسطية

الأوجه السياسية والأمنية..... د. ميشال نعمة 176

السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية

نزار عبد القادر*

بعد أكثر من ربع قرن على إنشاء الجمهورية الإسلامية في إيران أكّدت الإنتخابات الأخيرة لرئاسة الجمهورية وللمجلس على أن الإيديولوجية الإسلامية التي اعتمدها الإمام الخميني كمصدر أساسي للتوجيه السياسي والإجتماعي لا تزال حيّة، وأن القوى الحارسة لها قادرة على حمايتها من كل الأخطار التي تتهدّدها في الداخل، أو تتآمر عليها من الخارج.

بدَّدت الإنتخابات الأخيرة كل الفرضيَّات التي كانت تقول أن الواقعية السياسية التي يمثلها تيّار هاشمي رفسنجاني، بالإضافة إلى الفكر الإصلاحي الذي قاده الرئيس محمد خاتمي، سيؤديان إلى حالة تدرُّجيّة من الإنفتاح الداخلي إلى فتح قنوات حوار مجدٍ مع الدول والشعوب الأخرى. لكن يبدو من الإنتخابات الأخيرة والتي أوصلت المحافظين بقيادة محمود أحمدي نجاد إلى الإمساك بكل مفاصل السلطتين التنفيذية والتشريعية، أن التيارين، الواقعي الذي يمثّله هاشمي رفسنجاني والإصلاحي

*عميد ركن متقاعد، باحث في الشؤون السياسية والإستراتيجية، شغل وظائف عسكرية هامة منها قيادة المدرسة الحربية ونيابة رئاسة الأركان للعديد، وملحق دفاع في لندن. حائز ماجستير في إدارة الأعمال وماجستير في الإدارة العامة، ودراسات عليا في المالية العامة.

الذي قاده محمد خاتمي، قد خسرا كل الرهانات السابقة، وأن الإسلام ما زال مع العصبية الفارسية يشكّلان قوّتي الدفع نحو سياسات قادرة على أن تستعيد الإمساك بقوة بالوضع الداخلي، وأن تتشدّد في خياراتها الإقليمية والدولية، بشكل يشجّع على الإعتقاد بأن التوجّه السياسي الجديد يدفع باتّجاه مواجهة مع الدول الكبرى ومع العديد من الدول العربية والإسلامية. تبرز مع استعادة المحافظين السلطة نزعة جديدة لاعتماد سياسة متشدِّدة تحل مكان السياسة الواقعية التي كان ينادي بها هاشمي رفسنجاني، أو الأفكار الإصلاحية التي حاول تطبيقها محمد خاتمي. وتعود إيران مع أحمدي نجاد والقوى المحافظة الداعمة له والمسيطرة على كل مصادر القوة والنفوذ، لتحاول استعادة الصورة التي تدغدغ مخيّلة حكّامها بين الحين والآخر والتي تضع إيران في «نقطة المركز للكون»[1].

عبّر غراهام فولر، من مؤسسة راند الأميركية، في ملاحظاته حول «الصورة الذاتية» التي ترسمها إيران لنفسها، بأنها تأتي نتيجة انعكاسات لصور التاريخ الإيراني حيث تختلط صور التوسّع والهيمنة العسكرية والثقافية للأمبراطورية الفارسية مع صور الاحتلال والهيمنة الغربية على إيران من قبل الإغريق والعرب والأتراك والأفغان والروس. ويولّد مثل هذا التشابك وفق تحليل فولر «مركّب نقص» يتحوّل إلى رؤية ومقاربة معقّدة لدور إيران السياسي تجاه جيرانها والعالم. وتخدم هذه الرؤية والمقاربة المستندة على الذاكرة التاريخية، الإرث التاريخي للتشيّع الإيراني في كل ما يحمل من مشاعر الألم والظلم. ويذهب فولر في تفسيره هذا ليقول «أن الأحداث لا تفسّر أبدًا وفق مدلولاتها وظواهرها وبطريقة بسيطة، ولكنها تخفي وراءها عمل قوى سياسية خفيّة تتحرّك من أجل التأثير وتغيير الواقع»[2].

1. The Iranians have for centuries thought of themselves as the ones whose accomplishments provide a lesson for the world and their country is at "the center of the universe." This is how Graham Fuller of the Rand Corporation described Iran's view of itself in a 1991 book of the same name.
2. Elaine Sciolino, Persian Mirrors – **The Elusive Face of Iran Free Press,** A division of Simon Schuster, New York, p. 338.

تمثّل عودة المحافظين إلى السلطة والنجاح الكبير الذي حقّقه أحمدي نجاد في الإنتخابات الرئاسية ضد هاشمي رفسنجاني إنعكاسًا لهذا التشابك بين مشاعر العظمة والظلم، وهو سيدفع مرة جديدة باتجاه أن تضطلع إيران بدور أساسي على المسرح الإقليمي والإسلامي والدولي.

مرحلة حكم الإصلاحيين

شكّلت مرحلة حكم الإصلاحيين لإيران بقيادة الرئيس محمد خاتمي محطّة هامّة توقّف عندها المحلّلون، حيث توقّع معظمهم أن تكسر دائرة الحكم الإسلامي المتشدّد للفترة الخمينية، وأن تعيد تنظيم الحكم والمجتمع وتنتزعهما من حالة الديكتاتورية والفوضى التي شكّلت أبرز سمات المرحلة التي سبقتها. وفتحت هذه المرحلة بدءًا من العام 1997 نافذة أمل جديد لمعظم الإيرانيين بأن بلادهم ستتوصّل إلى بناء مستقبل زاهر إنطلاقًا من تاريخها المجيد وتطلّعات أجيالها الصاعدة. وكان الشعور العام الذي رافق وصول الإصلاحيين أن إيران ستكسر طوق العزلة الذي فرضته على نفسها، وستواجه المجتمع الدولي باعتماد المفاهيم السياسية الشاملة التي تنطلق من مصالحها الوطنية. وكان ما قاله نائب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في آذار/مارس من العام 2000 يمثّل بامتياز إرادة الحكم في اعتماد مقاربة واقعية لعلاقات إيران مع الدول الأخرى، «إن هدفنا في القرن الواحد والعشرين لم يعد إيجاد أعداء جدد، ولكن تغيير الأعداء إلى محايدين، وتغيير المحايدين إلى أصدقاء» [3].

كانت نظرة الإصلاحيين لإحداث مثل هذا التغيير واقعية، لأنها كانت تنطلق من مفاهيم مدى تقبّل الغرب للمقاربة الإيرانية الجديدة والتي تستند على فكرة حوار الحضارات من جهة، وعلى مدى إدراك القوى الغربية للمصالح الإيرانية وفق نظرة الإيرانيين لمستقبلهم والدور الذي يخططون للإضطلاع به على

3. Ibid., p. 339.

المستويين الإقليمي والدولي. وكانت القيادة الإصلاحية تدرك المصاعب التي ستواجهها في إقناع الآخرين بتقبّل النهج السياسي الجديد، ولذلك رأيناها تفتح حوارًا واسعًا مع أعداء الأمس دون أن تتوقّع أن يغيّر هؤلاء بين ليلة وضحاها مواقعهم من أعداء الأمس إلى أصدقاء اليوم، معتبرة أن التحوّل المطلوب قد يتطلّب عقدًا أو أكثر من الحوار وبناء الثقة المتبادلة.

مرحلة حكم المحافظين

يبدو الآن أن الحكم المحافظ بقيادة أحمدي نجاد قد بدأ يمثّل مرحلة أخرى من الحكم «المتشدّد» الذي عرفته مرحلة الخميني، وخصوصًا في مجال السياسة الخارجية. إنه عود على بدء. ويبدو من تصريحات أحمدي نجاد منذ الأيام الأولى لإنتخابه بأنه يسعى إلى اعتماد سياسة خارجية متشدّدة خصوصًا في موضوعي برنامج إيران النووي والموقف من إسرائيل.

فلقد صرّح أحمدي نجاد بعد انتخابه أن إيران ستسأنف العمل ببرنامجها النووي، وتتابع في الوقت نفسه مباحثاتها مع اللجنة الأوروبية. ورأى المراقبون أن انتخاب أحمدي نجاد يقوّي قبضة المحافظين على كل المؤسسات الحكومية ما يفسح في المجال لإعادة توجيه السياسات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية نحو التشدّد. وسيكون الموقف الإيراني في المفاوضات مع القوى الغربية بما فيها المفاوضات مع اللجنة الأوروبية الثلاثية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) في الموضوع النووي أكثر تشدّدًا من السابق.

في أثناء معركة الإنتخابات الرئاسية، إتهم أحمدي نجاد الحكومة الإيرانية بالضعف في المفاوضات مع اللجنة الأوروبية الثلاثية بشأن الموضوع النووي. وعبّر عن عمق قناعته بضرورة أن تمتلك إيران قدرة كاملة لصنع الوقود النووي، وبأن المفاوضات مع واشنطن لا تمثّل أولوية على روزنامته. ويمكن قراءة ذلك في إطار تراجع أهمية السياسة الخارجية ككل في برنامجه الرئاسي. وهذا ما يؤكّد أن السياسة الخارجية الإيرانية تبقى من المواضيع

الأساسية التي ما زالت في عهدة المرجعية الدينية وتحديدًا السيد علي خامنئي، وهذا ما يفسّر فشل مبادرة الرئيس خاتمي في حوار الحضارات مع الغرب، ومحاولاته كسر الجليد في العلاقات مع واشنطن. كما يفسّر عدم استكمال أو نجاح المفاوضات السرّية التي أجراها فريق هاشمي رفسنجاني مع الأميركيين، والتي قادها مساعده محسن رضائي شخصيًا، وقد جرى بعضها في أثينا برعاية من وزير خارجية اليونان الأسبق جورج باباندريو[4].

أما بشأن اعتماد سياسات إجتماعية أكثر تصلّبًا، وخصوصًا تجاه النساء والشباب، فإن الغموض ما زال يكتنف مواقف أحمدي نجاد وذلك على الرغم من السخرية التي واجه بها التساؤلات حول مواقفه من هذا الموضوع في أثناء الحملة الإنتخابية. لكن يبدو أن قوات الباسيج التي تقوم بالدور الضابط للحركات الإجتماعية، تتهيّأ لإعادة ضبط الوضع الإجتماعي وخصوصًا حركة التحرّر التي تقودها النساء والشباب[5].

يرجّح أن تتبع سياسة أحمدي نجاد في موضوع الإقتصاد خطًّا شعبيًا، وذلك من خلال ملء المراكز الحكومية بأتباعه، وتشجيعهم على إعطاء الشأن الاجتماعي والإقتصادي الأهمية اللازمة. وإن أي سياسة انغلاق إجتماعي وخصوصًا تجاه المرأة لن تنجح. وبما أن السياسة الخارجية لن تكون بين يديه فإن أكثر ما يمكن أن يقوم به هو التعبير الإعلامي عن مواقف متصلّبة تجاه المفاوضات حول السلاح النووي الإيراني، وأيضًا إطلاق التصريحات العلنية العدائية ضد إسرائيل. وهذا ما فعله عندما صرّح في الفترة الأخيرة بضرورة «محو إسرائيل عن الخريطة»، أو تصريحه الأخير حول شعور الأوروبيين بمسؤوليتهم عن المحرقة النازيّة، وبأن هذا الشعور يجب أن يدفع

4. These negotiations were organized by the Greek Ministry of Foreign Affairs in 2002-2003, Mohsin Rizzai suddenly appeared one day as a lecturer in a conference sponsored by UCLA and financed by the US Departments of State and Defense. Greece also during the same period was sponsoring the negotiations between Libya and the USA to finalize a solution on Pan Am flight which crashed over Lockerbie, Scotland.

5. **"Ahmadi-Nijad Win Cements Conservative Control in Iran,"** Forbes.com magazine article Oxford Analytica 06.28.05, http://www.forbes.com/2005/06/28/Iran-President

ألمانيا والنمسا لإقامة دولة اليهود على أراضيهما بدلاً من إقامتها على حساب الشعب الفلسطيني في فلسطين [6].

الإصلاحيون ينتقدون المتشدّدين

قبل انتهاء أحمدي نجاد من تشكيل حكومته بسبب التعثّر في تسمية وزير النفط، عاد السجال بين الإصلاحيين والمحافظين من خلال الإنتقادات التي وجّهها الرئيس السابق محمد خاتمي إلى خلفه الرئيس أحمدي نجاد، والتي استدعت تدخّل مرشد الجمهورية الإسلامية علي خامنئي للدفاع عن الرئيس الحالي، كمؤشّر على استمرار حمايته له بعد أن كان قد اضطلع بالدور الرئيسي في إيصاله إلى سدة الرئاسة.

للمرة الثانية، وقبل مرور أربعة أشهر على انتخاب أحمدي نجاد، دافع علي خامنئي عن أحمدي نجاد، داعيًا إلى الكف عن توجيه الإنتقادات المتزايدة إليه، مؤكّدًا على ضرورة منح الحكومة مهلة لإثبات نفسها والقيام بأعمالها والتزام شعاراتها[7].

طالب خامنئي أئمة طهران بدعم الحكومة، بعد أن كان قد سبق له وطلب في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2005 من الرأي العام عدم التهجّم على الحكومة الجديدة. وفي إشارة غير مباشرة للمرشحين الذي لم يحالفهم الحظ في الإنتخابات الرئاسية - رفسنجاني ومهدي كروبي ومحمد باقر قاليباف - طلب مرشد الجمهورية الإسلامية من كل القوى السياسية أن تعي حساسية المرحلة وتبتعد عن المشاحنات السياسية. ورأى أن العودة إلى روحية الثورة الإسلامية تستدعي خلق الأمل والعزم لدى الشعب، خصوصًا الشباب، وليس العودة إلى أجواء عدم الإنضباط التي رافقت بدايات الثورة، أو في

6. Salah Nasrawi, **"Iranian President: Move Israel to Europe,"** SF Gate Associated Press, 8 December 2005. http://www.sfgate.com/cgi-bin/article.egi?file.

7. **"Iran Khatami Criticizes the Conservatives, the Imitators of Laden"**, Al-Hayat Newspaper, 11 November 2005: 8.

توجيه انتقادات للتيارات المحافظة التي تدفع في هذا الإتجاه.
يأتي الدفاع المتكرّر عن الحكومة في وقت مبكّر بعد أن تزايدت الإنتقادات للأداء الحكومي، وللأفكار «المتطرّفة» التي عبّر عنها أحمدي نجاد، أو تلك التي صدرت عن نواب محافظين.
جاءت ردود النواب المحافظين ودعوتهم إلى أحمدي نجاد لتغيير كل المستشارين والموظفين الكبار من تركة العهد الإصلاحي، لتثير من جديد نقمة الأقلية البرلمانية الإصلاحية فتدفعها إلى المطالبة بإعادة النظر في أهلية رئيس الجمهورية للحكم، أي ما يعني المطالبة بإقالته من منصب الرئاسة. واتهم بعض الإصلاحيين الرئيس باختيار مساعديه على قاعدة العلاقات الشخصية على حساب الكفاءة، وهذا ما يفسّر أن معظم الذي انتقاهم كانوا من الحرس الثوري، أو من موظفي بلدية طهران التي كان يرأسها، أو من بين أساتذة الجامعة التي كان يدرّس فيها.
وجاءت أقسى الإنتقادات للمتشدّدين على لسان الرئيس السابق محمد خاتمي الذي ندّد بالمتطرفين الإيرانيين الذين يسعون إلى «تقليد أسامة بن لادن» مقدّمين بذلك «أفضل الذرائع ليتهجّم الأعداء على الإسلام وعلى إيران». وقال خاتمي إن بعض المتطرّفين الإيرانيين «يعتقدون أن الوفاء للديمقراطية والحرية والتقدّم ينال من سمعة إيران الثورية في العالم الإسلامي». ورأى «أنهم ينافسون بذلك طالبان بالدعوة إلى العنف والتطرّف بشكل يتناقض مع تعاليم الدين». ونبّه خاتمي هذه المجموعات إلى «أنها لن تتمكّن أبدًا من تبوّء مكانة بن لادن وطالبان في العالم الإسلامي، وأن عليهم أن يسيروا في مؤخرة القافلة التي يقودها بن لادن».
سبق كل ذلك أن وجّه خاتمي في آخر تشرين الأول/أكتوبر من العام 2005 إنتقادًا إلى أحمدي نجاد دون أن يسمّيه، بعد أن أثار من خلال دعوته إلى «محو إسرائيل من الخريطة» إستنكارًا عالميًا. وقال خاتمي في انتقاده المبطّن لأحمدي نجاد «ليست لدينا نزعة عالمية، ولا نهدف إلى تغيير العالم بأسره والعمل على تشكيل حكومات تناسبنا، وعلينا أن لا نتفوّه بعبارات قد

تخلق لنا مشاكل إقتصادية وسياسية مع العالم»[8].

ومن المتوقّع أن تتجدّد الحملة العالمية ضد التصريحات الأخيرة التي أطلقها أحمدي نجاد من القمة الإسلامية الإستثنائية التي انعقدت في مكّة المكرّمة والتي أنهت أعمالها في 9 كانون الأول/ديسمبر من العام 2005، حيث صرّح أمام مراسلي وسائل الإعلام بأن الدول الأوروبية قد ساندت إسرائيل في الشرق الأوسط العام 1948 إنطلاقًا من شعورها بالذنب عن المحرقة النازية حيث أحرق هتلر ملايين اليهود، وفق المقولة التي يردّدها اليهود وأضاف «لنعط أوروبا أو ألمانيا والنمسا بعض الأراضي للصهيونيين لإقامة حكومتهم هناك. لقد واجهوا حالة من الظلم هناك فلماذا يجب أن تقع تبعات ذلك على الفلسطينيين؟ لتقدّم أوروبا قطعة الأرض ونحن سندعم هذا القرار، ولن نهاجم قيام هذه الدولة. هؤلاء الذين يحكمون القدس اليوم، ما هي الأصول التي ينتمي إليها آباؤهم؟ لا جذور لمعظمهم في فلسطين، ولكنهم يمسكون بمصير فلسطين بين أيديهم كما يسمحون لأنفسهم بقتل الشعب الفلسطيني»[9].

واستثارت تصريحات أحمدي نجاد هذه ردودًا دولية منتقدة، كما استثارت ردودًا من داخل إيران نفسها. ولكن يبدو أن تصريحاته «المتطرّفة» هذه تلقى التأييد في الداخل، وهي لم تأتِ بالصدفة، وأكبر دليل على ذلك عدم تراجعه عنها، كما تشكّل المظاهرات المعادية لإسرائيل مؤشّرًا واضحًا على استغلاله لها لزيادة تعلّق الجماهير المحافظة بشخصه ودعمها لسياساته المتطرّفة.

من أجل تحديد وفهم الخيارات المفتوحة أمام السياسة الخارجية الإيرانية، ومبادرتها ومقاربتها في تحقيق المصالح العليا للأمة الإيرانية وفق منظور الجمهورية الإسلامية السياسية وتطلّعاتها، لا بدّ من درس وتحليل المصادر والمنطلقات التي يمكن أن تشكّل الركائز الأساسية لهذه السياسة الخارجية.

تمتلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية مجموعة من المواصفات الخاصة التي تؤثّر بشكل مباشر على صياغة الجمهورية لأهدافها الرئيسة، كما تتكيّف بها

8. Ibid.
9. "Iranian President: Move Israel to Europe," SFA Gate cited in reference 6.

الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق هذه الأهداف.

بعد أكثر من عقدين ونصف من قيام الجمهورية الإسلامية، يبقى الإسلام إلى جانب الشعور القومي الفارسي المصدرين الأساسيين لكل توجّهات السياسة الخارجية الإيرانية. ويشكّل هذان العنصران قوّة الدفع الأساسية، لكن تأثيرهما قد يقوى أو يضعف مع تغيّر شخصية الحكّام وخياراتهم ما بين الواقعية السياسية والتشدّد الديني. عندما تحكم الواقعية السياسية أو الحركة الإصلاحية تتحرّر السياسة الخارجية من الأطر التقليدية الإسلامية، وإرث القومية الفارسية، فتتركّز حول مصالح الدولة وفق مفاهيم الحداثة ومتطلّبات التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي، وما تفرضه التطوّرات الراهنة على المستويين الإقليمي والعالمي. وفي المقابل تتمسّك إيران في ظل حكومة يسيطر عليها المحافظون بالقيم الدينية وبالإرث القومي من أجل صياغة مواقفها الدولية وتحديد الخطوط الرئيسة لسياستها الخارجية.

إعتمدت إيران في عهد حكومة الرئيس خاتمي الإصلاحية سياسة خارجية واقعية كان من أبرز مواصفاتها الإنفتاح والتؤدة والحذر، فيما اعتمدت في ظل القيادات الدينية المحافظة على مجموعة من الشعارات التي شكّلت الثوابت السياسية، والتي انعكست على السياسة الخارجية بإضفاء صفة المغامرة السياسية عليها.

العناصر المؤثّرة في السياسة الخارجية

أولاً: روح المغامرة

شكّل الإسلام والقومية الفارسية القيمتين اللتين ارتكزت عليهما الجمهورية الإسلامية منذ نشأتها في علاقاتها سواء مع جيرانها أو مع الدول الكبرى، أو مع الدول الإسلامية الأخرى. وشعر جيران إيران، وخصوصًا الدول

العربية في الخليج، بأن إيران تعمل من أجل تصدير الثورة الإسلامية باتجاههم، كما أنها تحاول استعادة بعض الدور التاريخي الذي كانت تمارسه الإمبراطورية الفارسية في الهيمنة على المنطقة.

وانعكس الحماس الذي رافق السنوات الأولى لحكم الخميني بشعور من الخوف والحذر الشديدين على جيران إيران والدول العظمى التي تملك مصالح استراتيجية في منطقة الخليج، فاتهمت إيران بأنها تحضّر لمغامرة سياسية تهدف إلى قلب أنظمة الحكم تمهيدًا لفرض هيمنتها على المنطقة. لقد فجّرت الثورة الإسلامية التي أعلنها الإمام الخميني مشاعر الحماس والدعم للجمهورية الإسلامية وقائدها لدى جميع المجتمعات الشيعية خارج إيران. وكان ردّ القيادات الدينية الإيرانية التواصل مع القيادات في هذه المجتمعات الشيعية، ومساعدتها على النهوض الإجتماعي والسياسي من أجل الحصول على حقوقها ومواجهة قوى الهيمنة الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي.

وشجعت إيران الشيعة في الدول المجاورة على رفض الوضع القائم، والتحرّك من أجل المطالبة بحقوقهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية. وشكّلت هذه السياسة دعوة واضحة وعلنية للتظاهر وممارسة أنواع الضغوط شتى التي ستؤدي إلى تهديد الإستقرار، وإضعاف نظم الحكم في كل أرجاء الخليج. واعتمدت إيران سياسة دعم مكشوفة لحركات شيعية في كل من العراق والبحرين ولبنان والكويت والمملكة العربية السعودية. وذهبت في مغامراتها السياسية إلى أبعد من ذلك حيث اتهمت كل الحكومات التي تقيم علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية بالفساد وبالعداء للإسلام، مشككة بشرعية هذه الحكومات وفق المعايير الإسلامية.

لم تكن لدى إيران طموحات لاحتلال أراضي الدول المجاورة (باستثناء الخلاف مع دولة الإمارات حول جزر طنب وأبو موسى)، وكان واضحًا أنها تبحث عن وسائل تصدّر بها روح الثورة الإسلامية تمهيدًا لاكتساب المزيد من النفوذ الخارجي، وتوظيفه في دعم مكانة الحكم الإسلامي داخليًا. لكن

الروح المغامرة المستندة على الإسلام الثوري والقومية الفارسية دفعت الدول الإقليمية إلى اعتماد الحذر الذي وصل إلى حد المقاطعة خوفًا من المدّ الإيراني داخل مجتمعاتها. ويمكن ربط القرار العراقي بشن هجوم ضد إيران بأنه قد جاء كنتيجة مباشرة لمشاعر الخوف من سياسة «الهيمنة» التي اتبعتها إيران، وكنتيجة غير مباشرة للتحريض الذي اعتمدته الولايات المتحدة ضد الجمهورية الإسلامية.

وكانت بنتيجة الحرب العراقية - الإيرانية، والسياسات المغامرة التي اعتمدتها إيران تجاه الدول الخليجية الأخرى، والعداء المستفحل بين إيران والولايات المتحدة، أن فرضت على إيران عزلة دولية ما زالت تشعر بآثارها السلبية حتى اليوم.

يبدو أن إيران قد استوعبت الكثير من الدروس من حربها مع العراق، ومن العزلة التي وجدت نفسها فيها في نهاية الحرب، وقد ظهر ذلك جليًا من السياسة التي اتبعتها تجاه العراق بعد حرب تحرير الكويت. فهي لم تسعَ لاستغلال ضعف العراق العسكري والسياسي، بل بقيت تراقب تطوّر الوضع بينه والولايات المتحدة. ولكن السياسة الإيرانية تغيّرت تجاه العراق بعد الغزو الأميركي العام 2003، حيث وجدت طهران الفرصة سانحة للتدخّل بقوة في المناطق الجنوبية حيث تعيش الأكثرية الشيعية. ويبدو أن إيران تمتلك الآن النفوذ الأوسع من خلال سيطرة القيادات الشيعية القريبة منها على الحكم العراقي الجديد ما دفع بالولايات المتحدة إلى تكليف سفيرها في بغداد زالماي خليل زاده لفتح حوار مع طهران من أجل تسهيل قيام حكم ديمقراطي، والمساعدة على إحلال الأمن والاستقرار.

إلى جانب رغبة الجمهورية الإسلامية في تصدير روح الثورة الإسلامية باتجاه المجتمعات الشيعية في الدول المجاورة، وفي إعطاء سياستها الخارجية سمة إسلامية من خلال التمسّك ببعض القيم الإسلامية كثوابت (كالموقف من إسرائيل ومن القدس تحديدًا)، فإن القومية الفارسية تشكّل الدافع الأساسي للدور الذي تريد إيران أن تضطلع به على المستويين الإقليمي

والدولي. واللافت أن إيران لا تعطي أهمية للخلافات الجيوسياسية مع جيرانها سواء مع العراق أو أفغانستان أو الدول الآسيوية، بل تتركّز كل جهودها حول النفوذ والدور الأمني الإقليمي الذي تريد أن تؤديه الآن أو ضمن أي نظام أمني مستقبلي.

لم تخف تأثيرات الشعور القومي الفارسي في زمن الجمهورية الإسلامية عن ما كانت عليه في زمن حكم الشاه، ولكن جرى التعامل معها بكثير من التؤدة وبشكل لا يجعلها في حالة تنافسية، ظاهريًا على الأقل، مع العامل الإسلامي. مع تطوّر مطالب أجيال الشباب بالانفتاح ودخول بعض مظاهر الحياة الغربية إلى إيران، تعدّلت المقاربة السياسية باتجاه مزيد من الواقعية السياسية، وقليل من الأيديولوجية الثورية، وذلك على عكس ما كانت عليه في زمن حكم الخميني [10].

وكانت الحرب مع العراق قد تطلّبت استثارة الشعور القومي وخصوصًا عند الجماعات العلمانية، فيما بقي الشعور الديني القوّة الدافعة الأساسية للمؤمنين بالثورة الإسلامية. واللافت أيضًا ولأسباب داخلية أن النظام الحالي قد سمح في السنوات الأخيرة بالإحتفال ببعض الأعياد التي تشكّل تقليدًا قوميًا يرقى إلى فترة ما قبل الإسلام، كما سمح لبعض الفئات بالاحتفال بذكرى محمد مصدق على الرغم من مواقفه السياسية المناقضة للإسلام[11].

يمكن لتنامي الشعور القومي أن يعمل في عكس الاتجاه الذي تريده القيادات الدينية المحافظة. هناك توجّه الآن لدى الشباب لرفع شعار «إيران أولاً» الذي يستعمل الآن لمطالبة الحكم بتركيز جهوده على معالجة الأوضاع الداخلية، والتالي الكف عن صرف الأموال والجهد والوقت على جماعات وقضايا خارجية ذات قيمة متدنّية بالنسبة إلى الشعب الإيراني. من جهة

10. Mark Gasiorowoki, **"The Power Struggle in Iran,"** Middle East Policy, vol VII No. 4, October 2000.

11. Wilfried Buehta, **Who Rule Iran? The Structure of Power in the Islamic Republic,** (Washington Institute for Near East Policy and the Konrad Adenhauer Stifung, Washington, Dec. 2001) p. 182.

ثانية، يمكن للشعور القومي أن يوظّف في اتجاه الإنفتاح على الحداثة، وتوجيه المجتمع نحو المطالبة بتخفيف الضوابط الدينية، وخصوصًا ما يطالب به الشباب لجهة الإنفتاح الإجتماعي، وهي مطالب قد تؤدّي في نهاية المطاف إلى المطالبة بتطبيق المفاهيم العلمانية على كل الممارسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

ثانيًا: سلوكية سياسية محافظة

في المراحل الأولى لقيام الجمهورية الإسلامية دفعت الروح الثورية القائمة على الإسلام والهوية القومية الفارسية إيران إلى انتهاج سياسات مبادرة وهجومية أثارت مشاعر الخوف والعداء لدى جيرانها. لكن هذه المرحلة انقضت بعد غياب الإمام الخميني لتحل مكانها سياسات خارجية أكثر واقعية خصوصًا لجهة التعامل مع الدول المحيطة بإيران. وكان هاشمي رفسنجاني أول من أسّس لهذا التبدّل في السياسة الخارجية الإيرانية وذلك من خلال تقويمه للتحسّن الذي طرأ على الموقع الجيو-استراتيجي لإيران بعد انتهاء الحرب على العراق، وللأوضاع الإقتصادية التي زادت سوءًا بسبب الإنفاق العسكري الكبير على الحرب، وللهواجس والتراكمات الإجتماعية التي تهدّد بنشوء نزاعات داخلية بين عدد من مكوّنات المجتمع الإيراني. وتجد إيران اليوم نفسها مطوّقة من جميع الجهات بقوى وعناصر قديمة أو جديدة، تحمل من التناقضات ومشاعر العداء ما يكفي لدفع إيران إلى اعتماد سياسة خارجية مركّبة ومرنة ما يسمح لها بالتعامل مع كل هذه التهديدات والمتغيّرات الجيو- استراتيجية بحكمة وحذر شديد.

يشكّل العراق وأفغانستان عدوّين تقليديين بالنسبة إلى إيران، وعليها الآن أن تتعامل معهما وفق قواعد جديدة تتسم بالمرونة والواقعية خصوصًا بعدما تمركزت القوات الأميركية على مقربة من الحدود الإيرانية مع هذين البلدين، بالإضافة إلى ما تمثّله الجماعات المتطرّفة التي تحمل السلاح في

هذين البلدين تحت شعار محاربة الأجنبي (الأميركي)، ومن أجل قلب نظام الحكم وقيام حكم إسلامي (سنّي) على أنقاضه.
وتراقب إيران أيضًا وعن كثب الأوضاع غير المستقرة في الدول المجاورة الأخرى كباكستان ودول القوقاز وآسيا الوسطى. كل ذلك يفسّر السلوكية السياسية المحافظة التي بدأ يسلكها الحكم الإيراني في السنوات العشرين الأخيرة [12].

ثالثًا: متغيّرات الجيوبوليتيك

كان التبدّل الدراماتيكي في بيئة الجيوبوليتيك المحيطة بإيران منذ قيام الجمهورية الإسلامية قد بدأ مع تفكك عقد الإتحاد السوفياتي. ولقد تبع ذلك تطّور آخر لا يقل عنه أهمية تمثَّل باحتلال العراق الكويت ما استدعى تدخّل القوات الأميركية والحليفة بشكل كثيف في منطقة الخليج من أجل تحرير الكويت، وما أدى في نهاية الأمر إلى عزل العراق دوليًا، وشن حرب جوية ضدّه استمرّت إثنتي عشرة سنة أدّت إلى إضعاف قدراته العسكرية والإقتصادية، ومهّدت لعملية الغزو الأميركي في مرحلة لاحقة وذلك من ضمن ضرورات سياسة الهيمنة الأميركية على المنطقة ولكن تحت أعذار منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وضرورات الحرب على الإرهاب.
في الفترة التي سبقت غزو العراق العام 2003 وجدت إيران نفسها في وضع دفاعي غير مؤآتٍ، ويتعدّى قدراتها العسكرية، مع سبع دول محيطة بها، بالإضافة إلى التهديد الذي بات يمثّله الوجود الأميركي البحري والجوي الكثيف في منطقة الخليج. وهكذا بات الدفاع عن حدود إيران البحرية والبرّية مهمة مستعصية [13]. هذا الوضع الذي واجهته إيران دفع وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني إلى الإعتراف بأن الدفاع عن إيران قد أصبح

12. Daniel Byman, Sharam Chubin Anoushiravan Ehteshami, and Jarold D. Green, **Iran's Policy in the Post Revolutionary Era** (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 2001), p.p. 7-20.
13. This was a realistic perception of the Iranian leadership in Ayatollah Khamenei's comments in a speech in an officer's military academy, October 31, 1999, BBC summary, 2 November 1999.

مهمة صعبة بحيث لم يعد من الممكن تأمينها إلا باعتماد استراتيجية الردع. وعلى الرغم من الحقائق الجديدة التي أنتجتها الحرب في كل من أفغانستان والعراق والتي أوجدت حدودًا مشتركة بين إيران والولايات المتحدة، فإنه يمكن لإيران أن تتعامل مع الواقع الجديد بطريقة أقل تعقيدًا وأقل خطورة من التهديدات المتواصلة التي كانت تواجهها مع كل من حكم طالبان في أفغانستان وحكم صدام حسين في العراق.
ويمكن إيجاز الوضع الأمني على الحدود الإيرانية بالآتي:

1. يقف العراق على أبواب حرب أهلية قد تؤدي إلى تقسيمه إلى ثلاث دويلات: دويلة كردية في الشمال، مع إمكان استمرار التهديد لهذه الدويلة من الشمال من قبل تركيا ومن الجنوب من قبل الدويلة السنيَّة التي يمكن أن تنشأ في وسط العراق، وتلعب الأصولية السنية وبقايا البعث الدور الرئيس في تحقيق هذا السيناريو.
2. لا يمكن توقّع استقرار الوضع في الجنوب، فالدويلة الشيعية التي يمكن أن تنشأ هناك لن تعرف الإستقرار بسبب الإنقسامات الشيعية التي يغذّيها الشعور القومي العربي والنفوذ الإيراني من جهة، وبسبب الصراع الذي يمكن أن ينشأ بين مختلف القيادات الشيعية المنقسمة بين تيارين أحدهما علماني والآخر ديني. فهناك مقتدى الصدر وجيش المهدي والذي يريد أن يحكم العراق مع الإحتفاظ بهويته العربية، وهناك عبد العزيز الحكيم والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وقوات بدر التي تريد أن تقيم حكمًا إسلاميًا شيعيًا وفق النموذج الإيراني، وهناك حزب الدعوة الإسلامي بقيادة إبراهيم الجعفري والذي يسعى إلى عراق فدرالي يجمع ما بين الوسط والجنوب والشمال بالإضافة إلى التيار العلماني.
3. من الصعب جدًا قراءة ردود الفعل التركية تجاه ما يجري في العراق بصورة مسبقة، ولكن من المستبعد أن تقبل تركيا بقيام دولة كردية مستقلّة في شمال العراق. فمثل هذا الاحتمال سيؤدّي إلى تدخّل عسكري تركي كثيف

قد يؤدي إلى احتلال المناطق الكردية لعدة سنوات، مع كل ما يحمل ذلك من تداعيات على الجيوبوليتيك الشرق أوسطي.

4. تمرّ أفغانستان في ظروف معقّدة تؤشّر إلى عدم استقرار الوضع هناك لسنوات عديدة. فهناك الأوضاع القبلية المعقّدة والتي لا يستطيع حكم حميد قرضاي السيطرة عليها، كما أنه ما زال يشعر بالتهديد الذي تمثّله حركة طالبان والتي عادت كقوّة مهدّدة للحكم والإستقرار.

5. هناك تهديدات عبر الحدود الأخرى، وهي تتمثّل بالغليان المستمر في منطقة القوقاز إلى جانب الإضطرابات الداخلية في بعض الدول المجاورة، كباكستان وطاجيكستان ودول بحر قزوين.

6. بعد تفكّك الإتحاد السوفياتي جهدت إيران لنسج علاقات جديدة من التعاون والصداقة مع روسيا الإتحادية، وخير دليل على ذلك التعاون العسكري والنووي القائم والذي يتطوّر بشكل دائم بين الدولتين. لكن التطوّر الإيجابي الذي تحقّق بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي قابله تطوّر سلبي في الغرب والجنوب يتمثل بالوجود العسكري الأميركي الكثيف، وخصوصًا بعد غزو العراق حيث ينتشر ما يزيد على 160 ألف عسكري أميركي وأجنبي، بالإضافة إلى القواعد الجوية الأميركية المنتشرة في دول مجلس التعاون الخليجي، والأساطيل الأميركية المبحرة في الخليج وبحر العرب.

في مواجهة الإختلال في موازين القوى المتمثّل بهذا الوجود العسكري الأميركي الكثيف في العراق وفي دول مجلس التعاون الخليجي، عملت إيران كل ما بوسعها من أجل تحسين علاقاتها مع حكومات هذه الدول، خصوصًا مع المملكة العربية السعودية، كما أنها قد سعت لزيادة نفوذها داخل العراق ما أجبر الولايات المتحدة على الإعتراف بهذا النفوذ والسعي إلى نسج علاقات حوارية مع إيران تساعدها على تطبيق برنامجها السياسي من أجل إقامة حكم مستقر في بغداد.

في الإستنتاج العام، يبدو أن إيران قد نجحت من خلال التعامل الإيجابي والواقعي مع الأميركيين في أفغانستان، ومن خلال النفوذ الذي اكتسبته

داخل العراق، بالإضافة إلى الديبلوماسية الإيجابية التي اتبعتها في بناء علاقات جديدة مع دول مجلس التعاون الخليجي، في فرض نفسها كلاعب إقليمي باعتراف الولايات المتحدة التي كلّفت مؤخّرًا سفيرها في العراق زالماي خليل زادة فتح قنوات للحوار مع طهران. ولكن لا يمكن لكل هذه التطّورات الإيجابية أن تزيل حال الشك والغموض التي تلف المنطقة، وخصوصًا في ظل استمرار الأوضاع المتفجّرة داخل العراق والتي تنذر (إذا لم تنجح الانتخابات العامة في إقامة حكم قادر على ضبط الوضع الأمني وتوحيد البلاد) بتغييرات دراماتيكية في خريطة المنطقة.

رابعًا: الإثنية والتعددية الإيرانية

صحيح أن الثورة الإسلامية وإحياء الشعور الديني الإسلامي يشكّلان مع الشعور القومي القوّة الجامعة في بلد متعدّد الإثنيات والأديان. فالسكان من أصول فارسية يشكّلون نسبة 51 في المائة، بينما يتوزّع 49 في المئة على 24 في المائة من العرق الأذربيجاني-التركي، وعلى 8 في المائة مازاندراني، وعلى 7 في المائة من الأكراد، و3 في المائة من العرب، و2 في المائة من البلوش، و4 في المائة من التركمان واللور واليهود. أما من الناحية الدينية فإن نسبة الشيعة الإيرانيين هي في حدود 85 في المائة، فيما يتوزّع الباقون بين السنة والمسيحيين والبهائيين واليهود.
ويمكن إدراج عدد من الملاحظات حول هذا النسيج الوطني المتعدد الإثنيات والأديان أبرزها:

1. تتوّزع الأقليّات الإثنية في المناطق الحدودية، ومن هنا تظهر أهمية ارتباطات المجموعات السكانية هذه بالدول التي تجاورها.
2. تشكّلت داخل هذه المجموعات الإثنية أحزاب وحركات انفصالية ما أدّى إلى نشوء كيانات مستقلّة في فترات سابقة كجمهورية مهاباد الكردية العام

1945، والكيان التركي في أذربيجان العام 1946[14].

3. هذه الحركات السياسية (الانفصالية التوجّه) هي في غالبيتها من الأقلية السنية وتضم بصورة خاصة الكرد والبلوش والتركمان، والعرب، وتجد صعوبة في تقبّل الهيمنة الشيعية عليها.

4. تتنافس كل من هذه الهويات الإثنية مع الهوية الفارسية وهي تشكّل خطوط الإنقسام السياسي الذي قد يتحوّل إلى مصدر لعدم الإستقرار الداخلي.

لكن تبقى الهوية الكردية مصدر القلق الأكبر. فقد جاهد الأكراد بشراسة من أجل الإستقلال ما جعلهم يتعرّضون لحملات قمع متتالية. وشكّلت عمليات قمع الأكراد درسًا للأقليات الأخرى. ويتحدّث بعض التقارير عن خسائر فادحة بالأرواح قد وقعت في الجانب الكردي بسبب هذه الحملات، بلغت وفق التقديرات 20000 قتيل منذ قيام الجمهورية الإسلامية [15].

يراوح عدد الأكراد في إيران ما بين 4 و8 ملايين، يتوزّعون على 75 في المائة من السنة و25 في المائة من الشيعة. والإستقرار الراهن لوضعهم لا يعني صفاء ولائهم لإيران، فهم من جهة يذكرون عمليات القمع التي تعرّضوا لها في ظل الجمهورية الإسلامية، كما أنهم يشعرون بمركّب نقص من الطريقة التي تتعامل بها معهم الأكثرية الفارسية بالمقارنة مع الأقليات الأخرى. ويتوقّف ولاؤهم لإيران في المستقبل على الطريقة التي ستتعامل بها الدولة الإيرانية معهم. ولكن يبقى العنصر الأهم في التطوّر المرتقب لجهة نجاح قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق.

تشهد مناطق البلوش في شرق إيران حالة من عدم الإستقرار والفلتان الأمني. وتسمح السلطات الباكستانية للثوار البلوش بعبور الحدود هربًا من الملاحقات الإيرانية [16].

تسبّبت مؤسسات الجمهورية الإسلامية التي تهيمن عليها الإيديولوجية الشيعية في تصديع الوحدة الوطنية والإجتماعية، وذلك على الرغم من تنبّه

14. Byman, Ehteshami, **Green, Iran's Policy in the Post-Revolutionary Era,** p. p.7-20.
15. Ibid.
16. Buchta, **Who Rule Iran? The Structure of Power in the Islamic Republic,** p. p.106-109.

الحكم إلى هذا الخلل ومحاولات إصلاحه من خلال اعتماد سياسات براغماتية تجاه الأقليات. واعتمدت السلطة مقاربة واقعية تهدف إلى المحافظة على الأمن والإستقرار كبديل لسياسة القمع أو تذويب الأقليات وطمس شخصيتها الدينية أو الإثنية، «إن العنصر الأساسي الذي يكيّف سلوكية الحكم تجاه السنة لم يتركّز حول هويتهم الإثنية أو المذهبية بل حول احتواء الخطر الذي يمثّلونه بالنسبة إلى الإستقرار العام ووحدة أراضي الجمهورية الإسلامية» [17].

تمثّل الأقليات في إيران مع حركاتها الإنفصالية وتوقها إلى التعبير عن ذاتها بشكل مستقل، مصدرًا خطيرًا للهواجس الوطنية حول وحدة الشعب والأرض، كما أنها تشكّل مصدرًا للقلق من إمكان استعمالها من قبل القوى الخارجية التي تتربص شرًا بإيران، وخصوصًا خلال هذه المرحلة، بعدما طوّقت الجيوش الأميركية إيران من الغرب والشرق، بالإضافة إلى قواعد جوّية وقواعد للنفوذ السياسي في دول آسيا الوسطى وبحر قزوين.

من هنا تبرز أهمية النظرية التي سبق وتحدّث عنها علي شمخاني بأنه لا بد أن تستند إيران في مواجهة التهديدات المختلفة على اعتماد استراتيجية الردع، وهذا ما يبرّر اندفاعها القوي لامتلاك السلاح النووي كسلاح رادع للقوات الأميركية المنتشرة حولها.

خامسًا: روح العداء لأميركا

صحيح أن الشعب الإيراني هو شعب فخور، ويستمد هذا الشعور من عمق تاريخه وعظمته، وأيضًا من خلال اعتقاده بتفوّق ثقافته الفارسية على ثقافات الشعوب المحيطة به، لكن، وبالتوازي مع الشعور بالفخر، فقد تملّك الإيرانيين شعور قوي بدور الضحيّة. ونجحت الثورة الإسلامية في دفع الشعب الإيراني إلى الإمساك بقوّة بمصير البلاد، والتحكّم في صنع

17. Byman, Ehteshami, **Green, Iran's Policy in the Post-Revolutionary Era,** p.p.11-20.

القرارات المصيرية والسيطرة على الثورات الوطنية، ولكنها فشلت في تخليصه من الشعور بأنه ضحيّة مؤامرة مستمرّة يصوغها الغرب وخصوصًا الولايات المتحدة من أجل فرض الهيمنة الكاملة على إيران، والتحكّم بثرواتها الطبيعية وبمصيرها الوطني. ويتصّور الإيرانيون أن الولايات المتحدة ما زالت القوّة الراغبة في التحكّم بمصير إيران، وأنها ما زالت تحرّك، وبصورة خفيّة، القوى الشبابية والعلمانية والنخب ذات النزعة الأرستقراطية، وأنها ما زالت تشكّل المصدر لكل مشاكل إيران ومتاعبها، كما أنها تملك مفاتيح كل الحلول لهذه المشاكل. هناك ميل قوي عند عامة الشعب الإيراني لتحميل وكالة المخابرات المركزية، وقبلها جهاز المخابرات البريطانية أيام الهيمنة البريطانية، مسؤولية أي سوء طالع أو كارثة تحل بإيران.

دقّ رجال الدين في قمة هرم السلطة طبول الحرب ضد أميركا كل يوم جمعة من قلب جامعة طهران. وكان واضحًا أن هدفهم كان يتركّز على تعميق مشاعر العداء لأميركا، ووصفها بأنها تشكّل «الشيطان الأعظم»، وذلك من خلال اتهامها بالتآمر المتواصل ضد إيران، وتحميلها مسؤولية الإقتصاد الإيراني المتعثّر، والتدهور النقدي الحاصل، وإشاعة روح الفساد بين الشباب، ودعم الصهيونية وتعهّدها، ودعم دولة إسرائيل وتحقيق تفوّقها من أجل إعدادها للإضطلاع بدور قوة إقليمية كبرى تهدّد مصالح المسلمين.

بلغ شعور العداء الإيراني للولايات المتحدة أوجه العام 1995، واتهمت الولايات المتحدة بأنها تحاول أداء دور الشيطان الأعظم عندما صوّت الكونغرس على إعطاء وكالة المخابرات المركزية مبلغ عشرين مليون دولار مخصّصًا حصرًا للقيام بعمليات لإضعاف الحكم الإسلامي في طهران تمهيدًا لقلبه. لقد نشرت الصحافة الأميركية الخبر ما شكّل إرباكًا للكونغرس والإدارة، ودفع الرئيس كلينتون إلى عدم حجز المبلغ المذكور وصرفه. لكن القناعة بقيت لدى معظم الإيرانيين بأن الولايات المتحدة مستمرة في التحضير لقلب نظام الجمهورية الإسلامية، خصوصًا أنه لم يصدر أي بيان أميركي توضيحي حول الموضوع وذلك بسبب عدم السماح

تقوم بها وكالة المخابرات المركزية [18].

إن الشكوك حول النوايا الأميركية تجاه إيران هي قديمة وتعود إلى الفترة التي سبقت الثورة الإسلامية، أي إلى أيام الشاه محمد رضا بهلوي، والذي يروي أنه قد أظهر الكثير من مشاعر الشك وانعدام الثقة تجاه نوايا الأميركيين نحوه وذلك عندما سأل في أيار/مايو 1978 نائب الرئيس الأميركي نيلسون روكفلر في أثناء زيارته لإيران عن صحة وجود قرار أميركي-روسي «بتقاسم العالم بينهما» [19]. ويبدو أن مشاعر الشاه حول المؤامرة الأميركية-السوفياتية لتقاسم العالم قد جاءت وليدة التظاهرات التي كانت قد بدأت تعم شوارع المدن الإيرانية قبل عدة أشهر من الإنقلاب الذي قادته مجموعة شيوعية في أفغانستان. لقد ربط الشاه بين الحدثين، وقد ولّد هذا الربط قناعة لديه بأن هناك توافقًا قد حصل بين موسكو وواشنطن. واستمر هذا الشعور لدى معظم الإيرانيين، ما يبرّر السؤال الذي يطرحه الكثيرون على أي زائر أميركي «لماذا أوصلت الولايات المتحدة الإمام الخميني إلى الحكم» [20].

من المؤكّد أن دور إيران في العالم يتعدّى أطر علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولكنه ما زال من الصعب فهم الدور الذي أعطاه الإيرانيون لأنفسهم وتقبّله. والسؤال الآن: ما هو البديل لشعار «الموت لأميركا»؟ يبدو أن البديل سيكون موضع نقاش صعب وذلك بسبب العمق الذي بلغه شعور العداء لأميركا في نفوس جماهير المتديّنين وحرّاس الثورة وقوّات الباسيج. وتشكّل الكراهية التي تضمرها إيران (الإسلامية) لدولة إسرائيل سببًا معرقلاً لأية عملية تطبيع للعلاقات مع أميركا. إن فجوة عدم الثقة بين إيران والولايات المتحدة حول إسرائيل قد بدأت تتوسّع بسبب المواقف العدائية للدولة العبرية التي عبّر عنها الرئيس أحمدي نجاد في الفترة الأخيرة، حيث أكّد رفض إيران لحق إسرائيل بالوجود «داعيًا إلى محوها عن الخارطة». ويتفرّع عن العامل

18. Sciolino, Persian Mirrors: **The Elusive Face of Iran,** p. 342.
19. Ibid.
20. Ibid.

الإسرائيلي سياسات إيران في دعم حزب الله وتقديم الأموال والأسلحة اللازمة له لخوض حرب طويلة ضد إسرائيل. وتنعكس سياسة إيران في دعم حزب الله على علاقاتها مع الولايات المتحدة وذلك بسبب الإرث الثقيل لعلاقات الحزب بالدولة العظمى والذي يحمل تراكمات سلبية جدًا بدءًا من عملية نسف موقع المارينز في مطار بيروت العام 1983 والتسبّب بمقتل 241 عسكريًا، بالإضافة إلى الرصيد المتراكم من عمليات عديدة إستهدفت أشخاصًا ومؤسسات أميركية عبر عقد الثمانينات. يضاف إلى الرصيد السلبي للسياسة الإيرانية تجاه إسرائيل ودعم حزب الله، المساندة السياسية والدعم المالي الذي تقدّمه إيران للمنظمات الفلسطينية الإسلامية في فلسطين كحماس والجهاد الإسلامي للإستمرار في حربهما ضد إسرائيل بهدف تعطيل عملية السلام بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

وليس من باب المغالاة القول بأن العلاقات الأميركية-الإيرانية ما زالت تواجه كل التساقطات السامّة لأزمة الرهائن في السفارة الأميركية من العام 1979 إلى العام 1981، ومشاهد الشوارع المتلئة بمئات آلاف الإيرانيين الذين هتفوا «الموت لأميركا»، واستعراض أسرى السفارة أمام كاميرات التلفزة وهم معصوبو الأعين، وأيضًا حطام الطائرات في الصحراء الإيرانية للغزوة الفاشلة لتخليص الرهائن. طبعت كل هذه الصور بعمق في مخيّلة الأميركيين وضميرهم، فحوّلت الشعارات التي كان يمكن أن تكون «جوفاء» إلى عداء مستحكم وطويل. وتحوّلت إيران بعد أزمة الرهائن إلى عدو خطير يشجّع الإرهاب، وذلك بعد أن اتهمت الولايات المتحدة عملاء إيرانيين من الحرس الثوري بتفجير مبنى المارينز ومبنى السفارة الأميركية في بيروت العام 1983.

وتتعاظم مشاعر العداء والتناقض في المواقف السياسية بين أميركا وإيران بسبب سياسية إيران في بناء قوات عسكرية كبيرة وتسليحها بالأسلحة المتطوّرة، والتي تجعل منها قوة إقليمية قادرة على تهديد جيرانها، وأيضًا

تهديد المصالح الأميركية الحيوية في الخليج وبحر العرب. ومن أبرز نقاط التناقض الإندفاعة الإيرانية لبناء مشروع نووي طموح يضع إيران في مصاف الدول النووية خلال سنتين أو أقل. وتطوّر إيران بالتوازي مع السلاح النووي قوّة صاروخية يمكن أن تشكّل تهديدًا لكل الشرق الأوسط وقسم واسع من أوروبا.

سادسًا: الإقتصاد الإيراني

قال الإمام الخميني في بدايات الثورة الإسلامية إن الهدف من الثورة «ليس تحديد سعر البطيخ»، لكنه اكتشف بعد بضع سنوات أن الثورة لم تحمل معها الدواء الشافي، أو الوصفة السحريَّة لمعاناة الشعب الإيراني سواء لما يعود إلى الكساد الإقتصادي أو التدهور الدراماتيكي في مستوى عيش المواطنين.
قادت الجمهورية الإسلامية إيران إلى حرب طويلة ومدمّرة مع العراق، وإلى عزلة دولية خانقة، وإلى تدهور دراماتيكي للإقتصاد. دفعت كل هذه التطوّرات شرائح واسعة من الشعب إلى التساؤل عن حكمة الحكم القائم، كما وسّعت الفجوة بين الحكم وجيل الشباب. ويمكن الإستنتاج أن قاعدة قياس إنجازات الثورة قد أعادت إلى الأذهان مقولة «إسألوا عن سعر البطيخ». تسبَّبت الأوضاع الإقتصادية السيّئة، والفجوة بين الثورة وجيل الشباب بتبدّل في الموقف السياسي العام، وفي النزعة العامة للسياسة الخارجية الإيرانية، والتي بدأت تضع في أولوياتها المصالح الاقتصادية للأمة على حساب المبادىء الأساسية والأهداف التي نادت بها ثورة الخميني. لكنه ما زال من المبكر الحكم على التغيير الذي يمكن أن يرافق عودة المحافظين إلى الحكم بقيادة الرئيس محمود أحمدي نجاد.
إتهم الإمام الخميني حكم الشاه، عندما كان لا يزال يعيش لاجئًا في فرنسا، في مقابلة مع صحافية أميركية عملت كمراسلة لصحيفة نيويورك تايمز قبل سنتين من عودته إلى طهران «بتدمير الإقتصاد الإيراني» وذلك بالتنازل

عن النفط للدول الصناعية، وبخفض مستوى المحاصيل الزراعية من أجل فتح الأسواق الإيرانية أمام المنتجات الأميركية، وبإخضاع القوات المسلّحة لقيادات أجنبية وبقتل الآلاف من معارضيه، وبتدمير حرية التعبير [21].

بعد عقدين من قيام الجمهورية الإسلامية يجد الشعب الإيراني نفسه مجددًا في مواجهة عدد من المصاعب الإقتصادية والإجتماعية التي لم يستطع الحكم الإسلامي مواجهتها: أوّلاً، هناك تراجع دراماتيكي في فرص العمل، حيث يدخل كل عام مئات الألوف سوق العمل، الذي لا يستطيع استيعاب أكثر من نصف هؤلاء. فالإقتصاد ما زال يرضخ لحالة «العزل الخارجي» كما يشكو من قلّة الإستثمارات، والتي تزداد شحًّا بسبب المقاطعة الخارجية أو خوفًا من التشريعات المفاجئة والتي تتسبَّب بهرب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى استشراء الفساد وعدم فعالية إدارات الحكم والتركيز على عائدات النفط من أجل تمويل مصاريف الدولة ومشترياتها الخارجية. من المؤكّد أن إنجازات الجمهورية الإسلامية لم تحقّق ما كان يحلم به الإمام الخميني في البداية. وكان من الطبيعي أن تربط خيبة الأمل هذه بالنتائج والخسائر التي ترتّبت على الحرب مع العراق والتي دامت ثماني سنوات. وتقدّر الخسائر البشرية من الجانب الإيراني بثلاث مائة ألف قتيل وأكثر من ستمائة ألف جريح، وتهجير مليوني مواطن إيراني من بيوتهم ومصادر رزقهم.

كانت تكاليف الحرب باهظة جدًا، حيث صرفت إيران مليارات من الدولارات التي كانت بأمس الحاجة إليها لتطوير اقتصادها. وكانت الخسائر التي نتجت عن الحرب كارثية، حيث جرت معظم المعارك على الأراضي الإيرانية. كما تعرّضت 16 مقاطعة من أصل 22 مقاطعة، يعيش عليها ثلثا سكان إيران لقصف مدفعي أو صاروخي كثيف. تسبَّبت الحرب بتدمير الإقتصاد الإيراني، وذلك من جرّاء تدمير البنى التحتية الرئيسة والصناعات النفطية والمراكز الصناعية والمدن والأراضي الزراعية.

21. Ibid.

أدّت نتائج الحرب والأوضاع السائدة في الدولة، إلى جانب الفجوة بين المفاهيم الإجتماعية التي يتمسّك بها المحافظون وتلك التي ينادي بها جيل الشباب، إلى تبدّل في نظرة الرأي العام للحكم وبالتالي إلى نجاح الإصلاحيين بقيادة محمد خاتمي في الإنتخابات. لكن لم تؤدّ تجربة الإصلاحيين إلى النتائج المرجوة وذلك بسبب القوى المختلفة التي جنّدها رجال الدين والمحافظون، وخصوصًا القضاء الذي استطاع إحباط كل المحاولات الإصلاحية كما تدخّل في الانتخابات بأساليب مختلفة. وأدّت الإحباطات المتوالية في أثناء فترة حكم الإصلاحيين إلى عودة التيار المحافظ بقيادة أحمدي نجاد والذي يبدو أنه يتوجّه إلى إحياء الشعارات الأساسية التي كانت سائدة أيام فترة هيمنة الإمام الخميني على السلطة. ليس الهدف إجراء دراسة تحليلية للإقتصاد الإيراني، بل الاكتفاء بإدراج الحقائق الإقتصادية المؤثرة في صياغة سياسة إيران الخارجية، والاستراتيجيات التي ستعتمدها لمواجهة المتغيرات الكبيرة على حدودها وفي منطقة الشرق الأوسط. تقدّر ديون إيران الخارجية بسبعة عشر مليار دولار، ويبدو أن مؤشر الفقر في ارتفاع مطّرد، وذلك استنادًا إلى تدنّي القدرة الشرائية لدى المواطنين بنسب تروح بين 20 و50 في المائة [22]. وأظهرت دراسات أجراها صندوق النقد الدولي أن مستوى الدخل الفردي بالنسبة إلى الدخل القومي للعام 1999 ما زال دون المستوى الذي كان عليه العام 1977[23]. إن أكثر من ثلثي السكان الإيرانيين الذين يزيد عددهم على 64 مليون نسمة هم دون عمر 25 سنة، في حين أن السوق تقتصر على أقل من 15 مليوناً. وهناك ما يقارب مليونين ونصف من العاطلين عن العمل، علمًا أن نسبة خريجي الجامعات بين هؤلاء تبلغ 40 في المائة. وبحسب تقديرات حكومة الرئيس خاتمي الأخيرة فإن على إيران أن تعمل لإيجاد ما يقارب

22. Jahangir Amuzegar, **"Khatami and Iranian Economic Policy,"** The Middle East Journal, vol. 53, no.4, Autumn 1999, 534-552.
23. International Monetary Fund, International Financial Statistic Year Book (Washington, DC: International Monetary Fund 2000).

800 ألف فرصة عمل جديدة سنويًا، ويتطلّب ذلك استثمارات بعشرة مليارات دولار سنويًا ونسبة نمو تبلغ 6,7 في المائة سنويًا.

سيؤدي الإرتفاع الكبير في أسعار النفط إلى تأمين مداخيل إضافية تعطي للحكم الراهن مساحة من الوقت، وقدرة على تمويل مشتريات إيران الخارجية بالإضافة إلى زيادة الإستثمار في بعض المشاريع من أجل إيجاد فرص عمل جديدة، لكن وبسبب إمكان تدني سعر برميل النفط فإنه لا يمكن لإيران الإرتباط بمشاريع استثمارية طويلة الأمد.

كانت الأوضاع الإقتصادية السيّئة قد أثّرت بشكل مباشر على جهود إيران في تحديث قواتها المسلحة. وكان قد ذكر الباحث الأميركي الشهير أنطوني كوردسمان أن المصاريف العسكرية الإيرانية كانت بعد انتهاء الحرب مع العراق في حدود ثمانية مليارات ونصف من الدولارات، ولكنها قد تدنّت في الفترة الأخيرة إلى النصف. ويبدو أن التركيز في الإنفاق العسكري قد انتقل إلى برنامج تطوير الصواريخ والبرنامج النووي الإيراني، والذي لا تحتسب الأموال المخصصة له ضمن موازنة وزارة الدفاع.

تعود أسباب ضعف بنية الاقتصاد الإيراني إلى السياسات المحافظة والتي لا تشجع نمو القطاع الخاص. ويساهم دور الحكومة والذهنية السائدة لدى رجال الدين والمحافظين في فرض الكثير من القيود على الإستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى القرارات العشوائية وعدم الاستقرار العام في منع الإقتصاد من تحقيق النمو اللازم.

إذا كانت إيران تريد أن تطّور اقتصادها فإن عليها اتخاذ مجموعة من الخطوات الإصلاحية الجذرية وفق الآتي [25]:

1. خفض دور الحكم في النطاق الاقتصادي، واعتماد سياسة تحديثية تسمح بخصخصة القطاعات الإقتصادية التي تعود ملكيتها للدولة، والمصارف

24. Amuzegar, **"Khatami and Iranian Economic Policy,"** p.p. 548-550.
25. Ibid.

وشركات التأمين.
2. إعتماد خطة إصلاحية شفّافة وإعلان الحرب على الفساد واحترام حقوق الملكية الخاصة.
3. إلغاء سلطة ونفوذ المؤسسات الثورية ورجال الدين ومؤسسات القطاع العام الأخرى، ومنعها من التدخّل في الدورة الإقتصادية، وإلغاء كل الخدمات الحصرية المسيطر عليها الآن من القطاع العام ومن يدور في فلكه.
4. تحرير السوق المالية من كل القيود المفروضة عليها، بحيث تحدد هذه السوق بآلياتها الخاصة أسعار الصرف للعملات ومستوى الفوائد.
5. إلغاء دعم الحكومة لكل المواد الأساسية والمحروقات والأدوية وغيرها.
6. إعادة النظر في السياسات الضريبية وتقديم الضمانات اللازمة لحماية الإستثمارات.
7. إيجاد التشجيع اللازم لدخول الإستثمارات الأجنبية الكبيرة إلى الإقتصاد.
8. الإستعانة بالخبرات والرساميل الأجنبية لتطوير قطاع النفط والغاز.

تفترض هذه الإصلاحات أولاً، تغييرًا جذريًا في مفاهيم الحكم وعقلية الحكام وذلك تمهيدًا لبناء علاقات الثقة مع الشركاء المحتملين لإيران. ولا بدّ في هذا الإطار من أن يدرك النظام الإيراني ضرورة إجراء تغييرات عميقة في سلوكية إيران السياسية، وفي علاقاتها مع بعض الدول في المنطقة، وأيضًا فك ارتباط إيران ببعض الجماعات المتهمة بالإرهاب. لا يمكن لإيران أن تنسج العلاقات اللازمة لجذب الإستثمارات الأجنبية إذا لم تعدِّل في سلوكيتها السياسية، أو إذا لم تعمل على تطوير كل المؤسسات والقوانين والإجراءات التي تعرقل النمو الاقتصادي.

إن أمام إيران فرصة ذهبية لتطوير اقتصادها وذلك من خلال استعمال الفوائض المحصلة من ارتفاع أسعار النفط والغاز. لكن يبدو من المعلومات التي وفّرها بعض المصادر الإعلامية أن حكومة أحمدي نجاد المحافظة

تسير عكس التوجهات المطلوبة إقتصاديًا. إن كل الترجيحات تقود إلى الإستنتاج بأن الفائض من عائدات النفط لن يذهب باتجاه تطوير بنية الإقتصاد بل لغايات تخدم شعبية حكم المحافظين من خلال الإستمرار في دعم الضرورات المعيشية من جهة، والعمل على ضخ مزيد من الأموال من أجل بناء عدد من محطات الطاقة النووية، وبرنامج تطوير الصواريخ. وتستغل في تغطية هذا الإنفاق عدة عوامل منها: العداء لأميركا، والشعور الوطني الإيراني الداعم للبرنامج النووي كمدخل لتأكيد دور إيران الدولي، ومعارضة المحافظين ورجال الدين الإنفتاح الإقتصادي بحجة أن ذلك سيكون على حساب لقمة عيش الفقراء. تصرُّ القيادة الإيرانية على أن كل المشاكل الإقتصادية التي تواجهها إيران هي من صنع الولايات المتحدة، وبأن تخريب الإقتصاد الإيراني كان هدفًا معلنًا للسياسة الأميركية طوال عهد الرئيس كلينتون، وهو مستمر مع الرئيس جورج دبليو بوش.

قرّرت الإدارة الأميركية العام 1995 فرض حظر أحادي الجانب على إيران، وحضّت حلفاءها على تخفيض مبادلاتهم التجارية مع إيران أو قطعها، كما جمّدت القروض التي كان يمكن أن تحصل عليها طهران من مؤسسات ومصادر دولية كالبنك الدولي. وقّع كلينتون العام 1996 قانونًا ضد الإرهاب ينص على فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر أكثر من 40 مليون دولار (وعاد وخفضها في مرحلة لاحقة إلى 20 مليون دولار) في قطاع النفط والغاز الإيراني. وكان الإنفراج جزئيًا العام 1999 عندما قرّرت الإدارة الأميركية السماح للمزارعين الأميركيين ببيع الجمهورية الإسلامية كميات من القمح والحبوب، والسماح أيضًا لإيران بشراء قطع البدل اللازمة لأسطولها الجوي التجاري المجهَّز بطائرات بوينغ.

وعادت الإدارة الأميركية العام 2000 وعدَّلت بقواعد حصارها الإقتصادي الآحادي الجانب فسمحت باستيراد بعض السلع الإيرانية وأبرزها السجاد والمصنوعات الغذائية. وعلى الرغم من تصنيف بوش لإيران كإحدى دول «محور الشر» فإن الإدارة الأميركية الراهنة، لم تبادر إلى فرض أية عقوبات جديدة أو

تشديد أي من التدابير المعرقلة للتبادل التجاري مع إيران، ويعود ذلك إلى التعاون الذي أبدته إيران في الحرب على أفغانستان وملاحقة فلول القاعدة وطالبان.
لكن الإدراك يتنامى لدى الشعب الإيراني بأن كل المشاكل التي يواجهها الإقتصاد الإيراني ليست من صنع الولايات المتحدة، وإنما هي نتيجة مباشرة للسياسات الإقتصادية التي درجت على اعتمادها الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها، وخصوصًا لجهة عدم تحديثها لتماشي السياسات الدولية المتطوّرة والتي تقوم على مفاهيم الأسواق المفتوحة أمام التجارة الدولية.
لا تتوافر عناصر التشجيع للاستثمار الداخلي أو الخارجي. فالقرارات العشوائية في منح أو إلغاء رخص الاستيراد أو التصدير لرجال الأعمال الإيرانيين لا تشجع إطلاقًا الإستثمارات الكبيرة وحتى المتوسطة منها. أما بالنسبة إلى الاستثمارات الخارجية، فإن الحاجز الأساسي يتمثّل في عدم وجود ضمانات للإستثمارات، والكل يذكر ما حصل بعد الثورة الإسلامية حين صادر الحكم كل المصالح الكبرى كالفنادق والبنوك والمعامل وغيرها.

ما هو مدى تأثير هذه العناصر؟

لا يمكن أن نعلم، على مقياس محدّد، مدى تأثير كل من هذه العناصر في السياسة الخارجية التي تتبعها إيران. بصورة عامة يمكن أن نستنتج مثل هذا التأثير بتصنيفه ضمن ثلاث فئات ضعيفة أو متوسطة أو قوية. ومن أجل أن تكون المقاربة أكثر واقعية لا بدّ من أن تأخذ بالإعتبار علاقات إيران السياسية والإقتصادية مع الدول المحيطة بها أو مع الدول التي ترتبط معها بمصالح سياسية أو اقتصادية بما فيها الدول الكبرى كدول الإتحاد الأوروبي وروسيا والصين والهند واليابان.
على سبيل المثال، فإن الايديولوجية الإسلامية أو الهوية الفارسية تؤثر في مجريات السياسة الخارجية الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من العلاقات مع الصين أو اليابان.

ولنأخذ عنصر العداء لأميركا فإنه لا يؤثر وحسب في العلاقات مع الولايات المتحدة، بل نجد له انعكاسات على العلاقات مع الدول الحليفة أو الصديقة لأميركا. يجب أن يجري تقويم السياسة الخارجية الإيرانية من خلال اعتماد مزيج من هذه العناصر. عندها يمكن الخروج باستنتاجات عامة تؤشر إلى أسباب سياسة التقارب والتعاون أو سياسة التباعد والمقاطعة التي تعتمدها إيران مع هذه الدولة أو تلك.

منطلقات السياسة الخارجية الإيرانية

تواجه السياسة الخارجية الإيرانية مصاعب وعقبات وتناقضات تجعلها أشبه بالسياسة الخارجية للدول الكبرى منها لسياسة الدول المتوسطة التي هي بحجم إيران الجغرافي والديمغرافي، لذلك نجد أنه من الصعب وصفها أو توقّع الخيارات التي يمكن أن تعتمدها تجاه التطوّرات الإقليمية والدولية المتسارعة. لا بدّ في مطلق الأحوال العودة إلى العناصر الأساسية التي استعرضناها سابقًا في أية عملية تحليلية لسياق السياسة الخارجية الإيرانية، أو في معرض البحث عن المواقف الإيرانية المحتملة إزاء تطورات الوضعين السياسي والأمني في المنطقة الجغرافية الحيوية المحيطة بها.

يمكن من خلال مراجعة تحليلية للسياسات الخارجية الإيرانية منذ قيام الجمهورية الإسلامية الخروج باستنتاج عام وسريع بأن هذه السياسات لم تتسم بالثبات أو التماسك، فقد مرّت فترات كان فيها العامل الثوري العنصر الأساسي الموجّه للسياسة الخارجية، بينما سيطر العامل الأمني والتماسك الوطني الداخلي ومنع التفتت الإثني بين مكوّنات المجتمع الإيراني كهاجس أساسي في علاقات إيران مع محيطها الجيو-استراتيجي بما في ذلك علاقاتها مع الولايات المتحدة. وفي فترة ثالثة كان للعامل الإقتصادي دور رائد في صنع السياسة الخارجية. لكن هذه المتغيّرات كلها لا تمنع التعرّف على النزعة التي تعتمدها إيران في علاقاتها الدولية.

تشكّل هواجس إيران الأمنية عنصرًا متقدّمًا في رسم التوجه الأساسي للسياسة الخارجية الإيرانية، ومن هنا تبرز أهمية دور المؤسسات الدفاعية والأمنية في رسم النزعة الدائمة للسياسة الخارجية، خصوصًا لجهة البحث عن الخيارات التي يمكن اعتمادها لمواجهة التهديدات المحتملة. لكن لا بد من التمييز بين الجهة المخوّلة تحديد الأهداف الوطنية وتحديد الأولويات فيما بينها، حيث لا تلعب المؤسسات الدفاعية والأمنية أي دور في صياغتها، بل يقتصر دورها على المشاركة في صنع السياسات اللازمة وتنفيذها لتحقيق الأهداف الوطنية التي وضعتها السلطة العليا المتمثّلة بالإمام علي خامنئي ومجلس تخطيط مصلحة النظام ومجلس الأمن القومي.

دور المؤسسات الأمنية

تضطلع دوائر وزارة الدفاع والجيش النظامي بدور بارز في تقويم كل ما يتعلّق بالأمن القومي، وأيضًا في تقديم المشورة اللازمة في كل أمور الأمن القومي والسياسة الخارجية. وتؤدي هذا الدور كجزء أساسي من التنظيم الأساسي للدولة، ويدخل في صلب وظيفتها الدائمة. وتؤكد التصريحات ذات الطابع السياسي والاستراتيجي التي تصدر عن وزير الدفاع وبعض القيادات العسكرية الرئيسة على أهمية دور المؤسسة العسكرية في صنع سياسات الأمن القومي. ويؤدي الحرس الثوري دورًا سياسيًا واستراتيجيًا أبرز من الدور الذي يلعبه الجيش وذلك بسبب قرب قيادته من مكتب القائد الأعلى. ويقول قائد الحرس الثوري يحيى رحيم صفوي بأنه ليس هناك من حدود جغرافية لمهام الحرس الثوري، وبأن حدود الثورة الإسلامية هي حدوده، وهو يملك بذلك شبكة واسعة من العلاقات في كل دول العالم الإسلامي، وتركيزًا في كل من لبنان والعراق ودول الخليج [26] وفي العالم العربي ككل. ويمكن تحديد بقعة العلاقات والاهتمامات الاستراتيجية

26. Byman Ehteshami, **Green, Iran's Policy in the Post-Revolutionary Era,** p. 54.

للحرس الثوري بالشرق الأوسط الأوسع بالإضافة إلى كل من باكستان وأفغانستان. لكن يبدو أن دور الحرس الثوري في الخارج وتأثيره على مسار السياسة الخارجية هو في تراجع ملحوظ، ويعود ذلك إلى التبدّل الحاصل في استراتيجية إيران في المدى الطويل، وتراجع أهمية دور الحرس الثوري في مهمة العلاقات الخارجية خارج الأطر الرسمية للدول. ويمكن ربط هذا التراجع بالأهمية التي أعطيت لوزارة الدفاع والجيش وخصوصًا في ظل الفترة التي شغل فيها علي شمخاني منصب وزير الدفاع. ويمكن أيضًا القول بأن استراتيجية إيران الجديدة التي تعتمد على الصواريخ البعيدة المدى والسعي لتطوير السلاح النووي، والاعتماد على البحرية قد شكّلت سببًا أساسيًا في تراجع الأهمية التي كان يحظى بها الحرس الثوري.

ويمكن في هذا التقويم الاستنتاج بأن هناك عناصر عديدة مؤثّرة في دور مختلف المؤسسات الأمنية في صناعة القرار الوطني والتأثير في مسار السياسة الخارجية: قد تتغيَّر أهمية دور هذه المؤسسة أو تلك مع قرب أو بعد الدولة المعنية عن إيران جغرافيًا، كما قد تتأثر بطبيعة المسألة المطروحة، وبالأولويات التي تعتمدها السلطة في طهران. وهناك بالتأكيد عامل يتعلّق بقوّة الشخصية القيادية التي تترأس هذا الجهاز أو ذاك وقربه من مكتب القائد العام أو القيادات الدينية ومراكز القوى الأخرى.

علاقات إيران الإقليمية والدولية

رأينا من النقاش الذي أدرجناه سابقًا مدى تأثر السياسة الخارجية الإيرانية بمختلف العناصر التي ينطلق منها صانعو القرار في طهران في صياغتهم لمواقف إيران في مواجهة التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية على المستويين الإقليمي والدولي. لكن، لا بدّ من التوقّف الآن أمام التبدّل الدراماتيكي الذي حصل بعدما انتخب محمود أحمدي نجاد كرئيس للجمهورية، وخسارة التيارات الإصلاحية للأكثرية النيابية في المجلس.

عندما انتخب الرئيس محمد خاتمي العام 1997 رئيسًا للجمهورية، وما تبع ذلك سواء في وجود أكثرية نيابية إصلاحية داخل المجلس وسيطرة الإصلاحيين على الحكومة، ساد الإعتقاد بأن إيران ستسلك الطريق الديمقراطي وبأنها على وشك كسر حلقة دكتاتورية رجال الدين والفوضى السياسية والإقتصادية التي تعانيها منذ قيام الجمهورية الإسلامية.

كان الأمل كبيرًا بأن يقود خاتمي إيران إلى الإنفتاح السياسي والإقتصادي بحيث يمكّنها ذلك من استعادة موقعها كعضو فاعل في السياسة الإقليمية والدولية، بحيث لا تبقي سياستها الخارجية أسيرة مفهومي التاريخ والدين والعداء لأميركا والغرب، أو الطموحات في تصدير نموذج الثورة الإسلامية إلى دول مجاورة والدول الإسلامية، وتتعلّم بالتالي أن سياسات الدول يجب أن ترتكز على توازن المصالح مع الآخرين.

في ظل حكم الإصلاحيين تبدّلت الرؤية السياسية، خصوصًا بعدما سلك الرئيس نفسه سياسة الحوار بين الحضارات والتي فتحت إمكان قيام حوار واسع وبنّاء يعيد إيران إلى المجتمع الدولي بشكل واقعي ووفق مفاهيم السياسة الدولية الشاملة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. لقد عبّر نائب وزير الخارجية في تلك الفترة محمد جواد ظريف عن هذا التوجّه الجديد فقال «إن هدفنا في القرن الحادي والعشرين لم يعد البحث عن أعداء جدد، ولكن العمل على تغيير الأعداء إلى محايدين، وتغيير المحايدين إلى أصدقاء» [27].

وكانت مقاربة الإصلاحيين واقعية في إعادة إصلاح علاقات إيران مع العالم الخارجي، من خلال العمل على مراحل تبدأ بمرحلة حوار الحضارات والتي تؤدي إلى بناء قواعد تفاهم مشتركة مع الغرب، كما تعيد بناء قواعد الثقة بصورة تدريجية تمهيدًا للإنفتاح على علاقات تراعي مصالح الطرفين. لكن المؤسسة الدينية كانت بالمرصاد للبرنامج الإصلاحي الذي أراده خاتمي، فتدخّلت المؤسسات الدينية بتشجيع من المرجعية المتمثّلة بالسيد علي خامنئي من أجل عرقلة كل التشريعات والقرارات الحكومية

27. Sciolino, Persian Mirrors: **The Elusive Face of Iran,** p. 339.

الإصلاحية. وكانت المؤسسات الدينية مدعومة من الجسم القضائي الذي تسيطر عليه، ومن القوى العسكرية المتمثلة بالحرس الثوري، وشبه العسكرية المتمثّلة بقوات الباسيج، فاستطاعت من خلال هذه القوى بالإضافة إلى فائض السلطة والنفوذ لدى خامنئي إحباط الحركة الإصلاحية وضبط حركة الإنفتاح سواء في الداخل أو الخارج، بشكل أدىّ إلى خيبة أمل شعبية وخصوصًا لدى جيل الشباب والعلمانيين.

أدّت خيبة الأمل من حكم الإصلاحيين إلى عودة التيار الديني إلى الواجهة فخاض الإنتخابات بدعم من السيِّد علي خامنئي، والتي أسفرت عن نجاح باهر حقَّقه المرشح المحافظ محمود أحمدي نجاد على تيار الواقعية السياسية بقيادة هاشمي رفسنجاني وعن أكثرية نيابية محافظة في المجلس.

السؤال المهم هو هل نحن اليوم أمام مرحلة جديدة يستعيد فيها الرئيس أحمدي نجاد، وبدعم المؤسسة الدينية، المنطلقات والقواعد السياسية التي كانت سائدة في المرحلة الأولى من قيام الجمهورية الإسلامية أي مرحلة الإمام الخميني؟ في الواقع من الصعب جدًا في هذا الوقت المبكر حيث لم يمض سوى بضعة أشهر على وجود أحمدي نجاد في الرئاسة الخروج بجواب ناجع عن السؤال المطروح، لأن المعلومات المتوافرة من طهران والقراءات لبعض المحللين ما زالت متأرجحة بين حصول أحمدي نجاد على دعم المتشددين لتصريحاته حول إسرائيل وبين محاولات جارية لتطويقه وإعطاء صلاحيات لمجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يترأسه الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني المنافس له في انتخابات الرئاسة، للإشراف على عمل الحكومة.

بعد الحملة التي شنَّتها الدول الغربية على الرئيس أحمدي نجاد إحتجاجًا على تشكيكه في صحّة رواية «المحرقة» النازية ضد اليهود وتصنيفها من قبله بأنها خرافة، أطلق رجل دين متشدّد واثنان من وزرائه حملة قوية لدعم موقفه. وحذّر وزير الدفاع الإيراني العميد مصطفى محمد نجار إسرائيل من أن إيران سترد بعنف على أية ضربة إسرائيلية «إذا تعرضت إيران لأي

عدوان فإنها سترد بسرعة وحزم وصلابة، وسيكون الرد مدمّرًا» [28].
وأضاف «المصير المشؤوم لصدام في عدوانه على إيران يجب أن يشكّل عبرة للكيان الصهيوني». وجاء تصريح وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي عن تأييد بلاده لتصريحات رئيسها، «إن الدول التي تزعم وحتى تصرّ على أن عددًا كبيرًا من اليهود قد قتلوا في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، أو تصنّف ذلك مذبحة، يجب أن تعوّض هي على اليهود وتساندهم من جيوبها الخاصة»، وأضاف «إن ما قيل هو موقف منطقي تبنّته الجمهورية الإسلامية بأشكال أخرى».

ربط بعض المحللين تصريحات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد المعادية لإسرائيل باستراتيجيته الهادفة إلى تعزيز موقفه في الداخل، بالإضافة إلى تعزيز دور إيران الإقليمي. ورأى آخرون أن هذه التصريحات تؤشّر إلى الحماسة المفرطة وقلة الخبرة وعدم القدرة على التمييز بين المستمعين إليها في الداخل والخارج، وأن المنطق يقود إلى أن الدوافع الحقيقية هي مزيج من التقويمين الآنفي الذكر. لقد اكتشف أحمدي نجاد أن نفوذه مقيّد بسبب النظام السياسي المعقّد والتناحر بين مختلف القوى السياسية في إيران. ويبدو أن تصريحاته قد جاءت كردّ على إعطاء المرشد علي خامنئي صلاحيات الإشراف على عمل الحكومة إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام الذي يترأسه منافسه في الإنتخابات هاشمي رفسنجاني، بالإضافة إلى المعارضة القوية من التيّار المحافظ في المجلس بشأن الأسماء التي اقترحها لتولّي حقيبة وزارة النفط.

يرجّح المحلّلون بأنه هدف من تصريحاته المعادية لإسرائيل رسم صورة لنفسه تروق للتيار المحافظ والمتشدّد، وتحرج معارضيه وتمنعهم من التصويب عليه في انتقاداتهم من أجل تهميشه.

28. "Iran: **The Hardliners Back Ahmadi-Nejad Declarations and Threaten to Respond Aggressively to any Israeli Attack,"** Al-Hayat Newspaper, 17 December 2005. The prominent cleric Ali Meskini, who supervises the Council of the Guardians backed the president's declarations in his Friday sermon in the city of Quom describing them as "logical."

في الواقع لم تأت المواقف المعادية لإسرائيل كتصريحات عابرة، بل هي جزء من استراتيجية تعتمدها الأجهزة الأمنية الإيرانية والتي تعتبر أن «الهجوم يمثّل أفضل طرائق الدفاع». وهي تريد أن توجّه رسائل إلى الغرب بأنها تملك ما يكفي من النفوذ داخل العراق ومع الفصائل الفلسطينية وحزب الله لمواجهة كل الضغوط التي يمارسها عليها الغرب في الموضوع النووي. ويسود اعتقاد في صفوف الحرس الثوري (الذي خرج منه أحمدي نجاد) بأنه يمكن من خلال اعتماد سياسة هجومية حمل الأميركيين على التعامل مع إيران بجدية، والاعتراف لها بدور أمني كبير في المنطقة. ويدعم قياديو الحرس الثوري منطقهم هذا بما حدث في لبنان في الثمانينات حيث أدّت مساهمة إيران في دفع الأميركيين إلى الانسحاب من هناك بعد تفجير موقع المارينز. كما تجتذب تصريحات أحمدي نجاد كل الذين يؤمنون بالدور القيادي الذي يجب أن تؤديه الجمهورية الإسلامية في العالم الإسلامي. ترسم كل هذه المناقشة للأسس والمنطلقات التي تستند إليها السياسة الخارجية الإيرانية، صورة معقّدة ومتغيّرة لعلاقات إيران بالدول المحيطة بها، وأيضًا بالدول الكبرى التي ترتبط معها بمصالح حيوية.

لا بدّ، من أجل تسهيل دراسة سياسة إيران الخارجية والأمنية، ودراسة دور مختلف مؤسسات صنع القرار داخل النظام الإيراني، من دراسة علاقات إيران بكل من هذه الدول.

العراق

إذا كان لا بدّ من العودة إلى دراسة التاريخ، فإنه ينبئنا بأن كلاً من إيران وتركيا قد احتفظت بطموحات أمبراطورية تجاه العراق. ويروي التاريخ أن ملك الفرس سيروس قد تحيّن فرصة وفاة الملك نبوخذ نصر العام 562 ق.م مستغلاً الضعف الذي أصاب بابل ليحاصرها ويسقطها بجيشه العظيم العام 583 ق.م.

وصف مراسل مجلة الأيكونوميست البريطانية الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) بقوله: «هذا واحد من أقدم الخلافات في العالم، وهو يدور على طرفي هوة عرقية من حيث الأساس. يمكن تتبّع جذور مشاعر العداء الحالية إلى معركة القادسية التي دارت رحاها في جنوب العراق العام 637 للميلاد حيث قضى فيها جيش من العرب المسلمين على جيش أكبر حجمًا من الفرس الزرادشتيين، وعلى الأمبراطورية الساسانية الهرمة» [29].

ووصف جيفري غادسن من صحيفة كريستشان ساينس مونيتور الأميركية الحدود الفاصلة بين العراق وإيران بأنها من «أكبر الهوات الأمنية والثقافية على سطح الأرض» [30].

كانت علاقات إيران مع العراق سيئة قبل قيام الجمهورية الإسلامية العام 1979. وكان شاه إيران يساعد على نقل الأسلحة الإسرائيلية والأميركية إلى الأكراد في شمال العراق. لكن لم يسهم سقوط محمد رضا بهلوي، مطلقاً في تحسين العلاقات بين البلدين. وعلى الرغم من أن العراق قد قبل بتوقيع إتفاقية الجزائر مرغمًا في عهد الشاه، فإن الجمهورية الإسلامية دعمت حزب الدعوة الشيعي العراقي من أجل معارضة حكم السنّة في بغداد، كما دأبت إذاعة طهران على حث الشيعة في جنوب العراق على مقاومة حكم صدام حسين واللجوء إلى العنف عند الحاجة. وتسلّل عملاء إيرانيون إلى المدن الشيعية الجنوبية كالبصرة والكوفة والنجف وكربلاء لحث الناس على التظاهر والعصيان ورفع صورالإمام الخميني. كما جهد عملاء إيرانيون لتنفيذ عمليات اعتداء على بعض القياديين البعثيين ومن بينها قنبلة ألقيت من عميل إيراني جرحت طارق عزيز وطالبين في نيسان/أبريل من العام 1990.

وحثّ الإمام الخميني شخصيًا الجيش العراقي على رفض الأوامر، ودعا الشعب إلى الثورة لإسقاط نظام صدام حسين، معربًا عن أمله في أن «يرمى النظام العراقي في مزبلة التاريخ» [31].

29. Geoff Simons, **Future Iraq** (London: Saqi Books, 2003), p.p.203-205,
30. Ibid.
31. Ibid.

هيّأت أجواء العداء المتبادل بين إيران والعراق لحرب طاحنة وباهظة الأكلاف في الخسائر البشرية والتي كان قد بدأها العراق بمهاجمة الأراضي الإيرانية العام 1980. ودامت الحرب ثماني سنوات متواصلة. وأظهرت التقديرات التي اعتمدتها عواصم دول حلف شمالي الأطلسي أن عدد القتلى الإيرانيين من جرّاء الحرب يراوح بين 420 و580 ألفًا مقارنة بـ 300 ألف قتيل عراقي. تضاف إلى الأثمان المروعة للخسائر بالأرواح، الكلفة المالية للحرب، والتي قدّرت بألف بليون دولار أميركي.

لم يتحقّق من هذه الحرب أي شيء سوى تمهيد الطريق ثانية العام 1991، وفرض نظام عقوبات (لقتل الأطفال العراقيين) طوال 13 سنة متواصلة، ولشن حرب عدوانية كبيرة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في العام 2003، ودفع العراق من جرائها إلى حرب أهلية.

لم تنتهِ الحرب بين إيران والعراق بمعاهدة سلام بين الدولتين، بل حصل ذلك عن طريق قبول الطرفين لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم 598، والذي أدّى إلى وقف إطلاق النار في تموز/يوليو من العام 1988. إنتهت الحرب من دون نتائج حاسمة بالنسبة إلى أي طرف من طرفيها: لقد فشلت إيران في قلب نظام صدّام حسين، كما فشلت في التوصّل إلى إتفاقية جديدة (معاهدة) تحقّق أمن الحدود بين الدولتين، كما قبلت بإنهاء الحرب من دون الحصول على أي حق بالمطالبة بتعويضات عن خسائر الحرب، على الرغم من اتهام العراق بشنّها ضدها من قبل الأمم المتحدة في مرحلة لاحقة.

في المقابل راح صدام حسين يروّج ادعاءات بالنصر الذي حقّقه، وهي ادعاءات تدعو إلى السخرية، لأن العراق قد خرج محطّمًا إقتصاديًا وداخليًا بالإضافة إلى زيادة مخزون الكراهية بين بغداد وطهران، وتهيئة أرضية جديدة لمزيد من الصراعات في الداخل، واحتمال نشوب نزاعات جديدة مع طهران ومع دول الخليج وخصوصًا الكويت.

إحتفظت كل من إيران والعراق داخل أراضيهما بقوى معادية للنظام الآخر. إستمرت إيران في دعم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحمايته كإحدى

الوسائل الأساسية للتأثير في القرار السياسي في بغداد. في المقابل استمرَّ العراق في دعم منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. وشكّل هذان الفريقان بالواقع من خلال عملياتهما عبر الحدود «بارومیتر» لقياس تحسّن العلاقات أو تدهورها بين طهران وبغداد.

وجهدت إيران أيضًا لاستغلال الأكراد من أجل زيادة الضغط على العراق، فدعمت الفريقين الكرديين بقيادة مسعود البارزاني وجلال طالباني في صراعهما مع نظام صدام حسين، كما أنها ساعدت في المصالحة بين البارزاني وطالباني كخطوة ضرورية لتشديد المقاومة ضد بغداد. لكن هذه السياسة تجاه العراق لم تفلت من الضوابط الصارمة والتي تمنع امتداد المشاعر الإستقلالية وتدفّقها وإقامة دويلة مستقلّة لهم في شمال العراق.

بعد الحرب، كان من الواضح أن إيران قد خفّفت من دعمها وتحريضها لقيام معارضة قوية لنظام صدام حسين في صفوف الشيعة داخل العراق، على غرار ما كان يجري في زمن الإمام الخميني وقيادات دينية أخرى من دعوات للشيعة للثورة ضد نظام البعث. واكتفت إيران في إدانة الحملة العسكرية لنظام صدام حسين في مدن الجنوب للقضاء على الإنتفاضة الشيعية العام 1991، كما جاءت ردود فعلها ضعيفة ومتأخرة على عملية اغتيال الإمام محمد صادق الصدر وولديه في النجف في شباط/فبراير من العام 1991 [32].

على الرغم من فشل طهران في اعتماد سياسة متماسكة تجاه العلاقات مع بغداد، فقد استمرت نخب الحكم في النظر إلى صدام حسين بأنه مصدر الشر والبلاء، وبأنه السبب الرئيس للحرب التي ولّدت كل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تواجهها إيران.

إن ربط أسباب كل ما تواجهه إيران من مشاكل بالحرب مع العراق، ما هو إلاّ «ورقة التين» التي يراد منها إخفاء كل الفساد وسوء الإداء الذي يتخبّط فيه الحكم في إيران. ويحاول بعض التكنوقراط في الإدارة الإيرانية ربط

32. See IRNA, February 23, 1999, BBC, ME/3648 MED/8, February 25, 1999

المصاعب التي واجهها كل من حكم علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1989-1997) وحكم محمد خاتمي (1997-2005) بالإرث الثقيل من المشاكل التي خلّفتها الحرب مع العراق، وبأنها شكّلت الحاجز الوحيد الذي أفشل كل محاولات الإصلاح والتغيير على المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

على الصعيد الأمني، بقيت الاستراتيجية الإيرانية، والمشتريات العسكرية الداعمة لها تؤشّر إلى اعتبار العراق المصدر الأساسي للتهديد والعدو المفترض، وبأنه لا بدّ من التحضير لإمكان وقوع حرب جديدة معه.

وكانت إيران قد حاولت في استراتيجيتها العسكرية معالجة الهواجس التي تنتابها من إمكانات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال التركيز على بناء قوة «عسكرية مضادة» لموازنة الرعب الناتج عن سعي العراق لامتلاك أسلحة غير تقليدية. وظهر ذلك بوضوح من خلال التركيز على مشترياتها لصورايخ أرض-أرض وقاذفات بعيدة المدى من روسيا بالإضافة إلى شروعها في تطوير برنامجين لصنع الصورايخ الباليستية من طراز شهاب، ولتطوير الطاقة النووية.

لكن واقع الجيوبوليتيك الذي يؤكّد على استمرار وجود الفجوة الكبيرة بين إيران والعراق لم يمنع قيام علاقات من التعاون بينهما ما سهّل إعادة بناء العلاقات التجارية، وفتح المجال لتبادل العلاقات بين الحكومتين على كل المستويات والذي انعكس إيجابًا في حل العديد من القضايا الحدودية وتلك العائدة لتبادل الأسرى.

إن التعاون مع نظام صدام حسين بعد الحرب يؤشّر إلى مدى التطّور الذي يمكن أن تشهده العلاقات الإيرانية-العراقية في المرحلة القادمة وخصوصًا بعد الإنسحاب الأميركي وقيام حكم معتدل ومستقر في بغداد.

من الطبيعي أن تتاثّر سياسة إيران الخارجية والأمنية بالتطوّرات الحادثة الحاصلة حولها من أفغانستان إلى فلسطين، ولكن يبقى الاهتمام الأساسي مركّزًا على ما يجري في العراق بعد الغزو الأميركي. يضع الوجود الأميركي

في العراق إيران أمام معضلة مزدوجة البعد: البعد الأول، يتمثّل بالتهديد العسكري المباشر خصوصًا بعدما صنّف الرئيس بوش إيران ضمن دول «محور الشر» ما أوحى بأن إيران ستكون الهدف التالي للمغامرة العسكرية الأميركية. ويزيد الآن من حجم هذا التهديد الموقف الأميركي «العدائي» من إيران بسبب الأزمة المتفاقمة حول برنامجها النووي، حيث يقول الرئيس بوش تكرارًا بأن «كل الخيارات، بما فيها الخيار العسكري هي على الطاولة». أما البعد الثاني، فيتركّز على مواجهة الضغوط الأميركية على دول مجلس التعاون الخليجي لمنع قيام أي تعاون فعلي بينها وبين إيران بشأن العراق وأمن الخليج.

تدفع هذه الأسباب مجتمعة الحكم الإيراني إلى الشعور بقدر من العزلة، وأيضًا الشعور بأن إيران لن تكون مدعوّة للمشاركة في أي حوار لرسم الخريطة السياسية الجديدة للمنطقة. يدفع هذا التقويم طهران لاعتماد سياسة حذرة مع الإبقاء على كل الخيارات مفتوحة، خصوصًا خيار «الإدعاء» باعتماد موقف «حيادي» من كل ما يجري نتيجة الغزو الأميركي، فيما يستمر التسلّل الإيراني إلى داخل العراق للإمساك بالدور الشيعي، الذي يملك الدور الأساسي في رسم صورة العراق الجديد.

لم تعد الهواجس الإيرانية متمحورة على التهديد الذي يشكّله العراق بل على نوايا واشنطن تجاه الجمهورية الإسلامية. وتشعر طهران أن عليها أن تتحضّر لمواجهة تفجّر أي صراع مستقبلي مع الولايات المتحدة مباشرة أو مع أي حكم عراقي موالٍ للأميركيين. ويبقى العراق في ظل هذا التقويم الإيراني «خط الدفاع الأول» في مواجهة التهديدات الأميركية. ويعكس هذا الموقف سياسة إيران الساعية لمنع الولايات المتحدة من فرض سيطرتها الأمنية على العراق، حيث تحاول إيران من خلال دعمها غير المحدود للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقيادة عبد العزيز الحكيم وحزب الدعوة بقيادة إبراهيم الجعفري وتيار مقتدى الصدر لمنع واشنطن من فرض سيطرتها الأمنية وإقامة حكم عراقي جديد يدين لها بالولاء.

يبدو جليًا أن طهران قد نجحت من خلال هذه العلاقات مع الأطراف الشيعية الرئيسة في دفع حلفائها إلى تشكيل الحكومة المؤقتة والهيمنة على المسار لجهة صياغة الدستور الجديد، كما نجحت في الانتخابات الأخيرة للبرلمان حيث أن النتائج ستدعم تأليف الحكومة الدائمة برئاسة أحد حلفائها.

لا تخلو هذه الاستراتيجية الإيرانية من بعض المخاطر، وخصوصًا لجهة تصعيد الولايات المتحدة من ضغوطها على إيران في الموضوع النووي، أو لجهة توجيه اتهامات مباشرة لها بالتدخّل في الشؤون الداخلية العراقية، بالإضافة إلى احتمال أن يتسبب النفوذ الإيراني الظاهر بنفور بعض القوى الشيعية العراقية ومعارضتها العلنية للنفوذ الإيراني، تمهيدًا لاستعادة النجف الشريف لموقعه الديني المتقدّم على مدينة قم الإيرانية. وهو تطور لن يرضي القيادات الدينية الإيرانية المهيمنة على الحكم الإيراني. ويمكن مع عودة أهمية دور النجف في التشيّع بروز خلاف بين القيادات الدينية الشيعية نفسها، حيث أن الحوزة الشيعية في النجف تفضّل عدم انخراط المؤسسة الدينية في الشؤون السياسية، بينما تتوافق القيادات الدينية الإيرانية في طهران وقم على دعم نظام ولاية الفقيه، ودور الزعيم الديني كمرجعية أساسية في رأس هرم الدولة الإسلامية.

ستكون لعودة الأهمية لموقع النجف في المدرسة الدينية الشيعية مفاعيل مباشرة على أوضاع الشيعة من لبنان إلى اليمن، كما أنها ستقوّي حجة كل الفئات الإيرانية التي تعارض نظام ولاية الفقيه وهيمنة القيادات الدينية على شؤون الحكم والدولة [33].

تشكّل تطورات الوضع في العراق مصدر قلق لصنّاع القرار في طهران حيث يشعرون بضرورة اعتماد الحذر والحكمة في التعاطي مع الموضوع العراقي ككل ومع التقلّبات التي يمكن أن تشهدها الساحة الشيعية العراقية. ويدرك

33. Anoushiravan Ehteshami, **"Iran-Iraq Relations after Saddam,"** The Washington Quarterly, August 2003, p.p. 123-125.

هؤلاء أن هناك محاذير ومخاطر لأي استثمار لوضع الشيعة في العراق لخدمة أهداف داخلية ضيّقة. وسيبقى هاجس الحفاظ على موقع قم الديني في مواجهة استعادة النجف لدوره الريادي في التشيّع حاضرًا كنقطة مركزية في سياسة إيران الداخلية والخارجية.

ستسعى السياسة الخارجية الإيرانية للاستفادة من سقوط صدام حسين لتعميق علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي[34]. مع سقوط نظام صدام حسين سقطت كل حواجز الخوف التي كانت تمنع التقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، ويمكن أن يؤدّي ذلك إلى اعتماد طهران سياسة خارجية وأمنية تتّسم بالمرونة والإيجابية تجاه الدول الخليجية الأخرى والمنطقة.

دول مجلس التعاون الخليجي

ترتبط إيران اليوم مع دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات وثيقة في مختلف المجالات. وكانت هذه العلاقات قد استمرت في التطّور منذ منتصف التسعينيات. لكن شهدت هذه العلاقات مراحل من المد والجزر، وذلك يعود إلى التطّورات السياسية الداخلية التي شهدتها إيران، بالإضافة إلى التطوّرات الاقليمية وتأثيرات المتغيّرات الدولية.

إن التطّور الإيجابي الذي شهدته علاقات إيران بدول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة مرشّح للتباطؤ مع استمرار الأوضاع في التدهور داخل العراق، وزيادة التوتّر ومشاعر العداء بين واشنطن وطهران على خلفية الملف النووي الإيراني، بالإضافة إلى إرث العلاقات الأميركية-الإيرانية الثقيل منذ قيام الثورة الإسلامية واحتجاز الرهائن الأميركيين العام 1979.

إتّسمت علاقات إيران مع السعودية والدول الخليجية الأخرى بعد الثورة الإسلامية بالتوتّر والعداء حيث ظهر بعض السياسات الإيرانية الهادفة إلى

34. Ibid.

تصدير نموذج الثورة الإسلامية إلى دول الجوار. وذهبت طهران في حملتها على الأنظمة العربية في الخليج باتهامها بالفساد، كما دعمت بعض الحركات الشيعية المتطرّفة داخل هذه الدول للتحرّك وخلخلة الأوضاع الاجتماعية القائمة.

سعت إيران في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلى منافسة المملكة العربية السعودية على الدور الريادي الذي تمارسه المملكة في العالم الإسلامي.

بدأت العلاقات الإيرانية-السعودية تشهد تطوّرًا ملحوظًا بعد وصول الرئيس محمد خاتمي إلى رئاسة الجمهورية، حيث تمثّل هذا التطوّر بتبادل الزيارات بين الدولتين، والتي كان أبرزها زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز إلى طهران في كانون الأول/ديسمبر من العام 1997 لحضور القمة الإسلامية الثامنة، والتي أعقبتها الزيارة الهامة التي قام بها رئيس مصلحة تخطيط النظام ورئيس الجمهورية السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني إلى الرياض في شباط / فبراير من العام 1998. وكان الملك فهد لدى اجتماعه في آذار/مارس من السنة نفسها مع وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي قد وجّه دعوة للرئيس محمد خاتمي لزيارة المملكة.

عزا العديد من المحللين سبب التحسّن الكبير في العلاقات الإيرانية-السعودية إلى وصول الإصلاحيين إلى السلطة في طهران، ولكن لا بدّ وأن يقود أي تحليل موضوعي إلى الاستنتاج بأن التحسن السريع في العلاقات قد جاء نتيجة سعي سعودي حثيث ومدروس للتقارب مع إيران. وهناك أيضًا مؤشرات على أن المساعي السعودية للتقارب قد سبقت بفترة وصول الرئيس خاتمي إلى السلطة. لقد هيّأ حياد إيران في حرب تحرير الكويت الأجواء المناسبة لحصول تحوّل في علاقات إيران بالدول العربية الخليجية وخصوصًا المملكة العربية السعودية. ويربط البعض بداية السعي السعودي لتحسين العلاقات بالنفوذ الذي مارسه الأمير عبدالله كوليٍّ للعهد بعدما أصيب الملك فهد بالمرض العام 1996، ويقدّم هؤلاء كحجّة لمثل هذا الربط بالدعوة التي وجّهها الأمير عبدالله إلى الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني

في أثناء القمة الإسلامية في باكستان. وكانت مؤشّرات التقارب التي قادها الأمير عبدالله قد أزعجت السلطات الأميركية، والتي شعرت بأنه يحاول أن يعيد النظر في التوازنات السياسية الإقليمية لمواجهة نتائج الانحياز الأميركي الكامل إلى جانب إسرائيل. شكّلت سياسة التقارب السعودية مع إيران ضربة قوّية لاستراتيجية الإحتواء المزدوج التي اعتمدتها أميركا لمحاصرة كل من إيران والعراق وعزلهما[35].

ويربط بعض المحللين الإندفاع السعودي في سياسة التقارب مع إيران بالظروف الإقتصادية السيّئة التي واجهتها المملكة بسبب تدني أسعار النفط والذي وصل إلى عشرة دولارات للبرميل. ورأت السعودية بأنه لا يمكن إعادة التحكم بسياسة أسعار النفط من دون التعاون مع إيران داخل منظمة «أوبك». في المقابل، رأت إيران أن التقارب مع السعودية هو خطوة ضرورية على طريق تحسين العلاقات مع الدول العربية وخصوصًا دول الخليج، وبالتالي إفشال الاستراتيجية الأميركية الساعية إلى تطويق إيران وعزلها [36].

قابلت إيران المسعى السعودي للتقارب باعتماد سلوكية براغماتية، حيث أظهرت تراجعًا في مستوى الحماس لتصدير الثورة الإسلامية، كما تخلّت عن طموحاتها القيادية للعالم الإسلامي، وظهر ذلك جليًا من خلال الإقلاع عن تظاهرات الحجّاج الإيرانيين في مكّة في أثناء الحج، ومن خلال تحاشي وقوع أي صدام حول السياسات المتناقضة التي تعتمدها كل من الرياض وطهران تجاه حكم طالبان في أفغانستان [37].

أفضت الجهود المتبادلة بين الرياض وطهران إلى نشوء تعاون جدّي في موضوع النفط. وجهدت إيران أيضًا إلى تخفيف التوتّر وسياسة العداء تجاه دولة الإمارات في موضوع جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب، كما تراجعت عن مواقفها المتشدّدة تجاه وجود الجيوش الأجنبية في دول الخليج، مستبدلة

35. Khalil Osman, **"Thaw in Saudi-Iran Relations Heralds New Beginning for the Middle East,"** May 1, 1998. http://www.muslimedia.com/archives/world 98/Saudiran.htm
36. Ibid.
37. Sharain Chubin and Charles Tripp, **"Iran-Saudi Relations and Regional Order,"** Adelphi paper, no. 304, (London: IISS, 1996)

هذا التشتّج بالدعوة إلى تعاون عسكري بينها والدول الخليجية.

يعطي التقارب الإيراني مع دول الخليج مؤشّرًا على مدى أهمية عامل الاقتصاد في سياسة إيران الخارجية وخصوصًا لجهة توظيفه في توجيه سياسة «أوبك» من أجل الحفاظ على أسعار النفط المرتفعة. وكان اللافت جدًا أن تخلّي إيران عن اندفاعتها الثورية باتجاه دول الخليج قد حدث من دون مزايدات أو انشقاقات داخل السلطة، وبدعم مباشر من كل النخب السياسية والدينية. هناك تعارض بين مصالح إيران ومصالح دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصًا مع الكويت والمملكة العربية السعودية، وأبرزها العلاقات الخاصة بين هاتين الدولتين والولايات المتحدة وخصوصًا لجهة الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، وأيضًا هناك المعارضة التي تواجهها إيران لجهة فرض نفسها كقوّة إقليمية لها حق الهيمنة على منطقة الخليج. ويبقى الخلاف مع دولة الإمارات حول أبو موسى وطنب أحد الحواجز الرئيسة أمام إيجاد الظروف الملائمة لتعاون أوثق بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.

لا يمكن تجاهل هواجس دول مجلس التعاون الخليجي الناتجة عن سياسة إيران وجهودها لزيادة نفوذها في العراق، من خلال مساعدة الأحزاب الدينية الشيعية والتي هي مرشّحة للسيطرة على السلطة في بغداد على ضوء النتائج التي حقّقتها في الانتخابات الأخيرة التي جرت في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005. وتشعر دول مجلس التعاون الخليجي بالخطر من قيام إقليم شيعي في جنوب العراق، لما سيكون لذلك من تداعيات على أوضاعها الداخلية وخصوصًا لجهة تشجيع الأقليات الشيعية في هذه الدول للقيام بانتفاضة إجتماعية تهدّد الإستقرار الداخلي.

في الواقع هناك تنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران له جذوره الإيديولوجية والتاريخية، ولا تقتصر مفاعيل هذه المنافسة الإيديولوجية على منطقة الخليج بل تتعدّاها إلى أواسط آسيا وباكستان وأفغانستان. لكن الرياض تحاول منذ سنوات تجاوز ذلك من خلال الإنفتاح على طهران في

المجالات السياسية والإقتصادية شتى وحتى الأمنية. وترحّب طهران بهذا الإنفتاح والذي تجد أنه يهيء الأرضية والضمانة لرفض الدول الخليجية إمكان استعمال أراضيها أو قواعدها لأي هجوم أميركي ضد إيران.

يتّسم موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الموضوع النووي الإيراني بشيء من الغموض والتردّد وذلك على الرغم من الإهتمام العالمي الذي يحظى به المشروع النووي الإيراني.

في آخر قمة خليجية إنعقدت في أبو ظبي يومي 18 و19 كانون الأول/ديسمبر 2005، تجنّب رؤساء الدول الخليجية مواجهة إيران بصورة مباشرة في موضوع برنامجها النووي، وذلك على الرغم من الاتهامات الغربية التي تقول بأن طهران قد أصبحت قريبة جدًا من صنع أول سلاح نووي. في المقابل تضمّن البيان الختامي للقمة مواجهة مباشرة وعنيفة مع إسرائيل حول الموضوع النووي تحديدًا. وطالب البيان الختامي إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار السلاح النووي (NPT) ووضع جميع منشآتها النووية تحت المراقبة الدولية، كما طالبوا المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل وإجبارها على فعل ذلك.

لم يتضمّن البيان الختامي إنتقادًا أو مطالب محدّدة من إيران في شأن برنامجها النووي، فيما اعتبر أن ترداد المطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي بأنه انتقاد ضمني للبرنامج النووي الإيراني، وللتصريحات الحادّة التي أطلقها الرئيس أحمدي نجاد في الفترة الأخيرة.

لكن الهواجس الفعلية لمجلس التعاون الخليجي تتلخّص في كل ما عبّر عنه أمين عام المجلس عبد الرحمن بن حمد العطيّة في مؤتمر صحافي عقده بعد انتهاء القمة، باعترافه بأن المجلس قد ناقش موضوع السلاح النووي الإيراني، وبأن الأمر متروك لوزير خارجية دول الإمارات العربية رشيد عبدالله النعيمي للتعليق عليه وعلى ما ورد في رسالة أمين عام جامعة الدول العربية من هواجس حول السلاح النووي الإسرائيلي مع إغفال كامل للبرنامج النووي

الإيراني. ورأى الوزير الإماراتي أن أمين عام جامعة الدول العربية عندما يتكلّم على الأمن الوطني العربي فإن عليه «أن يثير الهواجس حول البرنامج النووي الإيراني». وأشار النعيمي إلى مدى قرب دول مجلس التعاون الخليجي من المفاعل النووي الإيراني الذي انتهى إنشاؤه على شاطئ الخليج في بوشهر «إننا لا نملك أية حماية في حال حدوث أي تسرّب إشعاعي. نحن لدينا هواجس مشروعة». وأضاف النعيمي «عندما يتكلم أمين عام جامعة الدول العربية على التهديدات التي تواجهها المنطقة، فإن عليه أن يأخذ بعين الاعتبار أن نظام الأمن العربي يغطي أيضًا دول الخليج الست» [38].

ربط البعض رسالة موسى وتركيزه على الخطر النووي الإسرائيلي بأنه انعكاس للسياسة المصرية من جهة والتي تركّز على الخطر النووي الإسرائيلي، كما رجّح البعض الآخر بأن تكون ردًّا غير مباشر من قبل عمرو موسى على الملاحظات التي عبّر عنها مجلس التعاون الخليجي قبل شهر من القمة عندما وصف الطموحات النووية الإيرانية، وللمرة الأولى بأنها «يمكن أن تهدّد الأمن الشامل».

يحمل هذا الموقف الخليجي الجديد تطوّرًا إيجابيًا بالنسبة إلى واشنطن والتي طالما حذرت من مخاطر يمكن أن تتعرّض لها المنطقة بسبب وجود إيران على خط الزلازل. ويفسّر عدم تضمين البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي الأخيرة إستمرار المجلس في اعتماد ديبلوماسية الصمت، والتي ذكّر بها السفير السعودي الجديد في واشنطن تركي الفيصل [39].

تشكّل عدم رغبة جيران إيران في مواجهة المشروع النووي الإيراني، بالإضافة إلى توقّف المباحثات الأوروبية-الإيرانية الساعية لاحتوائه، مصدر قلق وإحراج للديبلوماسية الأميركية، حيث تبدو المواقف الإيرانية أكثر حدّة وتشنّجًا من أي وقت مضى. لكن بعد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن من المتوقّع

38. Simon Henderson, **"The Elephant in the Gulf: Arab States and Iran Nuclear Programs,"** The Washington Institute for Near East Policy, December 21, 2005
http://www.washingtoninstitute.org/print.php
39. Ibid.

أن تمارس الولايات المتحدة ضغوطًا على الدول الخليجية لاتخاذ مواقف أكثر وضوحًا وحزمًا من القضية المطروحة حول تمسّك إيران بصنع الوقود النووي، والذي يمثّل دليلاً قاطعًا على نواياها لامتلاك السلاح النووي.

تركيا

سادت بين إيران وتركيا خلال سنوات طويلة من الحرب الباردة علاقات تعاون وتنسيق، وذلك من أجل مواجهة خطر الاتحاد السوفياتي، حيث كانت تشعر كل من طهران وأنقرة بضرورة التنسيق بينهما والارتباط بالغرب من أجل تفادي احتلال روسيا أجزاء من أراضيهما بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت كل من تركيا وإيران تتقاسمان رؤية مشتركة من دول المحيط، ومن المسائل المطروحة على المسرح الدولي.

إتّسمت علاقات تركيا بإيران بعد قيام الجمهورية الإسلامية بالتشنّج وذلك بسبب دعم طهران للجماعات الإسلامية في تركيا. من جانبها تحاشت إيران في الثمانينات والتسعينات نسج علاقات وثيقة مع تركيا وذلك بسبب قرب هذه الأخيرة من الغرب وخصوصًا الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تمسّكها الشديد بالنزعة العلمانية في الحكم. لكن موقف الدولتين من الاتحاد السوفياتي بالإضافة إلى إرث العلاقات القديمة، قد دفع باتجاه إبقاء كل الخلافات مكتومة، ولم تخرج المنافسة بين الدولتين والنظامين إلى العلن. كان الموقف من العراق ونظام صدام حسين النقطة الوحيدة الجامعة بين طهران وأنقرة بعد غزو العراق. العام 2003 بدأت إيران وتركيا بالتشاور فيما بينهما للبحث في السبل الممكنة لمنع العراق من التفكك وخصوصًا منع قيام دويلة كردية مستقلة في شمال العراق.

كانت إيران تشهر معارضتها لأي اختراق تركي للمناطق الكردية في شمال العراق، لكنها كانت معارضة ظرفية، لأن الدولتين متفقتان على وجوب منع الأكراد من إقامة دويلة مستقلة في شمال العراق، وعلى استئصال كل

الحركات الكردية الساعية إلى الاستقلال والتي كانت تأخذ من شمال العراق مأوى لها، كحزب العمال الكردستاني الذي كان يرأسه أوجلان.

لن نعود في هذا العرض لتاريخ العلاقات بين آسيا الصغرى والأمبراطورية الفارسية أي إلى صراع بيزنطية والأمبراطورية الفارسية للسيطرة على بلاد ما بين النهرين، أو إلى حقبة الأمبراطورية الإسلامية أو الأمبراطورية العثمانية. لكن لا بدّ من التذكير بالصراع الحاد والطويل بين العثمانيين السنّة والدولة الصفوية الشيعية في فارس من أجل السيطرة على العراق، والذي انتهى لصالح العثمانيين.

بعد الحرب العالمية الثانية إجتمعت إيران وتركيا في حلف عسكري مع باكستان، عرف بحلف بغداد ومع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا كعضوين مراقبين، ولم يعش حلف بغداد طويلاً بعد الانقلاب في العراق العام 1685، والذي تحوّل إلى حلف «السانتو» وشكّلت إيران وتركيا أيضًا قطبين في اتفاق التعاون الاقتصادي الإقليمي، وانسحبت إيران منهما بعد الثورة الإسلامية العام 1979.

تطوّرت العلاقات الاقتصادية بشكل كبير بين إيران وتركيا، حيث أصبحت تركيا بلد الترانزيت الأساسي لكل عمليات الشحن البرّي بين أوروبا وإيران. لكن سقوط الشاه محمد رضا بهلوي وقيام النظام الإسلامي تسبّبا بتعقيدات كبيرة، حيث واجهت تركيا العلمانية قيام الجمهورية الإسلامية في إيران بتحفّظ كما أبدت هواجس كبيرة حول محاولات إيران لمد علاقاتها باتجاه المنظّمات الإسلامية داخل تركيا. في أثناء الحرب العراقية-الإيرانية أصبح العراق ثاني أهم شريك تجاري بالنسبة إلى تركيا، ولكن التبادل التجاري بين تركيا وإيران لم يكن متخلفًا عنه مع العراق، ويعود ذلك إلى موقف الحياد الذي اتخذته تركيا من هذا الصراع[40].

لكن لم يطل الزمن حتى ظهرت أسباب لمنافسة شديدة بين إيران وتركيا، وهذه المرة في دول وسط آسيا. دعمت كل من الولايات المتحدة وروسيا

40. K. Gajendra Singh, **"Turkey Iran Coming Closer,"** Al-Jazeerah, 1 August 2004. http://www.aljazeerah.info/opinion%20editorials/2004%20opionions

التغلغل التركي في المنطقة على حساب إيران وذلك خوفًا من محاولات إيران لتصدير الثورة الإسلامية. والآن تراجع الخوف من المد الإسلامي الإيراني، ليتركّز على المد الأصولي السلفي.

في أثناء غزو العراق العام 2003 رحّبت طهران بالموقف الذي اتخذته تركيا بعدم السماح باستعمال أراضيها من قبل القوات الأميركية لفتح جبهة ثانية ضد العراق. ولكن طهران أبدت معارضتها لاحقًا لإدخال قوات تركية إلى العراق.

وكان وزير خارجية تركيا عبدالله غول قد زار طهران قبيل غزو العراق وتباحث مع الرئيس خاتمي واتفقا على توجيه دعوة للدول الإسلامية لحل الأزمة العراقية بالطرق السلمية، وعاد وزير خارجية إيران السابق كمال خرازي وزار أنقرة في أثناء الحرب واتفق مع رئيس الوزراء التركي على أن للبلدين مصالح مشتركة في شمال العراق، وأبدى هواجسه من قيام كيان كردي مستقل في الشمال والاستيلاء على الثروة النفطية في منطقة كركوك [41].

شهدت العلاقات بين تركيا وإيران تطوّرًا بارزًا بعد زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيّب أردوغان إلى طهران في آخر تموز/يوليو من العام 2004. ففي أثناء هذه الزيارة وضع الطرفان كل إرث الخلافات التاريخية والحديثة جانبًا وتركّزت المباحثات على أربع قضايا رئيسية [42].

أولاً: الإرهاب. بدت أهمية قضية الإرهاب بالنسبة إلى تركيا من خلال مؤتمر صحافي عقده أردوغان حيث قال «إن إيران وتركيا قد دفعتا أثمانًا باهظة من جراء الإرهاب، وإننا لا نرغب بدفع المزيد». في المقابل رأى الرئيس محمد خاتمي أن هناك مصالح وأهدافًا مشتركة لكل من إيران وتركيا تفترض وضع خطط مشتركة لمحاربة الإرهاب الذي يواجهانه. وأوكل إلى أجهزة المخابرات وحكّام المقاطعات الحدودية في البلدين التعاون في تنفيذ الاتفاقات التي عقدت بين الدولتين، حيث تعهّدت إيران بإنهاء وضع

41. Ibid.
42. Ibid.

حزب العمّال الكردستاني في أراضيها مقابل أن تقوم تركيا بإنهاء وجود الفريق الإيراني المعارض الموجود على أراضيها والمعروف بإسم «مجاهدي خلق» على أن تصنّف الدولتان هذين الفريقين ضمن خانة المنظمات الإرهابية.

ثانيًا: الوضع في العراق. إتفق خاتمي وأردوغان على أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به إيران وتركيا في تحصين الأمن والسلام الإقليمي والدولي. وقالا بضرورة التعاون من أجل حماية مصالحهما ومصالح العالم الإسلامي، وشدّدا على ضرورة مواصلة المشاورات والتنسيق «والقيام بكل الخطوات اللازمة لتقوية علاقاتهما لمواجهة الأوضاع الحرجة التي تشهدها المنطقة». وشدّد خاتمي على ما تفرضه الأوضاع السياسية الحرجة من تقوية لعلاقات تركيا بإيران، من أجل مواجهة الوضع العراقي المتفجّر وغير المستقر. وأكد أردوغان أن «تركيا وإيران تشدّدان على أهمية الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية. لا يجب أن يسمح، وفقًا لرؤيتنا المشتركة، لأي فريق إتني (في العراق) أن يصبح القوة المهيمنة على الفرقاء الآخرين».

ثالثًا: الموقف من إسرائيل. كان لا بد أن تثير إيران خطر التمدد الإسرائيلي في المنطقة وأن تستطلع إمكان التعاون مع تركيا في ضبط هذا التمدد، وذلك من خلال التركيز على المصالح المشتركة بين إيران وتركيا في العراق. وعبّرت تركيا عن معارضتها لسياسة القمع التي يتبعها آرييل شارون ضد الفلسطينيين، ولسياسات إسرائيل تجاه الأكراد، حيث تقوم بعمليات مشبوهة في شمال العراق، والتي تبدو أنها تتركّز على المساعدة في إقامة حكم كردي مستقل. ولا يقتصر هاجس الدولة الكردية المستقلة على إيران وتركيا بل يتعداهما ليشمل كل الدول العربية.

ونتيجة التفاهم الإيراني-التركي يبدو أن هناك برودة وتراجعًا في علاقات تركيا بإسرائيل.

رابعًا: العلاقات الإقتصادية. وكانت العلاقات الاقتصادية قد شهدت تطّورًا كبيرًا بين البلدين في الثمانينات والتسعينات. ووقعت إيران وتركيا عقدًا

لاستيراد الغاز بعشرين مليار دولار لفترة عشرين سنة العام 1996. وأمل أردوغان قبل مغادرته أنقرة إلى طهران بإمكان زيادة التعاون الاقتصادي ومضاعفة حجم التبادل البالغ مليارين ونصف مليار دولار في المدى المتوسط. وجرى التركيز على تطوير التفاهمات والتعاون الإقتصادي في الحقول شتّى بما فيها التجارة والاتصالات والطاقة.

ما زال الموقف التركي حول الموضوع النووي الإيراني يتسم بالكثير من الغموض. ويبدو أن أردوغان قد طلب توضيحًا للموقف الإيراني من السلاح النووي من نائب الرئيس الإيراني رضا عارف، والذي أكّد له أن إيران تسعى للإستخدام السلمي للطاقة النووية وليس في نيّتها صنع أي سلاح نووي. وأضاف عارف أن بلاده قد وقّعت بروتوكولاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيعرض لموافقة البرلمان الإيراني. وحذّر أردوغان إيران من التلاعب مع ما تفرضه الاتفاقية الدولية أو ما تطلبه منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التعاون والتفتيش «لا بد من وقف التضارب في المصالح»[43].

على الرغم من الحذر والغموض اللذين كانا يسودان العلاقات بين إيران وتركيا، فإن هناك إدراكًا لضرورة التعاون والتكامل بين الدولتين في كل المجالات، وأن يمتد هذا التعاون ليشمل علاقاتهما بهذا العالم الواسع التركي-الفارسي الممتد نحو القوقاز وآسيا الوسطى. لكن يبدو أن هذا التعاون يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة إيران على الانفتاح والتسامح، واستكمال السياسة التي كان يخطط لها الرئيس محمد خاتمي والتي اصطدمت بجدار معارضة المحافظين ورجال الدين[44].

في الواقع يعطي انتخاب الرئيس الإيراني المتشدّد محمود أحمدي نجاد والتصريحات المتشددة التي يطلقها مؤشّرًا سلبيًا لمستقبل علاقات إيران بتركيا وبكل الدول المحيطة بها. ويمكن أن تستغل الولايات المتحدة الواقع

43. Semith Vaner, **"Iran et Turquie se tiennent Toujours à Distance,"** Revue de l'Institut International de Géopolitique, No. 88, October-December 2004.
44. Ibid.

السياسي الإيراني الجديد لدفع تركيا لاتخاذ مواقف متشدّدة تجاه القيادة الإيرانية الجديدة.

يؤكّد وصول التيار المتشدد بقيادة أحمدي نجاد على أن التطور السياسي في إيران وتركيا يسير باتجاهين متعارضين، إذا ما قارنّا بين النزعة التي تتبعها السياسة الخارجية الإيرانية والنزعة التي تتبعها حكومة أردوغان ذات التوجّه الإسلامي، حيث تغلب على الأولى سمة المغامرة والتحدّي والتطرّف مع كل ما يعود للعلاقات بين إيران وإسرائيل والدول الأوروبية وخصوصًا مع الولايات المتحدة، فيما تنسج تركيا علاقات تعاون وثيق معها جميعًا، بما في ذلك بذل أقصى الجهود لدخول الإتحاد الأوروبي. كما تختلف إيران مع تركيا في ما يعود للعلاقات مع دول القوقاز وآسيا الوسطى، وتتركّز هذه الخلافات على منطلقات تاريخية وعرقية ومذهبية، بالإضافة إلى الخلافات المستجدة والناشئة عن استثمار الثروات النفطية في منطقة بحر قزوين سواء لجهة الاستثمارات أو لجهة عبور شبكات أنابيب نقل النفط والغاز عبر أراضي الدولتين. وتحظى تركيا في المجالين بدعم الدول والشركات الغربية.

ولا بدّ من كلمة أخيرة بشأن ضرورة التعاون بين طهران وأنقرة حول المسألة الكردية حيث يقيم في إيران أكثر من خمسة ملايين كردي، ويقيم في تركيا ضعف هذا العدد. في ظل ما يتعرّض له العراق من تطوّرات، لا بدّ أن تجهد القيادات الإيرانية والتركية لاحتواء أوضاع الأكراد داخل حدودهما. بما في ذلك إحياء اتفاق سعد أباد الموقّع بينهما العام 1930، لجهة تخطيط الحدود والحفاظ على الأمن على طول الحدود وأيضًا على الحدود مع العراق. ما يشغل بال تركيا المعلومات التي تحدثت عنها المخابرات والصحافة عن وجود بعض معسكرات لجماعة حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي الإيرانية [45]. وتنظر أنقرة إلى هذا الموضوع بجدية وبحذر وذلك إنطلاقًا من الدعم

45. Semith Vaner, **"Iran et Turquie se tiennent Toujours à Distance."** Revue de l'Institut International de Géopolitique, No. 88, October-December 2004, p.40.

اللوجستي والمعنوي والاستقبال الحار الذي كان يلقاه الزعيم السابق عبدالله أوجلان من طهران قبل اعتقاله.

سوريا ولبنان

تقيم إيران مع سوريا علاقات تحالفية واستراتيجية منذ عقدين ونصف العقد، وتوثّقت هذه العلاقات بشكل متصاعد بسبب الدعم اللوجستي بالأسلحة والذخائر الذي قدّمته سوريا لإيران في إبّان الحرب مع العراق ما بين عامي 1980 و 1988. يلتقي البلدان في سياستيهما الخارجيتين على عدة مسائل إقليمية، وخصوصًا لما يعود إلى مسألة السلام مع إسرائيل، ومعارضة نظام صدام حسين سابقًا، والتدخّل الأميركي في الخليج. ويتخذ النظامان السوري والإيراني الآن مواقف عدائية ومتشدّدة من الإحتلال الأميركي للعراق. وتتعاون إيران وسوريا أيضًا في لبنان. وبلغ هذا التعاون ذروته خلال السنوات الماضية حيث استغلت إيران موقف نفوذها مع الشيعة في لبنان من أجل رفع التحدي بوجه الولايات المتحدة والقوى الغربية الضاغطة عليها سواء في العملية التي هدفت إلى طرد القوات الأميركية من بيروت بتفجير مقر المارينز قرب مطار بيروت، ومقر السفارة الأميركية وأيضًا خطف الرهائن الأجانب في بيروت أو ضرب المصالح الأميركية في لبنان. وكانت إيران قد نشرت في لبنان العام 1982 قوّة من الحرس الثوري الإيراني تقدّر بـ 1500 شخص وذلك من أجل تحقيق هذه الأهداف بالإضافة إلى تنظيم وتدريب مقاتلي حزب الله اللبناني. ولا يخفى على أحد مدى التعاون السوري مع إيران لإنجاح المخطط الإيراني في لبنان، خصوصًا وأن الجيش السوري كان منتشرًا في معظم الأراضي اللبنانية، ولم ينسحب إلا بعد اغتيال الرئيس الحريري أي في أواخر نيسان/أبريل 2005. وتستمر إيران في دعمها لحزب الله ماليًا وبالسلاح حتى يومنا الحاضر. وقد أظهر الرئيس أحمدي نجاد حرصًا خاصًا خلال زيارته لدمشق في مطلع

شباط/فبراير 2006 على تحصين الحلف الاستراتيجي مع سوريا، كما عبّر أيضًا عن حرصه على سلاح حزب الله، وإقامة علاقات استراتيجية مع حماس ومنظّمات الرفض الفلسطينية.

يبدو أنه على الرغم من علاقات إيران الخاصة بحزب الله وبالطائفة الشيعية في لبنان، فإن الموقف الاستراتيجي الذي تعتمده يرتبط بشكل وثيق بوضع العلاقات السورية-الإسرائيلية. لكن مسألة الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان لم تحمل أية متغيرات كبيرة، إلاّ أن حكومة الرئيس محمد خاتمي كانت قد أظهرت رغبة في التعامل بإيجابية مع السلطة اللبنانية، دون أن يؤثر ذلك على موازين العلاقات السورية-اللبنانية، وكان الموقف الإيراني داعمًا لموقف حزب الله في احترام الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة بعد الانسحاب الإسرائيلي، باستثناء مزارع شبعا، التي لقيت عمليات حزب الله فيها تشجيعًا إيرانيًا، وذلك ضمن الحفاظ على التناغم مع الموقف السوري.

يبدو الآن أن السياسة الخارجية تجاه لبنان قد تغيّرت مع الرئيس أحمدي نجاد وبأن التنسيق الإيراني-السوري يشمل المسرح اللبناني والفلسطيني والعراقي. وهناك توجهات قويّة لدعم الديناميات المناهضة للنفوذ الأميركي وخصوصًا كل من حماس وحزب الله والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة في فلسطين وفي لبنان.

ويؤمّن التحالف الاستراتيجي الجديد المصالح المشتركة لكل من طهران ودمشق سواء في ما يعود لمسألة السلام مع إسرائيل، وفي مواجهة النفوذ الأميركي والغربي. كما تجد إيران في حزب الله قوّة ردع يمكنها الركون إليها لإقناع الولايات المتحدة وإسرائيل بعدم ركوب المغامرة لضرب منشآتها النووية.

إسرائيل

لا يمكن فصل الموقف الإيراني من إسرائيل عن الموقف من الولايات المتحدة، ومن هنا فإن إسرائيل حاضرة دائمًا في جميع مناقشات السياستين

الخارجية والأمنية في طهران.

إن الدعوة التي أطلقها الرئيس أحمدي نجاد بضرورة «محو إسرائيل عن الخريطة» ليست جديدة. فقد سبقتها دعوات متكرّرة من الرئيس الأعلى علي خامنئي «لإزالة إسرائيل من الوجود»[46]. وإلى جانب البعد الأيديولوجي الذي تنطلق منه مواقف الجمهورية الإسلامية تجاه إسرائيل، فإن إسرائيل تشكل بالنسبة إلى إيران خصمًا إقليميًا يحاول مواجهة الطموحات الإيرانية السياسية والاستراتيجية. وتجد طهران خطرًا داهمًا في التغلغل الإسرائيلي في منطقة الخليج وفي دول آسيا الوسطى، وهي تضعه ضمن إطار سياسة إسرائيلية متعمدة هدفها تطويق إيران ومنعها من ممارسة دورها الإقليمي. منذ قيام الثورة الإيرانية درجت إيران على دعم قضية الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه كاملة في فلسطين بما في ذلك تحرير القدس وذلك ضمن سياسة هادفة لتحقيق قيادتها للعالم الإسلامي. وترى إيران أن القبول بالتسويات السلمية المطروحة تتعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني، وأن هذا الموقف معطوفًا على اتهامها للولايات المتحدة «بالشيطان الأكبر» لدعمها الاستراتيجية الإسرائيلية يعطيها قوة تمثيلية إسلامية تتعدّى إطار القاعدة الشيعية لتشمل المسلمين من المذاهب الأخرى. وتعتبر إيران أن موقفها ينطلق من تمسّكها الأخلاقي والإيديولوجي بحقوق الفلسطينيين والمسلمين في الأراضي المقدسة. وتمكّنت إيران من خلال صلابة موقفها هذا من الحفاظ على موقعها كزعيمة لقوى الرفض لكل التسويات السلمية. وتعتبر الولايات المتحدة والدول العربية السائرة على طريق قبول التسوية، بما فيها الأردن ومصر اللتان وقّعتا إتفاقيات سلام مع إسرائيل، بأن إيران تضطلع بدور المخرّب لعملية السلام، حيث أنها تتهيّأ في كل مرة يقترب فيها السلام للتخريب عليه.

وكان الرئيس خاتمي قد عبّر عن مرونة معيّنة تجاه طروحات السلام لكل من عرفات والولايات المتحدة، ولكن التيار الديني بقي على معارضته لعملية

46. Afshin Valine Jad, **"Iran Leader Calls for Israel Annihilation,"** Boston Globe, 1 January 2000: p. 4.

السلام. وقد أكّد تكرارًا دعمه المعنوي والمادي للمنظمات المعارضة للحل السلمي، لدرجة أن القيادات الفلسطينية في منظمة التحرير قد جهرت باتهاماتها لإيران بدعم العديد من العمليات داخل إسرائيل من أجل منع حصول أي تقدم على مسار السلام، وحتى لتخريب وقف إطلاق النار في أكثر من مناسبة.

لكن هذه المرونة تجاه عملية السلام لم تغيّر إطلاقًا من موقف إيران تجاه الدولة الصهيونية، والتي تحاول، وفق الرؤية الإيرانية، الإيقاع بالجمهورية الإسلامية من خلال توجيه إتهامات لها بارتكاب أعمال إرهابية بالإضافة إلى شنها حربًا إعلامية متواصلة عليها. وترى الجمهورية الإسلامية بأنه بمعزل عن القضايا المبدئية والإيديولوجية، فإنها تجد أن سياسة إسرائيل الخارجية تجاهها تتسم بالعداء. وهذا يقتضي من قبلها إعتماد سياسة خارجية مناسبة لحماية أمنها ومصالحها[47].

كانت إسرائيل قد لجأت بالتوازي مع السياسة الأميركية المعادية لإيران إلى شن حملة دولية تسوّق من خلالها إتهامات حول دعم إيران المباشر لمنظّمتي حماس والجهاد الإسلامي وذلك من خلال مدّهما بالسلاح والمال.

وكان على الرئيس خاتمي في أثناء محاولاته للانفتاح على الغرب أن يرد على هذه الاتهامات من خلال التركيز على النقاط الآتية:

1. ليست إيران وحدها من يقدّم دعمًا للمنظمات الفلسطينية، بما فيها حماس والجهاد فهناك مساعدات تأتي من دول الخليج ومن جمعيات عربية عديدة، من دون أن يوجّه إلى هذه الدول أو الجمعيات أي لوم أو انتقاد.
2. كان لا بدّ من إعادة التذكير بالاختلاف القائم حول تعريف الإرهاب، وبأن نظرة إيران تختلف كليًا مع مفاهيم الغرب وخصوصًا مع المفهوم الإسرائيلي الذي يتّهم جميع الفلسطينيين وحزب الله بالإرهاب.
3. إن الدولة الإيرانية تقوم على مؤسسات عديدة وبأنه لا يمكن ضبطها

47. Abbas Maleki, **"The Islamic Republic of Iran's Foreign Policy: The View from Iran,"**4 http://www.salamiran.org/iraninfo/state/government/foreign

جميعًا من قبل الرئيس بسبب اللامركزية الواسعة في النظام الإيراني. وهناك دائمًا إمكانية أن يتلقّى بعض المنظمات الدعم من الحرس الثوري من دون علم الرئيس وحكومته.

في الواقع هناك معلومات «شبه مؤكّدة» تتداولها الدوائر الديبلوماسية والأمنية الغربية بأن المساعدات المالية المخصصة لدعم حماس والجهاد لم تكن لتصرف مباشرة من قبل إيران، ولكنها كانت تأتي ضمن المساعدات المخصّصة لحزب الله اللبناني، والذي كان يوزّعها دوريًا. ولا بدّ في هذا الإطار من التذكير بأن بعض دوائر ومنظّمات الحكم في إيران كان يعمد إلى الاقتصاص من الولايات المتحدة من خلال اعتماد سياسات مؤرقة لها بسبب استهدافها لإسرائيل. واختلط هذا التفاعل السلبي تجاه إسرائيل مع المواقف الإيرانية الرافضة لعملية السلام، بالإضافة إلى خلافات المنظمات الفلسطينية الأخرى مع إيران، ليشكل وسيلة ضغط تمارسها طهران على واشنطن لدفعها إلى تغيير مواقفها العدائية منها.

هناك هواجس متبادلة بين إيران وإسرائيل حول البرامج الخاصة لكل منهما في مجالي الطاقة النووية وصناعة الصواريخ. ترى إسرائيل أن البرنامج النووي والصاروخي الإيراني يشكّل أكبر تهديد لأمنها، خصوصًا بعدما بدأت إيران بتخصيب اليورانيوم وبعدما بدأت بتصنيع عشرات الصواريخ المتوسطة المدى. في الجهة المقابلة يشعر الإيرانيون أن إسرائيل تشكّل عدوًّا ومنافسًا طبيعيًا على المستوى الاستراتيجي، وبأن القدرات العسكرية الإسرائيلية تشكّل تهديدًا دائمًا لمصالح إيران وأمنها الذاتي.

شكّل وصول أحمدي نجاد إلى رئاسة الجمهورية مع كل ما عرف عنه من تشدّد رغبة في العودة إلى «جذور الثورة الإسلامية»، كما يمثّل مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الإيرانية، حيث اعتبر أن كل ما رافق السياسة الخارجية في عهد الرئيس خاتمي من محاولات للحوار والانفتاح قد شكّل مضيعة للوقت وكان له مردود سلبي على إيران. وهكذا اعتمد أحمدي نجاد سياسة تصعيدية، تحضّر الأرضية لمواجهة مع أوروبا والولايات المتحدة.

وشكّلت مواقفه من إسرائيل المادة الأساسية للمواجهة المحتملة. لقد وصف الإعلام الغربي علاقات إيران مع شركائها الأوروبيين بأنها أشبه بكرة الثلج التي تتدحرج خارج إطار أية سيطرة ممكنة [48].

في وقت أعربت فيه الدول العربية عن استعدادها لإنهاء الصراع والاعتراف بدولة إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي المحتلة العام 1967، وفي وقت يجري فيه الضغط على حماس بعد فوزها في الانتخابات لقبول تسوية الدولتين كمقدمة للإعتراف بحق إسرائيل في الوجود لا يمكن توقّع أن تقبل الدول الغربية دعوات الرئيس أحمدي نجاد إلى «محو إسرائيل عن الخريطة» أو الدعوة لإعطائها أرضًا في ألمانيا لإقامة دولة يهودية عليها، كما أنه لا يمكنها القبول بمقولته بأن «المحرقة النازية» هي أسطورة مختلفة.

على صعيد آخر، إعتمدت إيران منذ وصول أحمدي نجاد إلى سدة الرئاسة سياسة نووية متشدّدة حيث أعلنت عن قرارها باستئناف عمليات تخصيب اليورانيوم في منشأة نانتز. وبالفعل بدأت عمليات التخصيب غير آبهة بكل التهديدات الدولية وبالقرار المبدئي الذي اتخذه مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة الملف الإيراني على مجلس الأمن.

يبدو أن المخرج الذي اقترحته موسكو لن يؤمّن الحل المطلوب، إذ أن إيران تعلن من جهة قبولها به والتفاوض على تفاصيله ولكنها تتمسّك بحقها في تخصيب اليورانيوم ضمن منشآتها، ومن هنا فإنه من المرجّح أن الأمر سيصل في نهاية المطاف إلى الحائط المسدود، وهذا ما حدث بالفعل حيث أحيل الملف إلى مجلس الأمن.

يبدو أن الرئيس أحمدي نجاد مصرّ على العودة بالسياسة الخارجية الإيرانية إلى ما كانت عليه أيام الخميني إلى «جذور الثورة الإسلامية»، ويبدو ذلك واضحًا من خلال تعاطيه بالملف النووي حيث يمكن تشبيهه بأزمة الرهائن العام 1979 والتي استعملها الإمام الخميني من أجل تحريك

48. Bridget Kendall, **"Diplomatic Furor at Iran Remarks,"** BBC News, 19 November 2005. http://newsvote.bbc.co.uk/mpapps/pagetools/print/news.bbc.co.uk

الرأي العام والشعور الديني للدفاع عن إيران ومعاداة الولايات المتحدة. في المقابل تبدو التصاريح المتلاحقة المعادية لإسرائيل كوسيلة لاستعادة دور إيران القيادي في العالم الإسلامي، وإحياء روح الثورة الإسلامية في الداخل. وتؤكّد مثل هذه القراءة إصرار الرئيس الإيراني على تصريحاته وتكرارها وذلك على الرغم من الاستنكار الدولي الذي جوبه به، بحيث لم يقتصر ذلك على الدول الغربية، وانضمت إليه روسيا المعروفة بتقديم الدعم الديبلوماسي الذي تحتاجه في مواجهة الضغوط الغربية في الملف النووي الإيراني [49].

باكستان

إتّسمت علاقات إيران بباكستان عبر العقود الماضية بالتعاون وحسن الجوار، ولكن يبدو أنها منذ الحرب على أفغانستان قد أخذت بالتراجع المتواصل. كان التنسيق والتعاون قائمًا في أثناء الحرب الباردة، حيث تعاون البلدان على دعم الفصائل الأفغانية المقاومة للإحتلال السوفياتي، وتوسّع التعاون بينهما ليشمل القوّات المسلّحة. لكن مع زوال أفغانستان كنقطة جامعة للتعاون، سادت العلاقات بينهما أجواء من الفتور والحذر خصوصًا في فترة حكم طالبان والدعم الكبير الذي كانت تقدّمه باكستان لطالبان.
بعد سقوط حكم طالبان دخل الرئيس الباكستاني برويز مشرّف كشريك أساسي في الحرب على الإرهاب إلى جانب الرئيس بوش، وكان من الطبيعي أن يثير التحالف الجديد مع أميركا حفيظة إيران وهواجسها. ولا يمكن أن تخفي طهران القلق الذي تشعر به من امتلاك باكستان للسلاح النووي، حيث تشعر إيران بالضعف حيال باكستان منذ امتلاك هذه الأخيرة للسلاح النووي.
يستمر الشعور بالقلق لدى إيران منذ العام 1998 بعد مقتل ديبلوماسي إيراني معتمد في باكستان من أن هناك خطرًا مستمرًا يتهدّد الشيعة الباكستانيين، ومن أن الحكومة الباكستانية لا تواجهه بالفعالية اللازمة،

49. Bridget Kendall, **"Diplomatic Furor at Iran Remarks,"** p. 3.

ومن أن هذه التحديات والمخاطر قد ازدادت بعد إدخال حكم الشريعة إلى الدولة. وتشعر طهران أن هناك تواصلاً ما بين بعض التيارات داخل السلطة الباكستانية والتيارات السلفية المعادية للشيعة في داخل المملكة العربية السعودية. ولا تخفي إيران هواجسها من أن يؤدّي الاضطهاد المذهبي إلى نزوح أعداد كبيرة من الشيعة الباكستانيين باتجاه الأراضي الإيرانية.

لم تمنع كل الاعتداءات هذه قيام تعاون مستمر بين الجيش الإيراني والجيش الباكستاني بما في ذلك في حقل البحث والتطوير لبعض المشاريع الدفاعية الإيرانية. وقد أفادت المعلومات المتوافرة بعد انكشاف المشروع النووي الإيراني بأن باكستان وبواسطة عبد القدير خان وشبكته للإتجار بالتكنولوجيا النووية قد ساعدت الإيرانيين في أبحاث تطوير الطاقة النووية وفي مجال تطوير الصواريخ أيضًا. لكن مواقف الحرس الثوري الإيراني مع الجيش الباكستاني لا تتسم بالثقة نفسها وروح التعاون القائمة بين الجيشين الإيراني والباكستاني. وتنظر قوات الحرس الثوري بعين الريبة إلى التحالف الاستراتيجي بين باكستان والولايات المتحدة في موضوع الحرب على الإرهاب، وتشعر إيران أن هذا التحالف يشكل استكمالاً للطوق الأميركي المضروب حولها بهدف عزلها.

تضاف إلى أجواء الريبة والشك لدى إيران المخاوف من توسع الهجمات ضد السكان الشيعة خصوصًا بعد الهجمات العنيفة التي تعرّض لها بعض المساجد الشيعية العام 2005، حيث طالب بعض القيادات الإيرانية المتشددة السلطات الباكستانية القيام بعمل رادع، كما طالب بعض التيارات في الجانب المتشدد للحكم وفي الحرس الثوري بالثأر من المهاجمين.

روسيا الإتحادية

تطوّرت علاقات إيران مع روسيا بشكل سريع خلال العقدين الأخيرين متجاوزة كل الإرث الثقيل المترتّب على تاريخ روسيا كقوة إستعمارية. حاولت

روسيا في أكثر من محطة الاستيلاء على أراض إيرانية وضمها إلى روسيا. وتخطت العلاقات بين طهران وموسكو كل المصاعب التي نتجت عن احتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان وأيضًا كل التداعيات المترتبة على الحرب ضد المسلمين في الشيشان.

إنطلق هذا التطوّر الإيجابي في العلاقات بين الدولتين، من ضرورات الحرب مع العراق، حيث وجدت إيران أن روسيا تشكّل البديل الوحيد الممكن ليحل مكان الولايات المتحدة كمورد للسلاح الذي تحتاجه في الحرب.

وتحوّلت روسيا إلى المورد الأساسي للسلاح والتكنولوجيا النووية بالنسبة إلى إيران بسبب المقاطعة الصارمة التي فرضها الغرب عليها.

لم تتعدّ العلاقات بين البلدين طبيعة العلاقات التجارية، والتي كانت ترتبط إلى حد بعيد بالمعادلة التجارية القائمة على حاجة روسيا للمال لدعم اقتصادها المتهاوي وشركاتها التي تواجه خطر الإفلاس والإقفال، وعلى قدرة إيران على دفع ما تشتريه من المصانع الروسية نقدًا. لقد فتحت روسيا أبواب مصانعها لتزويد إيران التكنولوجيا التي تحتاجها لتعويض ما خسرته من المقاطعة الأميركية، بما في ذلك ثلاث غواصات من الطراز التقليدي (Three Kilo - Class Submarines).

وتلتقي إيران في نظرتها إلى مخاطر قيام عالم بقطب واحد مع كل من روسيا والصين والهند. لكن العلاقات مع هذه الدول بقيت محض تجارية بسبب طبيعة النظام الإيراني، وبسبب علاقات هذه الدول الوثيقة مع عدد من الدول العربية وخصوصًا مع العراق والدول الخليجية. وتحكّمت في علاقات إيران مع روسيا الشكوك التي تبديها هذه الأخيرة تجاه النوايا الإيرانية باتجاه دول الجوار كأذربيجان ودول آسيا الوسطى بالإضافة إلى دعم إيران للحركات الإسلامية «المتطرّفة» بما فيها الحركة المسلّحة في الشيشان. لم ينفع بعض الجهود الإيرانية لإشاعة أجواء الاستقرار بين المجتمعات الإسلامية التي كانت تشكّل جزءًا من الاتحاد السوفياتي بهدف تأخير تفتّت الاتحاد، في إرساء قواعد متينة وثابتة مع روسيا. وتحاول

طهران في سياستها المعلنة أن تبدّد الهواجس الروسية تجاه دعمها للحرب في الشيشان، بما في ذلك سكوتها عن الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان في الشيشان ولسياسة القمع الجماعي ضد المسلمين هناك.

يعرف الطرفان الإيراني والروسي أن حدود تعاونهما لا يمكن أن تتعدى العلاقات التجارية وخصوصًا في مجال مد إيران بما تحتاجه من سلاح وتكنولوجيا في مجال الطاقة النووية. وترى إيران أن عودة روسيا إلى مصاف الدول القوية والقادرة على مد نفوذها باتجاه جيرانها من جديد لن يخدم المصالح الإيرانية في الجيوبوليتيك الإقليمي سواء باتجاه آسيا أو باتجاه الشرق الأوسط. لكن إيران تجد من الناحية الاستراتيجية أن لديها مصلحة في التعاون مع روسيا من أجل احتواء النفوذ الأميركي في آسيا الوسطى وأفغانستان وشبه القارة الهندية ومنطقة الخليج.

لا يقتصر تعارض المصالح بين إيران وروسيا على النفوذ السياسي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بل يتجاوز ذلك إلى المشاريع الاقتصادية الكبرى المتعلقة بنقل الطاقة، حيث ترغب إيران أن تكون الممر الأساسي لخطوط الطاقة باتجاه الخليج، وبالعكس. وتشكّل روسيا منافسًا رئيسيًا للمصالح الإيرانية في مجال الطاقة. ولم ينشأ، بالرغم من كل العلاقات القائمة بين البلدين، أي بحث في أية شراكة ممكنة في موضوع الطاقة.

نشأت خلال هذه الفترة من التعاون في مجال التسلّح علاقات وثيقة بين الجيش الإيراني وروسيا، خصوصًا على ضوء تقديم روسيا المعدات والتكنولوجيا التي تحتاجها القوات الإيرانية في مجال الطيران وتكنولوجيا الاتصالات والأقمار الصناعية. وهناك سعي حثيث لإقامة نوع من الشراكة الثلاثية مع كل من روسيا والهند في مجال تبادل الخبرات في حقل البحث والتطوير في مشاريع ذات طابع عسكري صرف.

وتحاول روسيا الآن أن تضطلع، بتشجيع من الولايات المتحدة وأوروبا وبترحيب إيراني، بدور أساس في مجال التوسط لإيجاد مخرج للأزمة التي تواجهها إيران مع الغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية مع إمكان إحالة

الملف الإيراني إلى مجلس الأمن. وعرضت روسيا في هذا المجال على إيران إقامة مشروع مشترك لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية مقابل وقف إيران لعمليات التخصيب التي عاودتها في الفترة الأخيرة. وعلى الرغم من الترحيب الإيراني بالوساطة الروسية فإنه لا يمكن التكهّن بمدى نجاح المسعى الروسي في إنهاء الأزمة الراهنة بعدما أحيل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي.

الصين

نمت العلاقات بين إيران والصين خلال العقدين الماضيين وتركّز هذا النمو على مجال التعاون العسكري، حيث باعت الصين إيران معظم نظم الأسلحة الرئيسية التي تحتاجها بما في ذلك أكثر من مئة طائرة مقاتلة وآلاف الدبابات والعربات المدرعة والمدافع وعدد من المراكب البحرية. لم تقتصر الصفقات التجارية على الأسلحة التقليدية بل تعدتها لتشمل صواريخ متوسطة المدى وأيضًا تكنولوجيا متطوّرة تحتاجها إيران لتطوير برنامجها الطموح والخاص لبناء صواريخ جديدة متوسطة وبعيدة المدى. وهناك معلومات كشفت عنها المصادر الغربية حول تزويد الصين إيران تكنولوجيا تحتاجها في برنامجها النووي. ومارست الولايات المتحدة أقسى أنواع الضغوط على الصين من أجل وقف نقلها للتكنولوجيا النووية إلى إيران [50]. وكان وزير الدفاع الأميركي الأسبق وليم كوهين قد سعى إعتبارًا من العام 1998 للحصول على ضمانات صينية (مع الرئيس جيانغ زيمين) بوقف الصين لمبيعاتها من الصواريخ الجوالة والصواريخ المضادة للسفن وللتكنولوجيا النووية لإيران.

باعت الصين إيران الأسلحة من كل الأصناف، وجنت من ذلك أرباحًا طائلة

50. Daniel Byman and Roger Cliff, "**China's Arms Sales: Motivation and Implications**", Santa Monica, CA: Rand, 1999.

تقدّر بمليارات الدولارات وخصوصًا خلال سنوات الحرب على العراق. صحيح أن حاجة الصين إلى التدفّقات المالية الخارجية قد شكّلت دافعًا أساسيًا لهذه التجارة إلا أنه وعلى الرغم من عدم وجود دوافع صينية استراتيجية للعلاقات التي نسجتها مع إيران، بيد أنها ترى في رفض إيران إقامة علاقات استراتيجية مع روسيا والولايات المتحدة مكسبًا لبكين [51].

تجد الصين مصلحة في نسج علاقات استراتيجية مع إيران من أجل تأمين الطاقة النفطية بحيث لا تبقى مرتهنة للشركات الأميركية التي تسيطر على المصادر النفطية الخليجية الأخرى.

إستعملت الصين العلاقات مع إيران، في أكثر من محطة، كورقة رابحة من أجل التفاوض مع الولايات المتحدة حول بعض المسائل الشائكة. عندما قرّرت واشنطن بيع تايوان طائرات (أف-16)، أعادت الصين عرضها لبيع إيران صواريخ أم-11، وهي صفقة كان سبق لها وألغتها بناء على إلحاح الولايات المتحدة [52].

ساهم نمو حاجات الصين النفطية مساهمة كبيرة في تطوير العلاقات الإيرانية-الصينية، ولكن واشنطن حاولت التأثير على نمو هذه العلاقات من خلال محاولة إقناع الصين بأن تدفق الأسلحة باتجاه إيران سيؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير موازين القوى في منطقة الخليج وبالتالي إلى حالة من عدم الاستقرار والتي تعني تهديد منابع النفط وطرقه باتجاه الصين. لكن لم تنفع هذه التحليلات في ثني الصين عن تطوير علاقاتها مع إيران، لا بل ردّ المحللون الصينيون في ذلك بأن الصين هي بحاجة لزيادة الترابط الاستراتيجي مع إيران.

عملت الصين مؤخّرًا على تسريع إنهاء صفقة مع إيران بمئة مليار دولار تتضمّن قيام الشركة الصينية للطاقة (وهي شركة حكومية) بتطوير حقل جبار للنفط في إيران، وذلك على الرغم من جهود الرئيس بوش لإقناع الصين بتشديد عزلة إيران. وترى الصين أن هذا العقد الجديد سيعطي

51. Bates Gill, **"Silkworms and Summitry: Chinese Arms Exports to Iran,"** The Asia and Pacific Rim Institute of the American Jewish Committee, 1997, p.7.
52. Ibid.

الصين القدرة على تحقيق مخزون نفطي يؤمن لها الضمانة التي هي بأمسّ الحاجة إليها بعدما تضاعفت حاجاتها النفطية مؤخرًا.

هناك حاجة إيرانية - صينية لتسريع إنهاء هذا العقد الضخم والتوقيع عليه قبل نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وإمكان فرض عقوبات ضد إيران. وذكر تقرير في صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية أن العقوبات ستؤثّر سلبًا على الاستثمارات الصينية في إيران [53].

سيؤدي توقيع هذا العقد إلى تحصين التفاهم الذي وقع بين طهران وبكين في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2004 والذي تعهّدت بموجبه شركة الطاقة الصينية (سينوباك) على تطوير حقل نفط يادافاران مقابل ضمانة إيرانية ببيعها عشرة ملايين طن من الغاز السائل الإيراني خلال 25 سنة مقبلة.

يبدو من الموقف الصيني العام تجاه مجريات الأزمة المتعلّقة بالبرنامج النووي الإيراني أن الصين لا تريد مجاراة الولايات المتحدة في الضغط على طهران، وهناك احتمال في حال اتخاذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارها النهائي بإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، أن تهدد الصين باستعمال حق النقض لوقف أي قرار دولي بفرض عقوبات قاسية ضد إيران.

تحاول كل من إيران والصين التعاون عن قرب من أجل تحقيق مصالحهما المشتركة، وإن أكبر مؤشر على التعاون المشترك يكمن في التوقيت الذي اختارته طهران للبحث في توقيع العقد في بكين بحيث أنه يتزامن مع قرارها بمعاودة عمليات تخصيب اليورانيوم في منشأة ناتنز.

إن الصفقة الخاصة بتطوير حقل يادافاران تشكّل جزءًا أساسيًا من سعي بكين لمواجهة كل الهواجس التي تساورها حول تأمين مصادر الطاقة التي يمكن أن تتجاوب مع استهلاكها المتسارع للطاقة والذي يمكن أن ينمو من ثلث حاجاتها السنوية الراهنة ليبلغ 60 في المئة العام 2020.

تقدّر الطاقة الإنتاجية للحقل المذكور 300 ألف برميل يوميًا، وتمتلك الصين حق الاستفادة من 51 في المائة، والهند 29 في المائة، والباقي من قبل إيران

53. Peter S. Goodman, **"China Rushes Toward Oil Pact with Iran,"** Washington Post, February 18, 27- 03 - 2006.

أو مستثمرين آخرين. في مقابل كل ذلك تجد إيران أن الصين حليف استراتيجي على المستوى التجاري وفي حقل تأمين حاجاتها الدفاعية. وتحتاج طهران إلى دعم بكين لها لمواجهة الضغوط الغربية سواء داخل مجلس الأمن أو في نقل ما يمكن أن تحتاجه من تكنولوجيا متطوّرة حتى بعد صدور قرار دولي يدين إيران بعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية[54].

أوروبا

حاولت الدول الأوروبية منذ قيام الجمهورية الإسلامية الحفاظ على علاقات جيدة ومختلفة عن العلاقات المتدهورة التي نشأت بين إيران والولايات المتحدة والتي بدأت مع أزمة احتجاز الرهائن في السفارة الأميركية في طهران العام 1979، وما زالت مستمرة في التدهور حتى اليوم. حافظت معظم دول أوروبا على علاقات ديبلوماسية طبيعية مع إيران حتى في أصعب مراحل التصعيد الثوري الإسلامي. وكانت قد ظهرت أزمة طارئة بين إيران وبريطانيا لفترة محددة بسبب الفتوى التي أصدرها الإمام الخميني ضد الكاتب البريطاني سلمان رشدي بعد صدور كتابه «آيات شيطانية» حيث رأت إيران بأن فيه إهانة وطعنًا للإسلام والمسلمين.
تركّزت العلاقات بين إيران والدول الأوروبية على الاقتصاد والتجارة، حيث استطاعت إيران من خلالها التعويض عن غياب الولايات المتحدة عن الأسواق الإيرانية بسبب المقاطعة التي فرضتها الولايات المتحدة بعد أزمة الرهائن. وكانت أوروبا قد جهدت منذ العام 1992 لإطلاق حوار «نقدي» للمواقف الإيرانية بهدف التأثير على سلوكية إيران السياسية وتغيير مواقفها المتصلّبة ولكن لم تفض هذه المناقشات إلى نتائج ملموسة.
بدأ الدفء في العلاقات الإيرانية-الأوروبية بعد وصول الإصلاحيين إلى

54. Ibid.

الحكم بقيادة الرئيس محمد خاتمي العام 1997. وأن التطور الأبرز قد حصل من خلال مبادرة أطلقها الرئيس محمد خاتمي العام 1999، في مبادرة عرفت «بحوار الحضارات» حيث أعلن معظم الدول الأوروبية أن إيران قد تخلّت عن دعم الإرهاب وبأنها تتعاون في شأن برامجها الخاصة بأسلحة الدمار الشامل[55]. وكان من أبرز التطوّرات التي تبعت ذلك إستئناف العلاقات الديبلوماسية على مستوى السفراء مع بريطانيا، بعد وعد من الحكومة الإيرانية بعدم مساندة تنفيذ الفتوى بهدر دم سلمان رشدي.

إستندت علاقات إيران مع الدول الأوروبية خلال هذه الفترة على العامل الاقتصادي وعلى حاجات إيران الملحة للإستثمارات والتكنولوجيا الأوروبية من أجل مساندة الإقتصاد الإيراني المتعثّر ومن أجل الحد من الأضرار التي أصيب بها بسبب المقاطعة الأميركية. وكانت السياسة الخارجية الإيرانية قد ركّزت جهودها على استغلال التنافس التجاري بين أوروبا والولايات المتحدة. واتخذت الجهود الإيرانية لتوسيع العلاقات التجارية مع أوروبا واليابان طابع الرد المباشر على الحصار الذي حاولت الولايات المتحدة فرضه على إيران خلال فترة الحرب على العراق. وفي مرحلة لاحقة طبّقت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج ضد كل من إيران والعراق[56].

وكان من أبرز ما حقّقه الحوار الذي بدأه خاتمي مع الدول الأوروبية، بعدما كانت قد شهدت العلاقات معها عمليات مد وجزر بسبب المواقف الإيرانية العدائية من بعض الشخصيات والمجموعات الإيرانية المعارضة والتي تقيم في أوروبا وتصفية بعض رموزها [57]، أن غيّرت إيران سلوكيتها من هؤلاء المعارضين بحيث تكتفي بجمع المعلومات عن نشاطاتهم بدل محاولات تصفيتهم أو خطفهم. حاول الجيش الإيراني الإفادة من العلاقات مع فرنسا، والتي كانت تتبع سياسات أكثر إستقلالية عن الدول الأوروبية

55. de Belaigne, **The Struggle for Iran,** p.57.
56. Roula Khalaf, **"World Bank May Resume Iran Loans,"** Financial Times, 30-31 January 2006: p.3.
57. **"London: Iran in the Wrong Direction Since Ahmadinajad's Election,"** Asharq-al-Awsat, 14 March 2006: p.3.

الأخرى في ما يعود للتنسيق مع الولايات المتحدة أو سياسات حلف شمالي الأطلسي تجاه إيران.

لكن لا بدّ من الإشارة إلى الانتقادات المتبادلة بين الرئيس الأسبق خاتمي والرئيس الحالي أحمدي نجاد حول التوجّهات السياسية الخارجية، فقد انتقد خاتمي المواقف العلنية والمتطرّفة التي أعلنها أحمدي نجاد من إسرائيل ومن المحرقة النازية وتجاه الدول الأوروبية. في المقابل ردّ أحمدي نجاد على خاتمي منتقدًا سياسة الإنفتاح والحوار التي اتبعها معتبرًا أنها كانت مضيعة للوقت، وبأنها قد أضرّت بمصالح إيران الحيوية.

تواجه أوروبا، وخصوصًا كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا التشدد الذي يبديه أحمدي نجاد في تصريحاته الخاصة وكذلك مواقف المسؤولين عن الملف النووي بكثير من الشكوك وصلت إلى حد الإدانة، وذلك إنطلاقًا من قناعتهم بأن إيران تسير في الاتجاه الخاطىء منذ انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيسًا لها. وهناك شعور بأن السياسة التي تعتمدها إيران مع أوروبا والعالم في الوقت الراهن لا تعبّر عن مصالح إيران وشعبها. وكان الأبرز في مجال المواقف الأوروبية الإنتقادات القوية التي وجّهها وزير الخارجية البريطاني جاك سترو للسياسة الخارجية الإيرانية وللرئيس أحمدي نجاد شخصيًا حيث وصف تصريحاته «بالاستفزازية» سواء تجاه إسرائيل أو أوروبا أو في موضوع الملف النووي. وأدان سترو هذه المواقف في خطاب أمام المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ملخّصًا فيه السياسة الخارجية البريطانية، والتي تتلاقى في تفصيلاتها مع سياسات الدول الأوروبية الأخرى تجاه إيران وخصوصًا كل من فرنسا وألمانيا «تسير إيران للأسف في وجهة خاطئة ومنذ انتخابه (أحمدي نجاد) رئيسًا، حيث يعتمد مع فريق صغير يحيط به سياسات داخلية وخارجية يخشى معها أن تسيء إلى سمعة إيران وعلاقتها مع باقي العالم»[58].

تشتبه أوروبا الآن، وأكثر من أي وقت مضى في أن إيران تريد تطوير قنبلة

58. Ibid.

نووية. ولهذا فقد طلبت اللجنة الثلاثية الأوروبية إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، والذي يدرس حاليًا إمكان فرض عقوبات ضد إيران التي استأنفت تخصيب اليورانيوم.

ويتميّز الموقف الأوروبي تجاه إيران عن الموقف الأميركي. فلا تستبعد أميركا الخيار العسكري، فيما تشدد أوروبا على ضرورة إيجاد حل للأزمة النووية الإيرانية عن طريق ممارسة الضغوط ولكن بوسائل سلمية وديمقراطية، وعلى أساس أنه لم يفت الأوان لكي يشعر الإيرانيون بضرورة العودة إلى طاولة الحوار واستئناف المفاوضات حول كل الحلول المطروحة بما فيها الاقتراح الروسي الذي يعرض على طهران شراكة روسية-إيرانية لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية. وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قد عبّر مؤخرًا عن شعور بلاده بخيبة أمل لسلوك إيران في المحادثات التي تهدف إلى نزع فتيل الأزمة المتعلّقة بتخصيب اليورانيوم «لدينا مؤشرات متناقضة من طهران تارة يقبلون وتارة يرفضون».

في الخلاصة تتبع طهران مع أحمدي نجاد سياسة خارجية متقلبة ومغامرة.

الولايات المتحدة

يمكن وصف العلاقات الإيرانية-الأميركية بالعلاقات المحمّلة بإرث الماضي الثقيل والبعيد. ولا ترتكز العلاقات بين إيران والولايات المتحدة على المصالح الحيوية للبلدين كما هي الحال بين إيران والدول الغربية الأخرى، ولكنها ترتكز على خلفية إيديولوجية ووطنية، ومقاربة عشوائية تستمد جذورها من الماضي. لا تتعامل الولايات المتحدة مع الجمهورية الإسلامية منذ نشأتها كحكومة شرعية، تحترم القانون الدولي، ويعود ذلك إلى مشاعر العداء لأميركا والتي انطلقت مع عودة الخميني إلى طهران، ومن ثم جاءت عملية السفارة الأميركية في طهران واحتجاز الرهائن الأميركيين لترسي أجواء من العداء المستشري بين طهران وواشنطن. إن تصنيف إدارة بوش

إيران بالدولة «الشريرة» التي تدعم الإرهاب بالإضافة إلى استمرار العقوبات الأميركية المفروضة على إيران، والاتهامات الأميركية لطهران بتأجيج المقاومة في العراق ضد القوات الأميركية وتدخّلها المباشر وغير المباشر في الشأن السياسي العراقي، تدفع جميعها نحو مزيد من التشنّج في العلاقات الإيرانية-الأميركية. ويأتي الآن الملف النووي الإيراني ليدفع بهذه العلاقات نحو مواجهة حقيقية وقاسية، يمكن أن تصل إلى مواجهة عسكرية، في حال عدم انصياع إيران للإرادة الدولية بعد إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي.

في المقابل تعود جذور العداء الإيراني للولايات المتحدة إلى الدعم الذي قدّمته الولايات المتحدة لإنجاح الإنقلاب ضد حكومة مصدّق في بداية الخمسينات، وإلى السياسات الأميركية الداعمة لحكم الشاه محمد رضا بهلوي ودولة إسرائيل [59].

وكان الدعم الأميركي للعراق خلال الحرب العراقية-الإيرانية ما بين عامي 1980 و1988 قد ولّد شعورًا لدى القيادة والشعب الإيرانيين بأن الولايات المتحدة تناصبهما العداء، وتتربّص شرًا بإيران، ونتج عن ذلك إزدياد مشاعر العداء وتعميمها لتشمل معظم الإيرانيين.

يمكن أن تلخّص مشاعر معظم الإيرانيين تجاه الولايات المتحدة من خلال القراءة الآتية [60]:

1. تميل الولايات المتحدة إلى استعمال سياسة الغطرسة تجاه الدول الأضعف منها، ويصيب إيران قدر كبير من سياسة الغطرسة الأميركية.
2. تشكّل الولايات المتحدة تهديدًا ثقافيًا وأيديولوجيًا للإسلام وللجمهورية الإسلامية الإيرانية.

59. Jerold D. Green, **"Iran Limits to Rapprochement,"** statement before the House Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Near Eastern and South Asian Affairs, May 1999.
60. Rand Monograph Reports ,**"Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era,"** http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1320

3. هناك عداء أميركي متواصل ضد الدول والشعوب التي تريد السيادة والاستقلال بمنأى عن الخضوع والتبعية للغطرسة الأميركية.
4. تشكل سياسة العقوبات التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه إيران وخصوصًا محاولات منعها من دخول عصر التكنولوجيا الحديثة سياسة عدائية لا يمكن أن تقبلها طهران، والتي ترفض سياسة المعايير المزدوجة التي تتبعها واشنطن في الموضوع النووي.
5. تعتبر سياسة الانتشار العسكري الأميركي الكثيف في منطقة الخليج وخصوصًا منذ غزو العراق العام 2003 مصدر قلق أمني كبير لإيران، كما تشكل تهديدًا مباشرًا لأمن النظام الإيراني وللمصالح الإيرانية في منطقة الخليج. وترى طهران أن المدخل لأي حوار مستقبلي لا يكون إلا من خلال قرار أميركي بخفض مستوى التواجد العسكري الأميركي حول إيران.

يعتبر السيد محمد حسين عادلي نائب وزير الخارجية الإيرانية أن سياسة إيران الخارجية قد مرّت في ثلاث مراحل منذ قيام الجمهورية: (1) بناء المؤسسات ووضع سياسة دفاعية (2) إعادة البناء بعد حرب الثماني سنوات مع العراق (3) الانفتاح والتدويل. ورافقت هذه المرحلة الأخيرة جهود لتطوير الاقتصاد وذلك بالتركيز على الصادرات الإيرانية غير النفطية والبحث عن استثمارات خارجية. وتركّز الخطة الاقتصادية الرابعة والتي وضعت العام 2004 ولأول مرة على الإنفتاح على الإقتصاد العالمي، بما في ذلك درس إمكان دخول إيران «منظّمة التجارة العالمية» والعمل على استيراد إيران للتكنولوجيا المتطورة [61].

تؤشّر السياسة الخارجية الإيرانية الآن إلى اعتبار علاقات إيران الاقتصادية في مقدم الاعتبارات في علاقاتها الدولية. ولهذا السبب فإن إيران تجد في سياسة العقوبات والحصار التي تتبعها الولايات المتحدة ضدها تهديدًا مباشرًا لأمنها واستقرارها الاجتماعي.

61. World Economic Forum, Annual Meeting 2004, **"Iran's Foreign Policy Future,"** 23 January 2004, http://www.weforum.org/site/knowledgenavigator.nsf/content

بدّد إنتخاب محمود أحمدي نجاد والمواقف الاستفزازية التي عبّر عنها، بالإضافة إلى المشروع النووي الإيراني جميع الإيجابيات والاحتمالات حول إمكان فتح صفحة جديدة من العلاقات بين إيران والولايات المتحدة. ليس هناك من أمل في ظل الظروف الراهنة باستئناف الحوار الذي كان قد بدأ في عهد خاتمي أو ذلك الذي تلاه مع فريق البراغماتيين الإيرانيين برئاسة هاشمي رفسنجاني.

إن الحوار الذي كلف بفتحه مع إيران السفير الأميركي في بغداد زالماي خليل زاد لا يتعدى البحث في مسائل التدخّل الإيراني في العراق، وقد أكّدت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ذلك.

من المتوقّع أن تشهد العلاقات الإيرانية-الأميركية المزيد من التوتر والتحديات بعد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. وكانت إيران قد وجّهت مؤخرًا تهديدات للولايات المتحدة في حال لجأت هذه الأخيرة إلى فرض عقوبات ضدها بقرار يصدر عن مجلس الأمن «يمكن للولايات المتحدة أن تلحق الأذى والألم بإيران، ولكن الولايات المتحدة معرّضة للأذى والألم مثل إيران» هذا ما صرّح به جواد وحيدي رئيس وفد إيران إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية [62].

في الواقع يمكن الاستنتاج أن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة تتجه نحو مزيد من التعقيد ولا يمكن بالتالي توقّع أي تحسّن في المستقبل القريب. لكن هناك يفرض واقع الجيوبوليتيك المحيط بإيران الآن بعد الانتشار الأميركي الكثيف في العراق وأفغانستان ودول آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، على طهران التعامل مع الولايات المتحدة بقدر كبير من الواقعية. يمكن لإيران أن تعتمد سياسة التعامل الإيجابي مع الولايات المتحدة في أكثر من مسرح وفي أكثر من قضية وذلك قياسًا على التعاون الذي أبدته مع أميركا في الحرب على نظام طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان.

62. Molly Moore and Colum Lynch, **"Iran Threatens U.S. with Harm and Pain,"** The Washington Post, 9 March 2006.
http://www.washingtonpost.com/wp_dyn/content/article/2006/03/08

الحرب السادسة بين «ثقافة الإنتظار» وفكرة «نهاية العالم»

* د. نسيم الخوري

أسئلة مشروعة تنتظر أجوبتها طويلاً!

كيف يقتنع العديد من اللبنانيين والعرب واليهود والعالم بأن إسرائيل دولة باتت خاضعة للهزيمة مثل باقي الدول في الحروب؟ ما هي تداعيات حرب 12 تموز 2006 على إسرائيل وعلى لبنان والعالم؟

ما هي الأبعاد الموضوعية والدينية والخرافية في هذا الصراع الذي شكّل محطة أساسية ونبعًا جديدًا للدروس والعبر؟ ما هي حجم هذه الهزّة التي أصابت المجتمع الإسرائيلي الذي لم يمس منذ إنشائه فوق أرض فلسطين بطبق من ورد لكنه بدا مؤخّرًا وكأنه طائر يلامس برأسه قبّة السماء يمتلك أقوى الأسلحة وأفتكها وأكثرها «ذكاءً» يسقطها من منقاره، كما هو معتاد في الحروب العربية الإسرائيلية الخاطفة، بينما بدت قوائمه متعثّرة خائرة أمام مقاومي حزب الله في أرض الجنوب اللبناني؟ هل سقطت مقولة أنه لا جدوى بعد من القصف الجوي تحضيرًا للدخول الفعلي الى أرض المعارك للتنظيف وحسب وفقاً للحسابات العسكرية الشائعة والمعروفة تقليديًا؟ وما

*كاتب وأستاذ جامعي

هو مستقبل الجندي الإسرائيلي الرقمي أو ال Numérique المزوّد أدق أنواع الأسلحة ووسائل الإتّصال العالية في فعاليتها؟ ما هو هذا التخبُّط العسكري والمخابراتي الإسرائيلي الذي تصاعدت أخباره في وسائل الإعلام العالمية الإسرائيلية والحليفة لإسرائيل قبل المعادية منها والتي تورث تداعيات على مستوى إعادة التشكيلات العسكرية والسياسية وما هو أبعد من ذلك بكثير؟ وما هو حقيقة ما حصل في الجنوب بالضبط؟

هل ما حصل كان يستهدف حزب الله حصرًا ولا يستهدف لبنان، وإذا كان الأمر كذلك فكيف نفسّر بالتالي مباشرة الطيران الإسرائيلي قصف مطار رفيق الحريري الدولي في اليوم الثاني للغارات الإسرائيلية على لبنان؟ ما هي أسرار هذا الصمود العسكري من مقاتلين خشي أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله من ذكر أعدادهم في القرى الحدودية في خطابه في «مهرجان النصر» في الضاحية الجنوبية كما أسمته المقاومة. وهل صحيح مثلاً أن ثلاثة من المقاتلين فقط صمدوا في مارون الرأس وسبعين مقاتلاً فقط صمدوا في بنت جبيل وأنه كان بإمكانهم أسر مئات الجنود الإسرائيليين في أثناء المعارك لو كانت هناك ظروف مؤاتية لإمكانات إخلائهم؟

كيف نفسّر القصص التي نسمعها وتدور حول توزيع المقاتلين لدبابات الميركافا وكأنها طيور في ما بينهم على قاعدة تناوب الصيادين: «هذه لي وتلك لك»؟ وتذهب الأخبار التي تختلط فيها الحقيقة بالخيال الى درجة يشعر فيها السامع وكأنه في رحلة صيد لطيور المطوق العالقة في الوسط حول آلة تسجيل موسيقى أصوات الطيور والمحاطة بالمنصات المجهزة آلياً بالقذائف؟ ما هي حقيقة الأنفاق التي خرطها المقاتلون في أرض الجنوب الحدودية في الأعماق المجهّزة التي تصل في أماكن كثيرة الى عمق عشرة أمتار وتحتاج الى عشرات السنين لتنفيذها بهذه الدقة والسرية والتمويه بما يعجز عنه جيش كبير ولو استغرق زمنًا طويلاً؟ بل ما هي حقيقة ذلك المقاتل الجنوبي الدمث المفرط التهذيب الذي كان يخرج من كوة مموّهة وراء فرن

الغاز في بيته ليدخل نفقًا يلتفّ فيه على جنود العدو الإسرائيلي مسافة تصل الى 300 متر وأكثر؟ ما هي حقيقة تلك التسميات التي كنا نسمعها عن صواريخ رعد واحد واثنان ووعد وزلزال وهل هي تسميات موجودة في القواميس والمقاييس العسكرية أم أنه جرى تحديث الكثير منها وتطوير مداها بما لم يعد يتناسب مع القواعد والأعراف العسكرية المعروفة؟ لماذا استدرج الجيش النظامي الإسرائيلي الى داخل المدن وما هي أهمية التركيز في المعركة على الخسائر البشرية واستيعاب الضربات النارية على قاعدة «دعه يقترب منك فتقترب منه أكثر»؟. وكيف نفسّر تلك المسارات المتعرّجة أو المتحيّرة للدبابات الإسرائيلية التي ما زالت ماثلة في سهل الخيام مثلاً والتي لا تعطي مؤشّرات قتالية أو هجومية فعلية؟ ما هي التداعيات النفسية والعلاجات التي تفترضها حالات القتال غير المتكافىء من هذا الطراز وفي ظروف شديدة الصعوبة ومفاجئة للعام؟

هذه الأسئلة الإخبارية التي تتضمّن بعضًا من إجاباتها في استفهاماتها وآلاف الأسئلة الأخرى العسكرية والتقنية والعلمية والنفسية مطروحة الآن وستطرح الى أمد بعيد في الكثير من الدوائر المعنية وغير المعنية بهذا الصراع. ويخطىء من يتصوّر أن عاقلاً يستطيع الإجابة في عجالة صحافية أو بحثية عن أسئلة متشعّبة من هذا النوع. ويخطىء من يظن للحظة أو يساوره الشك أن هذه «الحرب السادسة» كما أسمتها قناة «الجزيرة»، والتي اندلعت في 12 تموز 2006 الماضي بين المقاومة وإسرائيل في الجنوب اللبناني والبقاع والضاحية الجنوبية أمر جاء بحجم لبنان. وقد يتعثّر بالمعنى العلمي أيضًا من يتسرّع حاملاً قواميسه العسكرية والمعادلات الحسابية التي يتعلّمها العسكريون في المعاهد العسكرية وكليات الأركان ليفهم أو يفسّر بواسطتها هذا النصر الذي حقّقه لبنان على إسرائيل في مسار الصراع العربي الإسرائيلي المحفوف بالهزائم العربية الخمس المتتالية التي أعقبت حروب 1948و1956و1967و1973. وسواء اختلف اللبنانيون أو تباينت مواقف الأنظمة العربية والعالمية وشعوبها حول تسمية

هذا النصر نصرًا أو صمودًا أو غير ذلك، فإنّ ما حصل مرتكزًا الى النصر الأول والتحرير الذي حققه حزب الله على العدو العام 2000 يجعل كلّ استنتاج في هذا المجال محفوفاً بانتفاء الموضوعية والصدقية. فالكل بحاجة الى زمن هادىء طويل لحسن قراءة هذه الأحداث، ومن المبكر جدًّا إذاً الكتابة في الدروس والعبر العسكرية والسياسية والنفسية وغيرها التي يمكن استخلاصها من حرب ال33 يومًا بين إسرائيل ومقاتلي حزب الله. السبب العلمي الأول الذي يحول دون ذلك هو أنّ الفاصل الزمني الذي يبعدنا عن وقف القتال لا يكفي بعد لارتخاء قسمات الدهشة التي انتفخت في كل الوجوه لا على المستوى اللبناني والعربي وحسب، بل على المستوى العالمي بكلّ ما لكلمة العالمية من معان وأبعاد. ولا مغالاة في القول أن العالمية تلك مسألة بات يسهل تلمّسها ببساطة كلية في هذا التقاطر أو التزاحم العسكري الهائل نحو لبنان والجنوب اللبناني تحت مظلّة القرار الدولي 1701. ألا يحق للباحث التساؤل بحق عن أسباب هذا الإهتمام العسكري العالمي الذي يأتي لحماية إسرائيل بعدما سقطت في دائرة الهزيمة والخطر، وهو تساؤل يستمدّ مشروعيته من تصريحات ألمانيا العلنية بضرورة هذه الحماية؟ والسبب الثاني الذي يحول دون الإستنتاجات القاطعة، هو أن هذه الحرب الشرسة لم تضع مع أوزارها بعد نهايات حاسمة مفهومة في مستقبل الصراع وتداعياته وأسبابه، ولهذا بدت وكأنها «حرب عالمية» أو ذات أبعاد دولية، شتّت وتشن ربّما على لبنان ومقاومته كمقدمات صغرى لحروب كبرى متقدّمة في الأفق، تصاحبها وتمهّد لها تهديدات وضغوطات دموية جنباً الى جنب مع تصريحات السلام ونواياه، وكلها أمور بالغة التعقيد لا يمكن التيقّن من صحتها ومراميها.

يمكن الجزم إذاً بأنّ الضبابية وعدم الوضوح المترافقين مع دهشة النصر والصمود أو الهزيمة تورثان بشكل متزايد مشاعر الإحباط والقلق، وتخفّف من وطأة العقل والهدوء لدى شرائح متنوعة من اللبنانيين الذين لطالما عايشوا الحروب وخبروها، ودفعوا أثمانها باهظة، وباتوا يكرهونها

ويمجّونها بالطبع. وقد تكون خطبهم ومواقفهم المنتقدة أو المحاسبة، والمعادية أحياناً للمقاومة، من ميراث هذه الضغوطات الدموية التاريخية، أو من تداعيات ارتباطات وتعهدات مخيفة أخرى. وما يضاعف هذا الحال الجديد تلك الأزمة الإجتماعية والإقتصادية التي يعانيها اللبنانيون في عيشهم ومستقبلهم، والتي تجعلهم أصحاب خيال نشط في توقعاتهم وأحلامهم وتطلعاتهم، وتقودهم إلى حال من الإنتظار الممل في تحديد جغرافيتهم، والتوافق حول مستقبلهم ومواقعهم ووطنهم.

لبنان بين النصر والصمود

لا يمنعنا كلّ هذا من السؤال عن الصورة التي بدا فيها المشهد اللبناني منذ اندلاع حرب 12 تموز 2006 واستمرّ في تداعياته وهو مستمر حتّى وقت طويل؟

كان اللبنانيون منقسمين منذ قانون محاسبة سوريا مرورًا بصدور القرار1559، وإخراج القوات السورية من لبنان، وفشل الجلسات التسع للحوار الوطني اللبناني التي انطلقت في الثاني من آذار/مارس 2006 تحت قبة البرلمان في نزع سلاح حزب الله أو إيجاد صيغة مستقبلية لإستراتيجية خاصة بالدفاع الوطني اللبناني. وقد بدوا أكثر انقساماً حول الحرب في مستويات ثلاثة: أصابهم الإنقسام في الأسباب المباشرة للحرب، وفي أثناء المعارك كانوا أيضاً منقسمين وكذلك في التفاهم حول النتائج المباشرة للحرب. وعلى الرغم من أنّ حزب الله الطرف المباشر في الحرب قد ذكّر أسره للجنديين الإسرائيليين بتسمية «الوعد الصادق» حاسمًا موقفه على لسان السيد حسن نصرالله بأنه «لو جاءت الدنيا إلينا كلّها فلن تتسلّم الأسيرين إلاّ عن طريق التبادل» وهو ما حصل فعلاً. فإن شرخًا كبيرًا كان يعمّق الهوة بين اللبنانيين إلى درجة بات يتجرّأ المراقب فيها على القول بأن لبنان بدا بلدًا خارجه أقوى من داخله بكثير، أو أنه وطن يكاد يفتقر الى

الداخل الصرف بالمعنى السياسي. وما بدا أخطر من هذا الإنقسام تلك المزامير لإعادة الفتنة بين اللبنانيين على إيقاعات المثلث الدموي في أفغانستان وفلسطين والعراق، كما على إيقاعات التنافر العربي - العربي. والمعروف أن الموقع العربي تكاد لا تظهر فعاليته، بالمعنى التاريخي، في حال توحّد العرب فكيف به في حال تشرذمهم وتشتتهم؟ هذا المناخ جاء من أشرس المعضلات التي جهدت للتقليل من حظوظ النصر العسكري، أو من أهميته، على اعتبار أن معادلة التناغم بين السياسة والعمل العسكري معادلة ذهبية في الحروب، وهو الأمر الذي لم يتوافر فعليًا في لبنان، كما أنه لم يتوافر بشكل كامل وواضح في البلدان العربية وإسرائيل أيضًا.

لقد انقسم اللبنانيون أوّلاً حول أسباب الحرب بين أن يكون حزب الله هو الذي جرّ على لبنان حربًا لم يكن يريدها أو ينتظرها ولم يشاطره في تقريرها الأطراف اللبنانيون الآخرون، وبين أن تكون الحرب مسألة مقرَّرة مسبقًا إسرائيليًا وأميركيًا وشكّلت بذرة ولادة الشرق الأوسط الجديد كما ألمحت إليها وزيرة الخارجية الأميركية بعد اندلاعها مباشرة. وعلى الرغم من التحليلات الكثيرة والمعلومات التي كانت تؤكّد القرار الإسرائيلي الأميركي في الحرب في الدوائر الأميركية والغربية السياسية والإعلامية بشكل عام، فإنّ التشبُّث بالمواقف وتقاذف التهم المتبادلة بين الأطراف اللبنانية كان يغذّي جو الإنقسام إلى التي كانت تصبّ في خانة المنتقدين لسلوك حزب الله.

وما عزّز الإنقسام بعض الإلتواء في السلوك السياسي لبعض السياسيين في أثناء اندلاع الحرب المدمّرة على مناطق محدَّدة من لبنان سواء في المواقف والتصريحات المزدوجة بين ما هو معلن وغير معلن والذي وصل إلى حدود الإتهام العلني لبعض المسؤولين بالإتصالات التحريضية المباشرة أوغير المباشرة على المقاومة الأمر الذي هزّ لبنان في جذوره الدستورية وثوابته وإجماعه حول الطائف وهوية لبنان وانتماء أبنائه النهائي إليه، تضاف إليها وتعزّزها الهزّات الضخمة التي أورثها صمود المقاومة، والتي أصابت

المجتمعات العربية والإسلامية المصابة بالركود بالفوران الشعبي والتظاهر، كما ألحقت بالمجتمعات العالمية الخوف والذهول.

إن الخطر الماثل في الإنقسام حول الحرب تضاعف مع عدم اعتراف فريق من اللبنانيين أو إقراره بالنصر. وانقسم اللبنانيون حول نصر مقاومتهم على أعتى قوة قائمة في الشرق الأوسط ومن خلفها أكبر دولة في العالم فاستكثروا عليها أن تسمّي ما حصل نصرًا وقالوا عنه صمودًا وحسب.

وأورث هذا الإنقسام المثلّث حول أسباب الحرب وأحداثها ونتائجها سقوطًا ذريعًا للكثير من الثوابت والأفكار التي لم تأخذ ترجمتها في الواقع. ووصل الإنقسام الى حدّ تخبّط لبنان السياسي والشعبي في مناخ من الجدل العقيم الخطير الذي بات يذكّر بحديث شريف: «إذا غضب الله على قوم أورثهم الجدل وجنّبهم العمل»، فانهارت مساحة الثقة الوطنية بين الأطراف والموالاة والمعارضة. وسلك الإلحاح على حكومة الوحدة الوطنية طريقه بنبرة حازمة لا عودة عنها كانت توحي بمخاطر «الشوارع المتباينة كي لا نقول المتقاتلة» على حدّ تعبير رئيس مجلس النواب في التقاطه هذه المخاطر بإعلان مبادرة التشاور في 2006/10/25 حول عنوانين إثنين: بحث موضوع حكومة الوحدة الوطنية، وبحث قانون جديد للإنتخابات البرلمانية.

وبصرف النظر عمّا سيتداعى من هذا المناخ الجدلي المتنافر في لبنان والخطير الذي شارف في انقساماته العمودية والأفقية قراءة هزّات كبرى قد تحصل في لبنان المنتصر بعدما كانت منتظرة في إسرائيل المهزومة، فقد سجل بعض اللبنانيين بأنهم أول شعب مقاوم في التاريخ البشري يختلف أهلوه على مقاومتهم ويفاوضونها أو يهادنونها أو يدوارونها لمصلحة تصب في خانة الأعداء.

تجدر الإشارة إلى أن المقاومة في لبنان ليست هي الأولى في العالم كما لن تكون الأخيرة، لكن العودة إلى عِبَر التاريخ ودروسه في مقاومة الإحتلال بصيغة الجمع تشير لا إلى مأسوية الجهل اللبناني بالتاريخ وحسب الذي يبقى علمًا خلافيًا يحمل الكثير من التأويلات والحذف والإسقاطات، بل

عدم أحقية التنكر لمسألة بقيت مستعصية على الفكر البشري حتى اليوم وهي مسألة التراكمية في أحداث التاريخ من حيث عبره ودروسه وتسلسله المنطقي لرخاء البشر. والتاريخ على الرغم من مصطلحه الواسع الذي توسّع حقله ومعانيه مع مقولات العولمة والكونية، وعلى الرغم من سقوط الكثير من الحدود والخطوط بين الدول، فإنّ مسائل العلاقة بين الداخل والخارج بقيت قضايا مقدسة ثابتة لا تتهاون فيها الشعوب ولا يمكن بالتالي في علم استراتيجيات الدول قيام دول وأوطان وتأمين رخائها واستقرارها من دون احتفاظ بالداخل كمعطى ثابت مقدس وعلى مختلف المستويات.
وهنا أمثلة غير حصرية:
عندما خرجت أميركا مثلاً مهزومة من أوحال حقول القصب في فيتنام، كانت تخرج من بين أيدي أعداء لها عجزت عن تمييزهم ومعرفتهم فعليًا لأن المواطنين هناك لم يكونوا هم الغرباء Gooks كما كان الجنود الأميركيون يسمُّونهم بالإنكليزية كتعبير يحمل قسطًا من الإحتقار والعنصرية، بل لأنّ هؤلاء الجنود كانوا هم الغرباء الأصليون الذين يغزون بلادًا ليست لهم وخلافاً لكل المواثيق والأعراف الدولية السائدة. وأهمّ ما كانوا يحفرونه في الواقع هو المزيد من الحقد والكراهية لهم والتصميم على الموت والعمليات الإنتحارية ضدّهم مهما جاءت نتائجها. قد نجد مواطنين أو مسؤولين نادرين يؤدون دور الغرباء أو يميلون لمصلحتهم ولكنّها أمور تدخل في باب الخيانات العظمى.
ومنذ مقاومة البروتون ضدّ جنود الرومان، ومقاومة بلاد الغال ليوليوس قيصر بعد غزوها، إلى الحروب الهندية الشرسة في الولايات المتحدة نفسها، الى الصراع الأيرلندي المفتوح أبدًا ضد القوات البريطانية، ومنذ مقاومة منظمة «إيلاس» اليونانية في وجه الألمان في البلقان، إلى تفجيرات المقاومين الباسك ضد الإسبان، ومقاومة ماوتسي تونغ ضد اليابانيين ثمّ ضد قوات تشان كاي تشيك في الصين، ودفع الجزائر أكثر من مليون جندي شهيد في مقاومة فرنسا التي لم تتخلص حتى اليوم من توشية أفلامها

وأدبياتها من روح المقاومة لألمانيا على الرغم من انخراطهما المشترك في الوحدة الأوروبية المعاصرة، ومنذ مقاومة الشيشان في وجه القياصرة والشيوعيين عبر تاريخ لا يحدّ، ومقاومة آسيا الوسطى ضدّ الروس وأيضًا مقاومة أفغانستان ضد الإتحاد السوفياتي، وصولاً الى المقاومة الفلسطينية، الجرح العربي المنفتح أبدًا من دون أن نعرف إسوداد الدم فيه، والمقاومة اللبنانية الأولى في وجه «إسرائيل» التي حقّقت النصر الأول العام 2000، وتمكّنت من تحرير الأرض اللبنانية، وصولاً إلى المقاومة العراقية التي لم يتردّد الرئيس الأميركي جورج بوش من ربطها في ذاكرته بالمقاومة في فيتنام ضد بلاده العظمى، كلها أمثلة ونماذج لا تنتهي على بطلان خيارات الغزو في التاريخ أو التصفيق للغزاة من داخل، ومهما اصطحب من شعارات، لأنها لا تتطابق مع الواقع وتورث الإنقسام والتفتيت والتخوين الذي يصعب محوه من أذهان الشعوب. فالإبادة والمذابح الجماعية وقتل الغرباء لا يفضي إلى أي تغيير جذري، خصوصًا إن كانت الشعارات التي ترتفع فوق الأساطيل أوراقًا مصطنعة في التنمية وتبطن القتل وتجدّد الأفكار الإستعمارية وانتفاء الحرية والديمقراطية المتوخّاة.

يشابه المقاومون الأسماك إذ سرعان ما يعومون في بحور الشعوب ومحيطاتها ويصبحون أكثر قوة وبأسًا ومتحصّنين يمارسون فعل الموت بهدف الحق بالحرية والكرامة كما يمارس مطلقو الشعارات فعل الحياة، ويصبح حتى بعض النخب يستشعر أحيانًا وكأنها جثث هامدة يفرحها موت مقاومتها بقوة الأعداء ولا ينقصها سوى التلذّذ بثقافة الإنتظار السلبي الذي يقلق المقاومة ويؤرقها. وهنا يفترض القول أنه يستعصي على المحافظين من أهل المقاومة، كما على الأمبراطوريات، مهما عتت، أن تقتلع المقاومين كلهم من أبناء الوطن، أو تجتاح الأراضي كلها لأنّ الإمساك بكلّ الأسماك في البحار والمحيطات كلهاً مسائل تدخل في وسائل الإعلام والأحاديث المرتجلة تمامًا كالحقائق الخيالية الإنتحارية لتلك الدول والإمبراطوريات لا سيّما أن تلك الأسماك لا تعود تكلّ عن الحركة والإبداع في فنون القتال والصمود التي

لا تذكرها القواميس والشعوب.

لن تخرج أميركا الدول العظمى بسهولة من الشعارات، ولن يكون ممكنًا تلافي مآسي التاريخ إذ يصعب عليها التوفيق بين الدماء والنفط والماء ونقصد بها ماء العولمة عبر وسائل الإعلام حيث أنها تشابه المطر في التمكُّن منه وفي مفاعيله. تقف أميركا في الطليعة فوق زوايا مثلث تشغله بالكامل أي مواصلة القتال وتكرار التجربة الفيتنامية والإنسحاب وهي لن تخرج منه إن لم تعد قراءة مثلث المقاومة في العراق وفلسطين وبينهما لبنان والعديد من مدن الشرق الأوسط!

وبالعودة الى دوائر الأسئلة التي تخرج عن أيّ منطق فترتبط بالعقيدة والإيمان تتغيّر مقاربة الموضوع، إذ يمكن طرح لون آخر من المسائل التي تعمّق معنى النصر فيبدو نصرًا إلهيًا مضاعفًا حافلاً بالخوارق والأعاجيب وكأن الإنقسام حوله ولّد غضب الله فعلاً.

الإنتظار والنصر الآلهي

ما هو المعنى الحقيقي للنصر الإلهي، وما هو الرابط الفعلي بين تسمية حزب الله ونصر الله؟ وهل يجوز أن يهزم مقاتلو حزب الله، وما معنى أن يقاتل الله، أو يساعد في القتال حزبًا مقاتلاً؟ وكيف نفهم هذا المدى الإيماني الأساسي والقوي الذي يضاعف الصمود والإستبسال؟ غالبًا ما تسقط المعاني الحقيقية للمصطلحات والتسميات لكن التمعُّن في التسمية وتحتها خط عريض: «حزب الله» تجعلنا نستعيد المضمون ونفهم المعنى الثمين لمصطلح النصر الإلهي كما نفهم أو نستشرف،على الأقل، بالتالي الأبعاد الدينية والإيمانية الحقيقية التي تنطوي عليها الحرب الأخيرة في الجنوب. وقد يكون الإيمان من أصلب الأسلحة وأقواها في فهم ما حصل!

كان المقاتلون في حزب الله وما زالوا خارج حدقة العين إذ لم نتمكن من رؤيتهم أو لمحهم على الشاشات إلاَّ بشكل غامض مموّه يقبلون خلاله

المصحف الكريم ثم يمرّون تحته نحو الشهادة أو نحو النصر في أرض الجنوب الوعرة. وكنّا في المقابل نرى الجنود الإسرائيليين يعتلون الدبابات حاملين كتبهم الدينية كلازمة أساسية في تحركهم. وكي نستدرك نشير الى أن المرّة الوحيدة التي ظهر فيها مقاتلون من حزب الله وتفرّس المشاهدون في وجوههم عندما ظهر إثنان منهم على الفضائيات بعدما وقعا أسيرين في قبضة العدو الإسرائيلي في الحرب الأخيرة.

ويمتد الكلام في معاني النصر الإلهي ليصل في جذوره الى الفكرة المهدوية، فنجد من يقول بعلامات عودة المهدي المنتظر أو علامات الظهور التي وردت في العديد من الكتب وتطرّق إليها الكثير من الباحثين ورجال الدين المسلمين وبالأخص الشيعة منهم الذين يؤكدون على وجود علامات ومظاهر للإمام الإثني عشر حيث أن الظروف من حيث العدة والنتائج تتهيأ الى جانب الظروف العالمية الصعبة تمهيدًا لظهوره على شكل قائد ربّاني عالمي سيدعو الى ثورته الإسلامية الكبرى محققًا أهداف الدين الحق. والمعروف بأن المهدي المنتظر يأخذ حجمه الفكري والشعبي الواسع في إيران خصوصًا في العامين المنصرمين على اعتبار أن الشيعة في لبنان هم كربلائيون أكثر منهم مهدويون. وهكذا نسجّل بأن ايران تقيم مثلاً للمرّة الثانية على التوالي مؤتمرًا عالميًا حول المهدوية (آب/أغسطس 2005) يرعاه مباشرة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد رئيس بلدية طهران السابق ورئيس المؤسسة المهدوية ومؤسسها التي تستقطب الكثير من المفكرين ورجال الدين الشيعة والمتشيّعين سواء في إيران أو في بلدان العالم قاطبة.

والإمام المهدي هو أبو القسم محمد بن الحسن، ولد العام 255 للهجرة في سامرّاء وتوفي والده الحسن العسكري وله من العمر خمس سنوات، فأتاه الله الحكمة كما يعتقدون وأخفاه والده عن أعين الناس فلم يعرف به سوى خواص شيعته خوفًا عليه، ثم جعل منه آية للعالمين وإمامًا للمسلمين،تمامًا مثلما جعل عيسى بن مريم وهو في المهد محط رعاية إلهية.

لا يمكن حصر الأحاديث والدراسات التي تتطرّق الى المهدي المنتظر

والحكومة العالمية وربطه بكلّ فلسفات الإنتظار ومعالمها وأنبيائها وكلها تتناول أوصافه وتعاليمه ومنها مثلاً قول النبي محمد (ص) في حديث ورد في صحيح الترمذي قال: «لو لم يبق من الدنيا إلاّ يوم واحد لطوّل الله ذلك اليوم حتى يبعث الله فيه رجلاً من آل بيتي يواطىء إسمه إسمي». ويقول إبن تيمية بصحة الحديث الذي نقله عن ابن عمر عن النبي (ص) وجاء فيه: «يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي إسمه إسمي وكنيته كنيتي يملأ الأرض عدلاً كما امتلأت جورًا وذلك هو المهدي». وفي رواية أخرى تنتهي بسندها الى سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله (ص) قال: «إن علي بن أبي طالب إمام أمتي وخليفتي من بعدي ومن ولده القائم المنتظر الذي يملأ الأرض عدلاً وقسطًا كما ملئت ظلمًا وجورًا، والذي بعثني بالحق بشيرًا ونذيرًا إن الثابتين على القول به في زمان غيبته لأعز من الكبريت الأحمر». ونجح المهدي في تبديد الشكوك حول ولادته ووجوده وإمامته، فأمسك بزمام الأمور وقام بالمهام الكبرى وكان في الغيبة الصغرى في خفاء عن عيون الحكام. وبدأت غيبة المهدي الكبرى سنة 329 هجرية ولا زالت هذه الغيبة مستمرة حتّى اليوم. وهناك اعتقاد راسخ لدى الكثيرين من الشيعة أن المهدي لم ينقطع عن مهامه، بل استمرّ بالقيام بمهام في ما يسمى مرحلة الغيبة الكبرى الى حين توافر مقدمات الظهور بهدف الإصلاح الشامل الذي وعد الله به الأمم.(من المقالات المنتخبة في المؤتمر العالمي الثاني للنظرية المهدوية، 6-8 أيلول 2006، ص 151 وما بعدها).

قد نجد فكرة المهدي عامل اتفاق أو عامل شقاق بين المسلمين وفقاً لترقب الظهور الذي يمكن أن يتّخذ صفتي السلبية والإيجابية. والسلبية في ثقافة الإنتظار الشيعية تعني انتظار المهدي بمعنى الإبتعاد عن مواجهة الواقع الفاسد والتصدي للظلم، وهذا ما يجسّد العقلية المسترخية الكسولة التي تساهم في تكريس الظلم والتخلف والجور. ولا يعني هذا النوع من الإنتظار سوى التعبير الفاقع عن اليأس والخيبة والإحباط والضعف والخنوع لواقع الهزائم. وهذا النوع من الإنتظار يحول دون ظهور المهدي كونه لا ييسر

أجواء مؤاتية لهذا الظهور، وهو ما يخالف المنهج القرآني في الإصلاح والتغيير الذي يقوم على دعائم دفع الفساد من الأرض لقوله: «ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض، ولكن الله ذو فضل على العالمين»(البقرة، 251)، كما يقوم على دعامة مجاهدة النفس وتهذيبها وتطويرها والبحث الدائم عن التغيير نحو الأفضل وذلك بقوله تعالى: «أن الله لا يغيِّر بقوم حتى يغيِّروا ما بأنفسهم»(الرعد،11).

لقد أورث الموقف الإنتظاري السلبي بعض فرق الشيعة تعطيل الفرائض والأحكام الشرعية والجهاد وصلاة الجماعة والجمعة بحجة أن القيام إليها رهن بخروج المهدي.

ويحكى أن الشيعة في إيران كانوا يطلبون من الله بأن يحفظ لهم الإمام الخميني حتى ظهور المهدي، ولكن مع موت الخميني وعدم ظهور المهدي أصيب العديد من الشيعة في إيران والعالم بالصدمة الكبرى، ومع ذلك فقد كرَّم الشيعة الإمام الخميني فأقاموا له مقامًا خاصًا به في قم. وهذا يذكِّرنا بالطبع بمفهوم الشهادة بين الفرق الإسلامية كما بين الأديان لأن الشهيد مع فكرة البعث هي غير الشهيد مع عدم الإيمان بفكرة البعث. ولأن البعث غير موجود في الإسلام لأن النبي الكريم (ص) قد مات فجاء القول لأبي بكر: «من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت» نفهم مثلاً قيمة تبادل أسرى أحياء من الفلسطينيين أو المقاتلين الجنوبيين مقابل رفات مقاتلين من الجيش الإسرائيلي أو مسجونين يعدّون أحياء حتى تثبت البراهين الحسية لموتهم. ونفهم بالتالي معنى تقديس رفات الموتى الإسرائيليين الذين يجب أن تعود جثامينهم الى أرض الميعاد تقديسًا لكتابهم القائل بانتظار البعث الوحيد الذي لم يحصل بعد. وبذلك وأفضل ما يمكن الإشارة اليه هو الطيّار الإسرائيلي رون آراد الذي سقط في الأسر بين أيدي المقاومة الإسلامية في لبنان وانتفت أخباره وآثاره وبقي نقطة الإلحاح والإهتمام الذي أولته وما زالت توليه إسرائيل الإهتمام الكبير.

ليست المرّة الأولى التي تظهر فيها فكرة ظهور المهدي دون أن تتحقَّق. ولقد

أصيب المسلمون أيضًا بالخيبة الكبرى في إمارة بني الأحمر في الأندلس آخر معقل إسلامي لهم هناك حيث سيطرت على أذهان المسلمين فكرة انتظار المهدي المنتظر إذ باتوا يترقّبون خروجه لينصرهم على المقاتلين الإسبان ويثأر لهم، ولكن النتيجة كانت وضع رؤوس كبارهم تحت مقصلة محاكم التفتيش وطردهم من الأندلس شرّ طردة، وفقد المسلمون بذلك فردوسهم من دون أن يظهر للمهدي أثر.

وأما الموقف الإيجابي من الإنتظار أو ما يعرف بالإنتظار الإيجابي فهو من مكملات الإيمان الذي يفرض على المؤمن ألاّ يقف مكتوف الأيدي أمام الواقع المستشري والمنحرف، بل عليه أن يقاوم ويجاهد ممهدًا الطريق لظهور المهدي وصولاً الى الوظيفة الإلهية التي يعتقد بها والتي سيضطلع بها المنتظر في آخر الزمان.

وينسحب لون آخر من المعتقدات في المجتمع الإسرائيلي الذي يتمسك على الرغم من الديمقراطية المعلنة بالطقوس والأعياد القديمة التي لا تزول ولا تتغيَّر والتي تجعل المجتمع الإسرائيلي أكثر فأكثر تجذرًا في الدين ويحكى في المجال نفسه أنه عندما هدَّد الرئيس العراقي بضرب إسرائيل بالصواريخ في آب/ أغسطس 1990، قام كبير حاخامات إسرائيل عوفاديا يوسف بركوب الطائرة ورقى إسرائيل برشّها بالماء ثلاث مرّات في دورات ثلاث ارتقاءً وهبوطًا فوقها منعًا لصواريخ صدّام!

وعندما قررت القيادة الإسرائيلية توسيع عملياتها في جنوب لبنان، قرَّرت الحاخامية العسكرية اللجوء الى شياطين سليمان ليقاتلوا معهم في جنوب لبنان ضد رجال المقاومة في حزب الله، وفرزت في كلّ وحدة عسكرية ضابط حاخام يعمل في التعبئة والتوجيه، وبكلّ ما يتعلّق بالجنود من الناحية الدينية.

وجاء على لسان حاخام مخاطباً الجنود: «إنتبهوا لأن الشياطين تسكن دائمًا في جبال الشرق المظلمة الملبدّة بالأرواح، وأوراق الشجر في الجنوب اللبناني تنظر وتنتظر. فلا بدّ من الإستعانة أمام هذه الورطة المتجدّدة

بالشياطين والشيطانات المسماة «ليليت» لتعوي مثل الكلاب المسعورة في الوديان وتصحب معها «آذا وآذائيل» لمساعدتكم، وخصوصًا ليلتي الخميس والسبت. ولكن أنبهكم على عدم الخروج من أمكنتكم مدّة تزايد الهلال أو نقصانه أو وضوحه، وأن لا تحيّوا أحدًا بتحية مع هبوط الليل لأنه من المحتمل أن يكون أحدكم قد وجه التحية إلى شيطان حاقد على اليهود، وعدم التقيد بهذا يجعلنا نتحمّل زيادة الإصابات كما حصل معنا قبل العام ألفين.

ولم ينس الحاخام تذكير جنوده بالقدرات الهائلة التي يتمتّع بها مقاتلو حزب الله في تلك الأودية المسكونة التي ذكرها السيد حسن نصرالله، مشيرًا خصوصًا إلى وحدة التمويه الرائعة الإبداع التي تجعل المقاتلين مقاتلين يتكوّمون أحيانًا على شكل صخرة أو شجرة أو كومة تراب أو تلّة متحركة، قد تلامسها أو تمرّ فوقها ولا تعرف أنها مجموعة متأهبة متجذّرة في تربتها، جاهزة للدفاع والفتك والقتل وفقاً للعقيدة الدفاعية الدينية. وختم الحاخام بقوله: «فلتحلّ البركة على إله القوة الذي يدرّب أيديكم على الحرب وأصابعكم على القتال، ولا تنسوا الشريعة التي تفرض عليكم القتال ضدّ الجميع أطفالاً ونساءً وشيوخًا. ولتحمل كلّ وحدة منكم تابوتًا وفيه نسخة من التوراة، وعليه نقش: أنهض بالله ودع أعداءك يتشتّتون (وفي هذا بعث لجماعة موسى الذين كانوا يحملون تابوت العهد أينما حلّوا اعتقادًا منهم بأن روح الله تحلّ فيهم وتحمي دماءهم). وإذا ما أطلق النار من منزل، فإن العقل السليم يقول بوجوب هدم المنزل على من فيه وتدمير المنازل المجاورة له لإنهاء القصة».

لا «لن تنتهي القصة» كما يقول الشاعر اليهودي فينا حاييم جودي «لأن الإنسان الإسرائيلي يولد وفي داخله السكين الذي سيذبحه».

ولا يعني هذا سوى الإستغراق بالإستعانة بالأبعاد والمعتقدات الدينية لتفسير العنف وتداعيات الحروب، التي جاءت في هذه الجولة على إيقاعات المشاهد الحيَّة والصور التلفزيونية التي عبّأت عيون المشاهدين

في العالم ولياليهم ونفسياتهم بالدم والعنف والحقد اليهودي الذي لم نشهده حتّى في الأفلام المستوردة من الإبداعات السينمائية الأميركية. لقد أصيب المشاهد بالقرف أمام قتل الأطفال الوحشي والمدنيين الأبرياء والتدمير المنظَّم والإبادة والإقتلاع وقصف النعوش والمشيِّعين لضحاياهم في لبنان. كما أصيب بمشاعر لا نجد ما يعبِّر عنها في أية أبجدية من أبجديات التاريخ أمام هذا الصمت والمماطلة الكريهة التي كانت تغطس فيها المحافل الدولية، والتي تطويها تلك الإبتسامات الشيطانية الصفراء التي كانت تبين في وجوه كومة من السياسيين المرضى الذين يحكمون هذا العالم ويديرونه الى وجهة تقوّي الدين ولا ريب.

ربّما يكمن السبب في استمرار القصة في أن ما نسمعه ونتابعه من تحليلات ومشاريع قرارات وتمنيّات تؤشر إلى أن الحروب باتت لعبة يلعبها الكبار كما يلعب أولادهم لعبة الصغار أمام الشاشات التي عَصَر فيها الذهن الأميركي حروبه في كمبوديا وفيتنام والعراق وحوّلها الى أقراص مدمّجة وألعاب يتسلّى بها أطفالنا وعليها يقبلون، محقِّقين بذلك ما سبق واكتشفه سيغموند فرويد، عالم النفس اليهودي النمسوي، قبل عقود كثيرة بحيث باتت الشخصية البشرية مسكونة بهاجسين أساسيين هما غريزة الموت وغريزة الحياة، وبمعنى أوضح مظاهر العنف واللذة أو اللذة في العنف والدم التي تملأ مخيلة القرن العشرين وتفور الى القرن الواحد والعشرين لتعيد الصور الأولى التي تحفل بها صورة الإله في الذهن اليهودي والكامن في التوراة التي يحاول اليهود إعادة عرضها في العالم!

وقد يعود السبب الى عقدة نقص هائلة تسكن الشخصية اليهودية عبر التاريخ المعاصر. فمنذ أن أعلن الفيلسوف الألماني فريديريك نيتشه العام 1900 عن موت الله مبشّرًا بأن الإنسان بات هو السوبرمان أو الإنسان الأعلى الذي ارتقى ووصل الى القمة، محقّقًا أقصى تجليّاته بأن قتل الخالق. وكان هتلر في طليعة من اعتنق هذه الفكرة وحاول تطبيقها في

تجربته النازية بحثًا عن الدم الآري النقي، وطموحه منصبٌّ على خلق أجيال من الشباب والشابات النظيفي العِرق، والذين من أرحامهم وحيواناتهم المنوية يفترض تأسيس الشعب الأرقى والأنقى في التاريخ. طبعاً هذه الأفكار التي كانت تعصف في رأس مؤسس ألمانيا القوية جاءت محكمة بالطبع بتشاوف اليهود من نقاوة أعراقهم، وبأنهم أول شعب كلّمه الله في الدنيا موشوشًا في أذن موسى. وقد تصفّت هذه الأفكار كلّها في صورة السوبرمان المقتدر الأميركي السينمائي والخرافي الذي يعشقه أطفال الدنيا، كما ولّدت فكرة الكيبوتزات في دولة العدو الإسرائيلي الذي يبدو فيه الجندي ملكاً لإسرائيل لا ملك والديه اللذين أنجباه.

وإذا ما أضفنا هذا الكلام الى الأسطورة اليهودية التي تقول «بأن السيف والتوراة نزلا معًا من السماء»، والسيف جاء ترتيبه قبل كتاب دينهم كما نلحظ، يمكننا أن ندرك طبيعة تلك الدولة القائمة على الدم، ومستقبلها، ومعنى السلام معها الذي يضغط فيه الغرب بكلّ قواه وذهنه وعزائمه، وهو أمر لم يكن الكثير من اللبنانيين متيقّنين منه بالمعنى السياسي، ولهذا جاءت ملامح هذا المشهد لتظهر نوعًا من التعاطف الشعبي الذي لم نكن نعرفه في لبنان من قبل. وليس قليلاً أن تخرج إمرأة من كسروان تتقلّد الصليب في عنقها لتقول في المظاهرة التي دعا إليها التيار الوطني الحر في 2006/10/15 بمناسبة ذكرى 13 تشرين: «بطلب من العدرا تحرس السيد حسن»!

لن تنتهي القصة مع من أتوا من مئة بلد وهم يتكلّمون أكثر من ثمانين لغة ولهجة، وحشروا في أرض غريبة عنهم تمامًا، الا في الأساطير الخاصة بهم. لا علاقة لهم بموسى ولا يربطهم سوى تنامي الدين، وهم متباعدون في اللغة والثقافة والجنس، كما هم مجبولون بالخوف الدائم لأنهم جعلوا إلههم يحارب عنهم «فالرب يقاتل عنكم وأنتم تصمتون» (يش 10: 42 ، 3:2)، وهم لا يلتمسون سوى نصوصهم الدينية وعلى رأسها سفر يشوع أو سفر المذابح الذي أسس مجتمعًا قائمًا على العنف والإرهاب والنزوع الى القتل والدمار.

لن تنتهي القصة؟ ربما تنتهي!

قال ناحوم غولدمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، بعد نصف قرن من نضاله من أجل إسرائيل، مساهمًا في إنشاء المؤتمر اليهودي العالمي، قال في كتابه «إسرائيل إلى أين؟» الصادر العام 1975: «سيكون لإسرائيل، هذه الجزيرة الدموية وسط العالم العربي والإسلامي حظ ضئيل جدّاً في البقاء. إسرائيل خطيئة والخطيئة تجرّ دومًا الى خطيئة أخرى أكبر، فالحرب الأولى تلتها ثلاث حروب ولم تحلّ شيئاً... لقد غرب عن أذهاننا القوة التي سيتمتّع بها العرب والمسلمون، وبأنهم كانوا أكبر القوى في العالم، غزوا حتّى قسمًا من أوروبا، مبدعين الإسلام الديانة الأكثر انتشارًا في العالم. إن الزمن يعمل لصالحهم، وإن دولة اسرائيل منعزلة في العالم وفي الفضاء وهي في موقف مزعزع بكلّ معنى الكلمة يجعلها مهدَّدة بالزوال إن ثابرت على الدم والتوسُّع».

«نهاية العالم» وثقافة الإنتظار

لكل أمة من الأمم والشعوب معتقداتها الخاصة وثقافاتها الموروثة والمخلِّص الذي تنتظره، ولهذا نجد أن الأفكار والآراء والإتجاهات المرتبطة بمصير العالم تقوى مثقلةً بالأوهام والهواجس والأساطير التي تروّج لنهاية العالم والتاريخ والانسان. وتشاء الظروف أن تترافق هذه كلُّها في زمن الحروب في الألفية الثالثة، الأمر الذي طبع الفكر المعاصر بالمغالاة في نبش كل ما يتعلّق بالتداعيات الكبرى، إلى درجة بات معها القول بأننا على حافة النهاية، «وأن نهاية العالم المحكوم بالشيطان قادمة لا محالة»[1]، وكأنه صحيح وواقعي على حد تعبير الرئيس ريغان.

وتتكرّر الأقوال المشابهة مثل «الدينونة الكبرى» و«يوم الدينونة» و«تؤلّف ولا

1 - كرّر الرئيس الأميركي رونالد ريغان هذا القول في «الواشنطن بوست» Washington Post، 21 تشرين الأول 1984، وكان قد صرّح به لمجلة People الأميركيّة في 6 كانون الأول 1983، ونقلت التصريحين الصحافة العالمية.

تؤلفان»[2] و«عودة المسيح»، و«دنّو الساعة»[3] و«اليوم الآخر» الذي «سيطبق على العالم كالطامة الكبرى»[4].

ليس جديدًا هذا التبشير بالإنهيار الشامل الذي لازم وجود الإنسان واعتبر من مميِّزات الفكر البشري ومن مغذياته الأسطورية في أشكاله القديمة والحديثة. ذلك لأن الإنسان إذ يعتبر الدنيا فردوسًا مفقودًا أضاعه نتيجة ذنوب إقترفها، كان يسعى جاهدًا ليستحق العودة الى الله عبر صور ونماذج تملأ الكون عدلاً بعدما ملأته التجارب الإنسانية شرورًا وأزمات.

تُعتبر هذه الأفكار الحافلة بالتهويل والإنتظار والإنهيار قديمةً جدًا نجدها قبل المسيحية ومعها، وبعدها في الأديان التوحيدية الأخرى. وكما ينتظر المسلمون ظهور الإمام المهدي وينتظر المسيحيُّون المسيح المخلص، واليهود ينتظرون النبي الموعود، كذلك الذين يعتقدون بالديانات البوذية والصينية والهندية والزرادشتية وغيرها يؤمنون بوجوب ظهور مخلص في آخر الزمان. وتتحدَّث كتبهم المقدسة عن ظهور من ينقذهم بعد أن يعم الظلم والجور في العالم إلى درجة يمكن للمتبحِّر فيها أن يرى تاريخ الإنسان على الأرض حافلاً بالإنتظار.

وتختلف التسميات لهذا المخلص المنقذ المنتظر الذي سيأتي ليخلص العالم من المحن والآلام، فنجد هذه الثقافة الإنتظارية مع الفلسفة الرواقية التي قال فيها الرواقيون بأنهم ينتظرون نارًا تلتهم العالم. ويذكر الهنود «السنوات الكبرى» حيث يظهر «سيفا» أو «تاراي ويشنو العاشر» حاملاً بيده سيفًا كما الشهاب المذنب ويضع في اليد الأخرى خاتمًا برّاقًا. وحينما يظهر تكسف الشمس ويخسف القمر وتهتزُّ الأرض، وهكذا يباشر رسالته فيطهر

2 - ترتبط الحركات الألفية Millénarisme بالأديان كلّها وتعني انتظار الخلاص الوشيك الذي يعمّ الأرض، وتضرب جذورها الفكرية في العهد القديم، وخاصة في سفر «الرؤيا» ليوحنا في العهد الجديد: يوحنا: الرؤيا. الآيات 1-15، وخصوصاً 4 و5 و6 وفيها ذكر واضح للقيامة الأولى.

3 - «فأمّا ذلك اليوم وأمّا تلك الساعة، فما من أحد يعلمها». الكتاب المقدّس - العهد الجديد: مرقص، فصل 13؛ ومتى فصل 24.

4 -القرآن الكريم (79: 34).

العالم من أدرانه، وكذلك الأمر نفسه لدى الباطنيين. وما فكرة المخلّص أوسميتراس في إيران إلاّ المنتظر الذي سينظم الكون وينقذه ليس هو سوى «الإفشتا» القديمة الذي سيعود يومًا فيضرم نارًا تلتهم الكون. وتتحدَّث الكتب عن «بوذا الخامس» مخلّصًا للعالم يتخذُ شكل البشر إذ يعم الجور. وقد طرحت الديانة الزرادشتية موعودين ثلاثة يطلق على كلّ منهم إسم «سوشيانت» لكن أفضلهم الموعود الثالث الملقّب بـ «سوشيانت المنتصر» المنقذ[5].

وليس صحيحًا أن «المسيحية كانت أول من أدخل البشرية في المصير المكتوب لها، حيث صار التاريخ محكومًا بـ «نهاية الأزمنة»[6]، وتاريخ المؤمنين الأرضي محكومًا بالدينونة[7]. أليس «ماني» الذي ادّعى بأنه المسيح الثاني هو نفسه صاحب ديانة الخلاص التي لا بدّ للمسيحيين من انتظارها؟

في ضوء ما تقدّم من ثقافات الإنتظار، قد لا يفاجأ من هو على تماس مع مؤلفات الإنتظار، كيف راح الناس تكرارًا، وخصوصًا الشيعة منهم الذين انتشوا بالنصر الأخير في لبنان بعد12 تموز-14 آب 2006 كما ذكرنا، يقولون بقرب ظهور المهدي المنتظر(عجَّل الله فرجه) الذي وقف شعاعه الى جانبهم، وهو سيظهر ليملأ الدنيا عدلاً بعدما طفحت بالظلم والجور، وهو لا يخرج بطريقة المعجزة المطلقة، بل أن خروجه يأتي مع استمرار

5 - راجع:
Marguerite - Marie Thio-llier: "Dictionnaire des religions", 3è éd., Sycomore, Paris, 1980

6 - دنا منه تلاميذه وسألوه: «قُلْ لنا متى تكون هذه الأمور، وما علامةُ مجيئك ونهاية العالم؟ فقال يسوع: ستقوم أمّة على أمّة، ومملكة على مملكة، وتحدث مجاعة وزلازل في أماكن كثيرة. وهذا كلّه بدء المخاض... ستحدث عندئذٍ شدّةٌ عظيمة لم يحدث مثلها منذ بدء الخليقة الى اليوم.
وعلى أثر الشدة في تلك الأيام، تظلم الشمس، والقمر لا يرسل ضوءه، وتتساقط النجوم من السماء، وتتزعزع قوات السموات... وينال الأممَ كربٌ في الأرض، وقلق من عجيج البحر وجيشانه، وتزهق نفوس الناس من الخوف... ويطبق على جميع من يسكنون وجه الأرض كلها». الكتاب المقدس - العهد الجديد، إنجيل لوقا، فصل 21.
وفي القرآن الكريم إشارات مماثلة: مارت السماء (52: 9) وانشقت الأرض (69: 16)، وطمست النجوم (77: 8) وانكدرت (81: 2)، وكورت الشمس (81: 1) وانشق القمر وخسف (54: 1)، وطويت السماء ورجّت الأرض (56: 4)، وسيرت الجبال (81: 3).

7 - فرانسيس فوكوياما: **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ص 82.

القتال والإستشهاد حيث ستكون هناك حروب كثيرة وانتصارات منتظرة لا تخلو من نكبات وكوارث ومآسي.

لقد تنامت يقظة هذه الأفكار والأساطير واستعادتها الدول العظمى في زمن العولمة، ولأن ظواهر طبيعية وبشرية باتت شبيهة بما ذكرته الكتب القديمة والكتب المقدسة. وبدت الولايات المتحدة الأميركية على ارتباط بالفكر «الألفي» وهو مصدر انهيارات متجددة، وفي هذا قمة التلاقي بين الفكر السياسي العالمي والأساطير الخرافية. وإلاّ كيف نفسر قول الرئيس الأميركي: «حينما أتطلّع إلى نبوءاتكم القديمة في العهد القديم وإلى العلاقات المثبتة بـ «هرمجدون»[8]، أجد نفسي متسائلاً عمّا إذا كنّا نحن مَن سنرى نهاية العالم واقعًا. إنها قطعًا تنطبق على زماننا الذي نعيش فيه»[9]؟

لا تعود الحروب من محصلات الدول في لحظة من لحظات تضخم قوتها وفيضها على العالم وحسب، وكما تبدو أميركا اليوم قوة عظمى وحيدة، بل أن حضورًا كبيرًا للفكر الصهيوني في السياسة والإعلام في أميركا يبدو واضحًا مروّجًا للقيامة، محذرًا من «أن العالم يتحرّك بسرعة كبيرة نحو «هرمجدونس، وأن جيل الشباب الحالي سيكون آخر جيل في التاريخ»[10].

ولا يخرج التدفق العالمي على القدس بين الألفيتين عن الترويج لإعلان هذه

8 - هرمجدون موقع غربي الأردن، وهار معناها الجبل بالعبرية. ورد ذكره في التوراة حافلاً بالمعارك التي لم يعرفها أي موقع آخر في الأرض. ويسود اعتقاد أن من يستولي على هذا الموقع الذي يُسمّى أيضاً مجيدو والمجدل، فإنّه يحكم العالم. وسيكون هذا الموقع ساحة المعركة الأخيرة التي تعلن نهاية العالم مع إبادة إسرائيل ومجيء المسيح منقذًا لن يتبقى منهم معلناً فجر العالم الجديد. راجع:
غريس هالسل: «**النبوءة والسياسة**»، ترجمة محمد السمّاك، منشورات جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، بيروت، 1991، ص 25 - 40. وتنتشر هذه الأسطورة في أميركا، ولها أتباعها من ملايين الأميركيين الذين يضغطون في أميركا للتعجيل في حدوثها من باب الصراع العربي - الإسرائيلي... ويعتبر القس بيلي غراهام Billy Graham من أبرز الداعين لهذه الأسطورة، وهو صاحب فكرة الكنيسة الالكترونية Electronic Church أو الكنيسة المرئية أو الديانة في الوقت المناسب Prime Time Religion لإعلان مجيء المسيح. للمزيد من التفاصيل، راجع:
أسعد رزوق: «**إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**»، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، بيروت، 1968، ص 52-70 و91.

9 - ورد هذا التصريح للرئيس الأميركي رونالد ريغان في جيروزاليم بوست Jerusalem Post في 28 تشرين الأول 1982، نقلاً عن: يوسف الحسن: البُعد الديني في السياسة الأميركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 172.

10 - جاء هذا القول للقس بيلي غراهام أيضًا، وهو الوحيد والأخير الذي اختلى به الرئيس الأميركي جورج بوش قبل توقيع قرار الحرب على العراق: عارف العبد: «**البيت الأبيض والخرافة الدينية**»، السفير، 1991/2/8، بيروت.

القيامة التي يتزعمّها المسيحيُّون الجدد[11] في الجامعات ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأميركية، ويتسلَّحون في ترويجهم لها بالهزّات الأرضية المتكاثرة والأمراض الجديدة والأخطار النووية وغيرها.

يُضاف إلى هؤلاء المجموعات المعمدانية والمنهجيون ومجموعات بيت دافيد المقتنعين أن فرسان القيامة الأربعة هم على وشك أن يمتطوا أحصنتهم العام المقبل (2002) ويقسم هؤلاء إلى نوعين: الإنتحاريون الذين يعملون على تسريع حدوث القيامة من خلال تفجير الجوامع (الأقصى وجامع عمر في القدس...) والدعوة إلى هوس التدمير وإحياء المجموعات الأصولية اليهودية مثل «أمناء الهيكل» الذين يسعون إلى بناء هيكل ثالث في القدس[12].

تمثِّل هذه الأفكار في نهاية العالم من المواد الإعلاميّة المتنوعة والأدبيات المختلفة التي تطبع هذا القرن، ولا ينجو منها حتى العلم المحض والمظاهر التقنيّة الدقيقة.

قد نجد مَن يعزو نهاية العالم إلى أسباب علمية، مرتبطة بالكشف عن الوجوه السلبية للعلوم. فيرى أن العالَم مهدّد في أجناسه بالإنقراض التام، لأن الإنسان دمّر الطبيعة وذاته في الوقت نفسه، وأدخل نفسه في جدلية «اليوم الأخير» ومخاطرها[13].

ويندرج في هذا الإطار، مظاهر كبرى من المخاطر مثل التلوُّث الذي يلفُّ الكرة الأرضية، طبقة الأوزون، وجنون البقر[14]، والأسلحة الجرثومية

11 - وهناك عدد كبير من المؤسسات التي تربط دعوات الإنهيار بإسرائيل مثل السفارة المسيحية الدولية في القدس (تأسست في 30 أيلول العام 1980)، المائدة المستديرة (1979)، مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل (1975)، المصرف المسيحي المركزي لأجل إسرائيل، ومئات غيرها تغرق الدوائر الأميركية الرسمية والرأي العام العالمي بالأساطير والخرافات: عارف العبد، المرجع نفسه.
ويقود حركات المسيحيين الجدد الأخ دايفيد القادم إلى إسرائيل من الولايات المتحدة الأميركية: نداء الوطن: «**مهووسو العام 2000**»، ترجمة خالد صبّاغ، عن Le Nouvel Observateur، العدد 2129 - 1999/11/12، بيروت، ص 10.

12 - نداء الوطن: «**مهووسو العام 2000**»، ص 10.

13 - «**جدول اليوم الأخير**» و«**الأرض في الميزان**»، عنوانا كتابين لآل غور Al Gore نائب الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون Bill Clinton، تناول فيهما نظريات فتك المواد الكيماوية المركّبة بالنطف البشرية، وقد دمجهما عادل خيرالله ونشر مختصرهما في كتاب واحد بالعربية: «نهاية العالم هل ستكون عام 2001؟»، دار مليونيوم للنشر والترجمة، بيروت، 1999.

14 - ظهر في بريطانيا، وهو مرض يتسبّب بغازات يتوقع أن تزيد حرارة الأرض 16 درجة عمّا هي عليه في الثلاثين سنةً القادمة.

والكيماوية والخوف من الحروب النووية، والليزر، ومرض الإيدز وأنفلونزا الطيور وغيرها الكثير والملاحظ أن كل ما يرتبط بالنهايات والإنهيارات يقدّم في مواد إعلامية مثقلة بالتشويق والأهداف التجارية، فتبدو شاشات العالم بمتناول الجميع ومتقدمة في خلق هذه الهواجس. وإذا كان ثمة مشكلة عالمية علمية، ففي بداية «فقدان الذاكرة التاريخية النابع من قدرات التكنولوجيا، إذ لم يكن هذا القرن هو الأكثر فتكًا وانهيارًا على الرغم من جرائمه الكبرى»[15].

ولا يعني فقدان الذاكرة سوى ضمور الإنسان واستبدال سلطاته بسلطات معلوماتية هائلة مودعة في جهاز كومبيوتر خفيّ وشاشة متشظية على عدد مستعمليها ذات فعالية فائقة في أنظمتها الذكية الإصطناعية، تبشر بعصر الذكاء الذرّي.

يخضع هذا التوجه المعروف بالإنكماش حتى درجة التلاشي مع إمكان مضاعفات قدراته وسهولة استعماله، إلى ابتكار رقاقات الكومبيوتر التي تخضع بدورها لقانون مور[16] الذي ينصّ على أن الرقاقات هذه ستبقى تتضاعف كل ثمانية أشهر العمر المتعارف عليه في أحجام أجيالها، ثم تنخفض كلفتها مع انخفاض حجمها وهكذا تبقى الأجيال تتلاشى وتنقرض إلى ما يفوق التصور. ويتوقع الخبراء أن يصبح الحاسوب أصغر حجمًا، وأرخص ثمنًا إلى الحدّ الذي يجعل الرقاقة الواحدة مماثلة لحجم الخلية الإنسانية التي ستتمكّن البشرية من زرعها في الأجسام أو الأدمغة والتحكم بها[17].

15 - أميرتو إيكو: «**في الذاكرة والنسيان ونهايات القرن والألفية الجديدة**»، جريدة النهار، العدد 20531، بيروت، السبت 18 كانون الأول 1999. وأمبرتو إيكو فيلسوف بولوني معاصر، مقيم في باريس، من مؤلّفاته: «إسم الوردة» (1998). وسمن سوبرمان إلى الإنسان المتفوقس، وفيهما دعوة إلى التوبة، بسبب اقتراب الأيام الأخيرة.

16 - Moore's Law

17 - Joseph F. Coastes, John B. Mahaggie & Any Hines: **Scenarios of US and global society Reshaped by science and technology**, Oakhill Press, Greenboro, U.S.A., 1997. in: **Les Technologies de l'intelligence - L'avenir de la pensée à l'ère infornatique**, La Découverte, Paris, 1990, p. 15

نحو حوار الحضارات

لا يتصوَّر الباحث أن دروسًا واضحة قد نهلتها البشرية من صراع الإيديولوجيات، عنوان القرن العشرين، أو حفظتها من صراع القوميات عنوان القرن التاسع عشر، بل يطغى على الدنيا تداعيات صدام الحضارات الراهن الذي قلب الصورة الوهمية التي كانت تطوي الألفية الثانية على السلام وانتفاء التاريخ أو الصدام المستقبلي العنفي والإنفعالي الذي يعني صراع الثقافات والديانات. وها نحن مجددًا نشهد بعث صور من الدماء التي لم تعرف اليباس في جسد الكوكب وكأن سقوط الجدران الكثيرة والهياكل والأنظمة واندثار الحرب الباردة واستشراف عالم حر مسائل ما زالت مستعصية فعلاً على العقل البشري.

يمكن الخروج من المثلث الفكري المتساوي الأضلاع الذي يشغل زواياه ثلاثة من المفكرين الغربيين الذين يحتلّون مساحات كبرى من نقاشاتنا ونصوصنا التي قد لا تضيف كثيرًا إلى ما نسميه حوار الحضارات. وهذا يعني الإبتعاد حكمًا عن زاوية فرانسيس فوكوياما، المفكر الياباني الأصل الأميركي الجنسية، القائل بنهاية التاريخ وانتصار الرأسمالية على الكوكب وفق ملامح الإنسان الأميركي الرقمي الأخير. وهذا يعني الخروج من زاوية روجيه غارودي، المفكر الفرنسي، الذي رغب في الجمع بين الحضارات منذ عقدين والخروج من الثنائية الحادة المدمّرة بزوال الغرب إلى كوكب التفاهم والحوار بين شعوب مجتمعات العالم. كما يعني بالتالي الخروج النهائي أيضًا من مقولات صموئيل هنتنغتون، المفكر والنجم العالمي الأميركي، في صراع الحضارات السبع الصينية واليابانية والإسلامية والهندية والسلافية واللاتينية الأميركية والأفريقية التي ستزول لشرعة الأقوى، ولن يستمر حتى النهاية منها سوى حضارات ثلاث، الغربية المسيحية (مع أنها ليست مسيحية بالمفهوم المتعارف عليه) والإسلامية والكونفوشيوسية، مع العلم أن هذا المفكر قد وشّى حبره بهاجس تحالف

الحضارتين الصينية والإسلامية في تلميح الى تحالف نووي بين الصين وبعض الدول الإسلامية.

قلت نخرج من هذا المثلّث المقفل على مجموعات من المفكرين والسياسيين الذين يعارضون الصراع ويستبدلونه بالحوار، وهذا يعني إخراجه من السياسة والقوة، وتركه للمؤتمرات والجمعيات والمؤسسات الداعية الى ترسيخ سياسة الحوار بين الغرب والعالم الإسلامي والتفاهم والتعايش السلمي بدلاً من الصدام إلى درجة أن الأمم المتحدة حددت العام 2001 عامًا لحوار الحضارات. لا يمكن الخروج من السياسة، بل يمكن الخروج من المناهج التقليدية في تناول الأزمات والمعضلات، خصوصًا أن السلطات في العالم بمعانيها التقليدية المعروفة تنهار لمصلحة الصورة والشاشة المتشظية التي تجعل لوسائل الإعلام سلطة السلطات المطلقة والخفية للحوار في الألفية الجديدة.

هذا هو التاريخ إذن، من الصورة الهيروغليفية في مصر ومن الصور المسمارية في بلاد ما بين النهرين صعودًا نحو الكلام الضحل الكثير والفكر والحضارات أكثر من ألفيات خمس من التقهقر وتعثر البشر في تأسيس الحوار على السلام والكلام واللغات لا على الدم.

لست من الذين يقدّسون الماضي في أبحاثه في المطلق أو يرون في تقنيات العولمة، مثلاً، مصدرًا لهزائمنا وأمراضنا، ولأنني أؤمن بالثنائيات في الفكر والحضارة وكنت من القائلين بنهاية العولمة أو حتى عدم حدوثها أساسًا وذلك مع عزّ سقوط مصطلحات استراتيجية أساسية من أذهاننا من فوق القمم وسقوط مصطلح العالم الثالث في مناخات من إدانة العولمة والتهجم على مظاهرها وفعاليتها وقوتها وإطلاق مصطلحات مناقضة لها مثل العوربة حيث تنصب ثقافة في وجه ثقافة وديناً في وجه دين آخر.

قد يصح هذا الإستمرار في المواقف المتشنجة من العولمة والتلاقي على المستويات السياسية والإقتصادية، ولكنه لا يصحّ إطلاقًا على المستويات الثقافية واللغوية والحضارية والإتصالية الحوارية، لأنك لو دققت لرأيت

فكرًا مغمسًا هو وأصحابه بمقتنيات الإتصال كضرورات للعولمة والعيش، لكنهم يتلهَّون عبر هذه المقتنيات إياها أي أدواتها بإدانة العولمة والحضارات الأخرى التي تبدو بهذا المعنى البرق أو الغيوم في الوقت نفسه الذي فيه تهبط النيران بدافع من التغيير!!

التغيير! تلك هي معضلة قاطني هذه البقعة من الأرض المترددة بين التغيير والغير لأن الغير كان يغيّرها بالقوة على مدى التاريخ، وهي بقعة أصطفتها السماء لتمنحها كنوزها الدينية الصافية التوحيدية التي توزّعت في الأرض، كما منحتها الأقدار زيت الأرض والزيت رمز سلام وحوار، ولهذا السبب نراها حضارة مترددة بين ديانة الآباء وديانات الأبناء والأحفاد تديرها كلّها قوى خفية تشابه في سلوكها تخفّي العنكبوت خلف شباكه في صفحات الإنترنت.

وعلى الرغم من المثلث الآخرالذي يحصر ردود فعل العرب والمسلمين بين رافض للحوار، أي رافض للغرب المدمر والشرس بكلّ ما يرمز إليه ويحمله وحجته تقول كيف نحاور من يشطبنا ويدمرنا وهو محق بالطبع، أو بين قابل بالحوار مندمجًا بالغرب ويدير ظهره للشرق إلى ما يتجاوز طموحات هذا الغرب وأطماعه المتجددة أو بين منقلب عن فكر حواري توفيقي بين الغرب والشرق على الرغم من السوء الذي يحمله الفكر التوفيقي في خلطه للأمور والأفكار وعدم تفاعلها فإن المقام يسمح لنا بالدعوة أوّلاً للبحث عن إمكان الخروج من هذه المساحات المثلثة، ويسمح لنا ثانيًا من القول: إن العرب والمسلمين يَحبون في عصر الفضاء والأقمار الإصطناعية مثل الأطفال، وإن ما حققته وتحققه تلك الخطوات البسيطة المتعثرة في الفضائيات يفوق ربّما في مجال وحدة العرب وحواراتهم وثقافاتهم أضعاف ما أنتجه مفكرونا ومؤسساتنا في خلال العقود الخمسة الماضية ودعوا إليه ونشطوا من أجله لتحقيق صورتهم وحضورهم في الشرق والغرب.

لا يمكن الخروج من السياسة والعزف على حوار السلام بين حضارات في زمن نغرق فيه في الدم، لذا يتقدّس السؤال:

ما هو مستقبل الإنسان في ضوء هذه الابتكارات والأساطير والأفكار؟ وهل نحن على أبواب متغيِّرات وتحوُّلات كبرى في قدراته؟ وكيف تبدو أميركا اليوم؟

تبدو وقد ارتاحت أولاً من الخط الأحمر أو الخطر الشيوعي وساعد في ذلك المسلمون، فالبترول ماء العولمة وكلأ شعوبها الكثيرة الباسطة كفها على أرصفة التاريخ. ومع أن الشيوعية قد سقطت بشكل ذريع، لكن علينا أن نحتفظ بجملة واحدة للينين تقول: «إن أيامًا لا عقودًا تصنع التاريخ البشري»، أليس مجديًا أن ننظر وننتظر كي نحسن قراءة ما حصل في لبنان في 33 يومًا!.

وتبدو الولايات المتحدة تهادن الخط أو الخطر الأصفر/الصين الدولة القادمة عالميًا والتي بقيت مسيطرة في آسيا ألفي سنة. صحيح أن مجمل شعوب العالم تلهث نحو الإنكليزية وأن العولمة تعني الأمركة، لكن الصحيح أيضًا أن الأميركيين يلهثون لتعلُّم اللغات الصينية. وقد لا يطول الزمن الذي نجد فيه تلك اللغة القادمة تحتل المساحات الواسعة من الشاشات.

وتبدو الولايات المتحدة ثالثًا تعلن الحروب المفتوحة على الخط أو الخطر الأخضر من وجهة نظرها أي على الإسلام والمسلمين تحت عنواني الشرق الأوسط الجديد الذي تمّت خربطته في لبنان وهي تلتمس مستمرة الفوضى الخلاّقة.

وعلى الرغم من الطموح الأميركي في حروبها الجاهزة المتنقلة ترغب في التخلُّص من الأفواه الزائدة المهددة بالتهام موارد الكرة الطبيعية، تحقيقًا للمليار الذهبي الذي يفترض أن يحتكر الحياة وشروطها على الكرة على حساب المليارات البشرية الأخرى، فإنه طموح يفلش ثقافة الأطباق في المعمورة.

تعني الأمركة الطبق المغري والشعار الأول مستورد لم يخسر هويته والثاني لا يقيم تراثًا إذ يساوي بين الصابون والحضارة! كيف؟ لقد أخذت أميركا ثقافة البيتزا عن إيطاليا وحاولت عبرها الدخول الى أفواه البشرية ودعمتها

بالكوك والبيغ ماك وغيرها لتحوِّلها عن طبيعتها الإيطالية، وكادت أن تقنع العالم بهويتها الأميركية لكنها فشلت فشلاً ذريعًا. والمعروف أن ايطاليا بلد أوروبي عريق في الحضارة، يقف وراء هياكل روما وقببها كما يمشي أمام كسرة من الخبز المسيحية التي لا يفهمها الأميركيون قادرة أن تطعم شعوب الأرض بالمحبة والتضحية وأيضًا الإنتظار.

الحضارة إذن قطعة خبز عالمية يضع كل شعب فوقها ثقافته وذوقه وحشائشه، لكنها ستبقى فكرة إيطالية ذي هوية إيطالية الى الأبد مهما كانت هوية الموضوع فوقها.

وعلى الرغم من أن أصحاب الخط من المسلمين والعرب وخصوصًا المقاومين منهم لا يضعون فوق رغيفهم سوى السعتر البري المطحون والمجبول بزيت القدس وبيروت ودمشق وزعفران طهران وغيرها من المدن العربية والإسلامية المتوثِّبة بعد النصر في لبنان، فإن المنقوشة هو إسم هذه القطعة من الخبز التي ستبقى عربية وستبقى رمز المقاومة الى الأبد.

إنهم يضعون فوق رغيفهم الكشك المستخرج من حليب الماعز الذي لا يرعى إلا فوق رؤوس التلال والجبال، ولا يقضم سوى رؤوس الطرابين والحشائش الطرية. ويجفف الحليب طبيعيًا تحت أشعة الشمس لا في المصانع والنشافات الكهربائية، ويجبل بالقمح الأسمر المدقوق الذي بات يباع في صيدليات الغرب وعياداته الطبية!

لأميركا السماء من أجل «حضارة» النار والحروب الخيالية، وللمسلمين الوعر من أفغانستان نزولاً نحو العراق وإيران ولبنان وفلسطين. وشتَّان ما بين الوعورة الطبيعية والوعورة البشرية . مهلاً! لا يغريَنَّك المظهر الخارجي! المسألة هي في المضمون، فالغرب عاشق أشكال أكثر منه صاحب مضامين إنسانية وانتظارية. حالة من السقم والمرض البيئي والسيدا والسارس وجنون البقر وأنفلونزا الطيور وغيرها الكثير.

صحيح أن ما حصل في 11 أيلول 2002 في أميركا قد يشابه الميلاد أميركيًا، لكن الملاحظ أن كلَ ما في هذه الدولة كبير. إسمها أكبر إسم وسياراتها أكبر

سيارات في العالم، وبرّاداتها كذلك وأبراجها وشوارعها وأفكارها ومصيبتها. نعم حتى المصيبة في الولايات المتحدة الأميركية يجب أن تكون أكبر مصيبة مهما كانت أسبابها ومراميها وتداعياتها.

نعم مصيبة أميركا كبيرة جدًا، وستشغل الصورة التي رسمت نسف برجي التجارة العالمي في وسائل الإعلام، من دون تبيان قطرة دم واحدة، القرن الحالي ولربما أكثر من قرن مقبل. ومع انهيار البرجين وانهيار برج بابل قديمًا في بلاد ما بين النهرين تشابه كبير من حيث تبلبل الألسن واللغات. لم يصل أهل بابل ببرجهم الى الله الذي لربما انتظروه طويلاً، وهبطت أميركا مرغمة من عصرها الفضائي وكأنني كنت أسمع يومذاك وقع سقوط العولمة الذريع في وقت كانت أميركا تستمر في مسك أنامل البشرية لحسن القبض على الماوس/الفأرة مفتاح المعرفة المعاصرة، إذ يكفيك أن تنقر على رأس الفأرة الدقيق مرّات ثلاث لتنفتح أمامك سهول المعرفة الموشّبة وخزائنها وتتركك وحيدًا منتظرًا وكأن ألف يوم من حياتك الثقافية كأمس الذي عبر. طبعًا لم يفقه المفكرون في أميركا بأن حضارات عربية قديمة تدفّقت من اليمن السعيد نحو الشمال، خرجت من بين أسنان فأرة صغيرة إنتظرت مئات السنين قبل أن تقضم سدّ مأرب لتنهال من خلفه المياه والحضارات.

كثيرة هي الأفكار والتحليلات والأساطير التي تتخفّى وراء سقوط البرجين من دون ظهور الدماء كما قلنا. كان يمكن التيقّن بأن دماء عربية وإسلامية تنتظر في الأفق حيث الخميرة الأميركية المعجونة بالبترول السنّي المتلىء بالسلطان/سلطان السماء، وواجب الحفاظ عليه وعلى اكتنازه وكنوز السماء كما هي أو كما ظهرت، ولا بأس من أن تدمغ العجينة بأمن إسرائيل ولو طحنت غزّة أو طحن الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت، أو ولو نخل العراق وملأت جسده الثقوب والتفسّخات، ولو واجه الغرب ذرائع الأخطار النووية المرسومة قنابل نووية متنوعة بألوان رجال الدين وتنوّعهم وكلها ستفور لا خبزًا بل حروبًا مخطط لها على «الإرهاب» بين قوسين

بالطبع، وترسيمات لا تنتهي لهذه المنطقة المنتظرة جدًّا من العالم، وتداعيات لمقولة كبرى مختصرها أن لا فعالية سياسية في العالم الجديد من دون فعالية دموية.

ويصاحب هذه المقولة ذعر وتوجُّس دولي وكأننا على أبواب القيامة، والقيامة انتصار على الموت.

يضع التفكير الأميركي وهو دون الفكر الغرب في موقع حضاري معادٍ للأفكار والحضارات الأخرى وفي رأسها الإسلام. وهنا يفترض التمييز بين الملوك والرؤساء الذين يتسلُّون بلعبة البازل في رسم أوطانهم فيحرقون أصابعهم في الإرهاب كما يحرقونها في اندفاعهم في التعامل مع أميركا.

وتبدو اسرائيل نقطة التوتر الأساسية بين العرب والمسلمين من ناحية وبين أميركا من ناحية أخرى. بهذا المعنى تصل المخاطر إلى حدود دفع المسلمين عن طريق قهرهم واضطهادهم واستفزازهم في مقدساتهم الى الخروج من دائرة: «الله أكبر الله أكبر. أشهد أن لا إله إلا الله،.....حي على الصلاة» بعدما استغرقوا فيها منذ سقوطهم في الأندلس إلى دائرة «حي على الفلاح» التي كانت منسية أو مؤجل معناها. يخرج المسلمون اليوم نحو الشهادة أو نحو الإيديولوجيا أي يخرجون من الشهادتين نحو تعزيز الإستشهاد والحض على الفلاح بمعنى النصر والعمل الجهادي الرصين الذي هم ثمرة الثقافة الإنتظارية العظيمة. هكذا يتأسَّس النصر مجددًا في قول الله وسلوك المسلمين/المقاتلين منهم.

نعم الكل في دائرة «حي على الفلاح»، لا فضل فيها لعربي على أعجمي ولا لمسلم على مسيحي أو للبناني على سوري ولا لشيعي على سني أو أرثوذكسي إلاَّ باحترام الكرامة والعزة والنصر تحقيقًا للإنتظارية. فالوعد بالجنة مسألة فائقة الأهمية والدلالة خصوصًا عندما تتأهَّب أرحام الأمهات للقتال والإنجاب بهدف القتال نصرًا أو موتًا كما حصل في جنوب لبنان. هنا يتساوى الفلاح بالموت من أجل الأرض والكرامة والحق وإلاّ ما معنى الإنتظارية وما قيمة الإيمان؟

وللقدس منزلة كبرى في تغذية اللاوعي الجماعي بثقافة الإنتظار إذ ما من مدينة في تاريخ العالم تمتّعت بهذه القدسية المستمرة منذ أن أسّسها اليبوسيون الكنعانيون قبل خمسة آلاف سنة مثل القدس أو بيت المقدس، وأسموها يروشالم وهو إسم إله كنعاني معناه السلام. إنها دار السلام كما أسماها الأقدمون، وقد حمل ملوكها عقيدة التوحيد لأول مرّة في تاريخ البشر وما زالت تقدس هذه المدينة الديانات السماوية الثلاث. وإذا كانت إسرائيل قد أسمتها أورشليم لمنحها كيانًا عبريًا أي يهوديًا إستنادًا إلى التوراة فإنها جاءت في التوراة أيضًا شاليم وساليم.

وعلى الرغم من احتلال إسرائيل للقدس الشرقية العام 1967 وتحقيق سياسة إستيطانية داخل أسوار المدينة القديمة، كما إقامة مستوطنات في ضواحيها من جهات الجنوب والشرق والشمال وبما يفصل القدس أيضًا عن باقي الضفة الغربية، فإنها لن تنتزعها من أفئدة المؤمنين، وستبقى معضلة كبرى سيناضل العرب والمسلمون والمسيحيون قرونًا من أجلها إذا اقتضى الأمر. وتعتبر القدس المحور الأكثر تعقيدًا الذي تدور حوله الصراعات لقيمتها الدينية الخالدة وإلاّ كيف نفسّر تسمية «جيش القدس» التي أطلقها صدّام حسين، أو تسمية «سرايا القدس» لدى حزب الله، والإحتفالات بيوم القدس من كلّ عام، والإصرار الإسرائيلي على القدس عاصمة أبدية لإسرائيل. إن القراءة المتأنية للقدس ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً تجعل الباحث يقرأ بتأنٍ أكثر معاني الثقافة الإنتظارية والأبعاد المستقبلية في الصراع مع إسرائيل، وأبعاد السلم والتسويات والحروب معها، كما يمكنه استشراف مستقبل حزب الله ولبنان والمنطقة المقبل على السواء بحيث تبدو هذه المدينة المقدسة مفتاح التنمية لهذه المنطقة من العالم، ويعني مستقبلها مستقبلاً للإستقرار في الشرق الأوسط وختم جروح الحروب العربية الإسرائيلية على قاعدة من السلام الشامل والعادل والدائم.

يمكن القول بأن حسابات الأرض هي غير حسابات الفضاء. وستبقى الأرض أغلى وأكثر أمانًا وعزّة للمسلمين والعرب ومسيحيي الشرق وسكان هذه

الدفاع الوطني

التداعيات الإقليمية للحرب الإسرائيلية على لبنان

* د. طلال عتريسي

عشية الحرب الاسرائيلية على لبنان كانت أنظار معظم المحللين والباحثين في مراكز الدراسات تتطلع في أكثر من إتجاه لمعرفة إلى أين وصلت الولايات المتحدة في مشروع «الشرق الاوسط الجديد» الذي أرادته بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001.

فالتطلع نحو العراق لا يظهر سوى المزيد من التدهور الأمني والسياسي بعد أكثر من ثلاث سنوات على الاحتلال. ولم تضع الحكومة ولا قوات الاحتلال حدًا للفوضى الأمنية ولا للتفجيرات التي أودت بآلاف العراقيين. وتبدو الولايات المتحدة عاجزة عن صياغة العراق الجديد الذي وعدت به، أي العراق الآمن والموحد والديمقراطي... وعاجزة أيضًا عن كبح جماح المقاومة ضد قواتها. وحتى العملية السياسية لا تبدو أنها تتجه نحو الاستقرار، إذ ينشغل العراقيون تارة بوحدة العراق، وطورًا بالمصالحة الوطنية، من دون أيّ تقدم حقيقي لا نحو هذه ولا نحو تلك. وبسبب هذا التدهور السياسي والأمني تتراجع شعبية

*باحث في الشؤون الإستراتيجية، مدير معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية – الفرع الأول

الرئيس الاميركي، ويزداد الانتقاد له ولفريقه الذي فشل في نقل العراق إلى «الديمقراطية» التي أرادها هذا الفريق لبلدان الشرق الاوسط. في حين يصرّ الرئيس بوش على الدفاع عن سياساته في العراق وعلى التمسك ببقاء قواته هناك غير آبه بالدعوات إلى سحبها أو إلى تقليص عددها تدريجًا.

تبدو المكابرة الأميركية على رفض الإقرار بالفشل في العراق منطقية تمامًا في إطار تصورات المحافظين الجدد للشرق الأوسط الذي ينبغي بحسب أدبياتهم الكثيرة أن يخلو من الأنظمة الإستبدادية وأن يكون أمن الدولة العبرية وديمومتها متيسرًا ومضمونًا، وأن يطيح الأنظمة القائمة[1].

لأن الإقرار بهذا الفشل يستدعي الإقرار بمثله في أفغانستان التي عادت حركة طالبان، وبعد خمس سنوات على إسقاط نظامها، إلى استئناف عملياتها ضد القوات الأميركية وبوتيرة متصاعدة. (راجع عدد نيوزويك في الأسبوع الأخيرمن شهر أيلول/سبتمبر 2006) ما يعني أن الادارة الاميركية فشلت هنا أيضًا في تغيير الواقع الأفغاني السياسي والأمني، خصوصًا وأن الحكومة الأفغانية والرئيس الأفغاني يعملان في دائرة جغرافية ضيقة من الحماية الأميركية داخل العاصمة كابول، بينما تعيش باقي الولايات الأفغانية خارج سلطة الحكومة.

والنظر إلى فلسطين لا يبدو أفضل حالاً، أو أكثر إقترابًا من مشروع «الشرق الاوسط» الذي يتخيّله المحافظون الجدد. فما إن فازت حركة حماس فوزًا ساحقًا في إنتخابات ديمقراطية فعلية، حتى تم حصارها سياسيًا وماليًا، وبدت السلطة الفلسطينية في حال من الارتباك، فلا هي قادرة على التراجع أمام تقدم حماس، ولا هي قادرة على التقدم نحو الحكومة الاسرائيلية لإستئناف التفاوض. ولا تبدو الولايات المتحدة مهتمة كثيرًا بدفع هذا التفاوض قدمًا، واللجنة الرباعية لم تعقد أي اجتماع منذ زمن، وشارون في غيبوبة ... وهكذا يبدو الوضع الفلسطيني في مرحلة إنتقالية مع حكومة

1 - لمزيد من التفصيل حول «المحافظين الجدد» راجع: ستيفان هالبر وجوناثان كلارك «**التفرد الاميركي، المحافظون الجدد والنظام العالمي**» . دار الكتاب العربي، بيروت 2005 وكذلك الفصل الأول «**ثورة المحافظين الجدد**» من كتاب جيل كيبل «**الفتنة، حروب في ديار المسلمين**» دار الساقي، بيروت 2004

حماس، والتفاوض الفلسطيني- الإسرائيلي في حالة من الجمود، والاهتمام الدولي ينصب على غير فلسطين (العراق وإيران). حتى ذهب الكثيرون إلى الاعتقاد بأن مستقبل الملف النووي الإيراني الذي يشغل الولايات المتحدة وأوروبا ستكون له تأثيرات مباشرة على ملفات المنطقة الأخرى في الشرق الأوسط وعلى حلفاء إيران وخصومها.

ولذا عندما اندلعت الحرب الإسرائيلية على لبنان، أجمع معظم المحللين على صلتها بالدور الإيراني وبالملف النووي، تارة لجهة الإدعاء بأنها هي من أوعز بشن الحرب لحماية هذا الدور وذلك الملف، وتارةً لجهة التوكيد بأن الحرب شنت إستباقيًا على أقوى حلفاء إيران في المنطقة لإضعاف دورها وقدرتها التفاوضية، وللتخلص من تهديد حزب الله الصاروخي اذا اندلعت الحرب الإسرائيلية - الإيرانية- أو الأميركية-الإيرانية كما يدعو إلى ذلك بعض الدوائر البحثية في الولايات المتحدة[2].

إن أبرز «انتصار» حقّقته الولايات المتحدة في الحروب التي شنتها منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 للقضاء على الإرهاب، ولنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط كان في لبنان. لكن هذا الانتصار بقي جزئيًا ومهدّدًا. فقد تم إخراج القوات السورية في لبنان، بعد صدور القرار 1559 لكن سلاح الميليشيات (حزب الله) والمخيمات الفلسطينية بقي عصيًا على انتزاعه، ولم يفلح «الحوار الوطني» في الاتفاق على إيجاد المخارج أو البدائل المناسبة لهذا السلاح. لذا بقي «الانتصار الأميركي» معلقًا.

لم تكن الحرب إذًا من أجل أسيرَين إسرائيليين. فهي تجئ في تلك البيئة الإقليمية المتوتّرة بساحاتها المفتوحة على الصراعات التي لم تحقّق فيها الولايات المتحدة إنتصارات فعلية، لا بل تشهد القوة العظمى تعثّرًا واضحًا في العراق، وعودة لعمليات الطالبان في أفغانستان، وعنادًا إيرانيًا نوويًا، وانزعاجًا عربيًا من السياسة الأميركية في العراق التي أتاحت لإيران التمدد وزيادة نفوذها في العمق العربي والخليجي.

2- James Philips, John C. Helsman and James Jay Carafano, "**The Heritage Foundation, policy research and Analysis**", December 14, 2005.

لذا كان على الولايات المتحدة أن تضع حدًا لذلك التراجع المتدحرج في شعبية رئيسها، ولتزايد الانتقادات الموجَّهة إلى وزير دفاعه دونالد رامسفيلد،لإدارته السيئة للحرب على العراق، وأن تحقق انتصارًا مدويًا يعيد خلط الأوراق في لبنان وفلسطين والعراق، ويجعل إيران أكثر انصياعًا للمطالب الأميركية - الأوروبية التي تتلخّص الإشارة إليها بـ «المجتمع الدولي»، ولكي يجعل هذا الإنتصار الشرق الأوسط أكثر انسجامًا مع رؤية المحافظين الجدد له، أي خالٍ من «العنف والكراهية» ومنفتحًا على الديمقراطية. وكانت إسرائيل في الوقت نفسه تنتظر اللحظة المناسبة لإعادة الإعتبار إلى هيبة جيشها بعد الإنسحاب المذل من لبنان العام 2000 وإلى قدرته على الردع التي تتراجع منذ حرب تشرين العام 1973، مرورًا بالانتفاضة والمقاومة في لبنان من دون أن يسجل هذا الجيش نجاحات بارزة في المواجهة مع «الحروب الصغيرة»[3].

كان خطف الجنديين ذريعة ثمينة لكل من إسرائيل والولايات المتحدة. الأولى لاستعادة قدرة الردع الاستراتيجية، والثانية لإستعادة الشرق الأوسط كما تصوَّرته الإدارة الأميركية. لعل القضاء على حزب الله يثبت الإنتصار الأميركي في لبنان، ويضعف حليفته سوريا ويمهد الطريق من دون تردد أمام الخيار العسكري للتعامل مع إيران. وبهذا تكون الحرب هي مخاض ولادة شرق أوسط جديد كما قالت كوندوليزا رايس في الأيام الأولى لاندلاعها عندما رفضت أي حديث عن وقف لإطلاق النار، وأي عودة بالوضع إلى ما كان عليه قبل الثاني عشر من تموز/يوليو 2006.

وضعت الحرب أوزارها في الرابع عشر من آب/اغسطس 2006 بعد ثلاثة وثلاثين يومًا من دون أن تحقق إسرائيل الأهداف التي وضعتها لها. فلم يتم القضاء على حزب الله ولا نزع سلاحه، ولا إيقاع الهزيمة به. وبات من السهل الاستنتاج بأن كوندوليزا رايس لم تنجح في التقدم نحو «الشرق الأوسط الجديد» الذي توقّعت ولادته مع بداية الحرب.

3- أهارون ليفران : «**حول قدرة الردع الاسرائيلية، سلسلة أوراق إسرائيلية**» - منشورات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2001

لم تكن هذه الحرب على لبنان تختلف عن حروب أخرى بإمتداداتها وتداعياتها الإقليمية. وإذا تجاوزنا إنعكاسها على لبنان الذي لم يتوحَّد حول نتائجها السياسية والعسكرية، فإن أبرز ما يمكن تسجيله من تداعيات لهذه الحرب على المستوى الإقليمي هو التالي:

1- إسرائيل :

خرجت إسرائيل من الحرب وهي مصابة بدوار سياسي وعسكري. يشبه الدوار الذي يصيب ركاب السفينة في بحر هائج متلاطم. فالحرب التي استهدفت إستعادة هيبة الجيش وقدرة الردع أسقطت النسبة المتبقية من تلك الهيبة. فعلى الرغم من «الإفراط في القوة» وعشرات آلاف القذائف، وأكثر من ثلاثين ألف جندي. والتدمير الهائل غير المسبوق. لم يتقدم الجيش نحو الأهداف التي حدَّدتها القيادة السياسية له. وفشل ميدانيًا في أكثر من موقع من مواقع المواجهة، ودفع أثمانًا باهظة غير مألوفة في حروبه السابقة مع العرب من أرواح جنوده، وفي دباباته الشهيرة «الميركافا». لقد فقدت إسرائيل في هذه الحرب «قدرة الردع» التي شكّلت طوال عقود الحصن الذي يحمي الدولة والمجتمع، والتهديد الذي يمنع العدو من مجرد التفكير في أي حرب ضد إسرائيل. ولقد كتب الكثير من المعلّقين ومن المحلّلين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين في أثناء الحرب وبعدها عن المشكلة الوجودية الخطيرة التي نجمت عن تصدُّع هذه القدرة. وربما هذا ما خشيه شيمون بيريز عندما وصف هذه الحرب بأنها «حرب حياة أو موت بالنسبة إلى إسرائيل». وتعكس النتائج السياسية للحرب، من تشكيل لجان تحقيق وتراجع شعبية أولمرت إلى 7%، واستقالة أودي أدم قائد الجبهة الشمالية، هذا الفشل في تحقيق أهداف الحرب.

لقد كشفت هذه الحرب الداخل الاسرائيلي. فلأول مرة منذ تأسيس إسرائيل تعجز الدولة والجيش عن حماية المدنيين الذين نزحوا من بيوتهم

(نحو مليون نازح) وبقوا في الملاجئ طوال ثلاثة وثلاثين يومًا، هي مدة الحرب، والصواريخ تتساقط فوق مدنهم حتى البعيدة عن الحدود اللبنانية. وهذا يعني على المستوى الاستراتيجي أن عقيدة إسرائيل القتالية واستراتيجيتها الدفاعية فقدت مبرراتها وصدقيتها، لأنها كانت تقوم على الحرب الخاطفة التي تحقق فيها إسرائيل إنتصارًا في بضعة أيام كما فعلت في حرب الأيام الستة العام 1967. وتستند هذه العقيدة إلى مساحة إسرائيل الجغرافية الصغيرة التي لا تستطيع أن تتحمّل حربًا طويلة، ولا نقل المعركة إلى الداخل. ولهذا كانت إسرائيل تبدو عاجزة تمامًا وهي تنظر إلى الصواريخ تتساقط على مدنها ولا تستطيع أن تفعل شيئًا حيالها. كما لم يستطع الجيش أن يدمّر منصات الصواريخ التي لم تتوقف عن الإطلاق إلى اليوم الأخير من الحرب. وقد اعتبر هذا العجز من أبرز وجوه الفشل الاسرئيلي في هذه الحرب.

ومن أهم نتائج الحرب على إسرائيل أن استطلاعات الرأي اللاحقة أثبتت أن الجمهور الإسرائيلي لم يعد يثق في قدرة قيادته السياسية أو العسكرية على تحقيق الانتصار، وفي أن دولته تنتصر دائمًا في الحروب التي تخوضها. إن هذه الاستنتاجات تتصل بجوهر الوجود الإسرائيلي، لأن هذا الوجود قام منذ نشأة الكيان على فكرة الردع والحرب الخاطفة والدولة التي لا تهزم، والحرب على أرض العدو، وحماية المدنيين الإسرائيليين الذين لم يشعروا يومًا لا بمخاطر الحرب عليهم، ولا بتأثيراتها على حياتهم اليومية. لقد أسقطت الحرب ذلك كله.

إمتدت نتائج الحرب إلى أسئلة أخرى لا تقل أهمية عن أسئلة الردع والعقيدة القتالية المستقبلية، كمدى قدرة إسرائيل على خوض معارك تريدها الولايات المتحدة؟ وأين هي مصلحتها في خوض معارك مماثلة؟ وكيف ستستعيد إسرائيل قدرة الردع من جديد؟ وهل ستشجع هذه الحرب دولاً أخرى على الثقة بإمكان هزيمة الجيش الإسرائيلي أو على الأقل عدم الإعتقاد بأنه «جيش لا يقهر» خلافًا لما كان يُنظر إليه سابقًا؟ وهل ستخوض

إسرائيل حروبها المقبلة بالطريقة نفسها، أم أن عليها إعادة النظر في استراتيجيتها وتكتيكاتها العسكرية بعد المواجهة التي ربح فيها حزب الله بأساليبه القتالية التي دمج فيها بين المقاومة الشعبية وبين قتال الجيوش المنظم.

لقد وجدت إسرائيل نفسها بعد هذه الحرب مجددًا أمام الوضع الفلسطيني وتعقيداته، وأمام عملية التسوية التي عاد إهتمام العالم بها. وكان من اللافت أن تمهّد وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، وفي الأيام الأخيرة للحرب، بدعوة سوريا إلى التفاوض، وأن يستأنف تلك الدعوة وزير الدفاع عمير بيرتس بعد تلك الحرب (2006/9/23) مع تأكيده على محورية الدور السوري في عملية التسوية، من دون أن ينسى التذكير بأنها تدعم الإرهاب في الوقت نفسه.

لقد خرجت إسرائيل متضرّرة، ومضطربة من هذه الحرب وهي تحتاج إلى إعادة ترميم مفاهيمها العسكرية والسياسية والأمنية، لكن خطابها التحريضي بعد الحرب إتجه مباشرة نحو «الخطر الإيراني».

وتعكس المواقف تجاه سوريا هذا الاضطراب السياسي. ففي حين يريد البعض في إسرائيل أن يجعلها في دائرة إهتمام التفاوض والتسوية، بعيدًا من ارتباطها بإيران، ومن تحالفها الاستراتيجي معها، يريد البعض الآخر أن يمنع حتى الآمال بفتح أبواب التسوية، أو نزع الصدأ عن أقفالها، مثل اعتبار أولمرت «دمشق عاصمة للإرهاب» (2006/9/29).

2- سوريا :

واجهت سوريا قبل الحرب أوضاعًا سياسية وأمنية صعبة ومعقّدة بلغت حدّ التلويح بإسقاط النظام. وظهرت علانية، ولأول مرة، شخصيات سورية تدعو إلى تغيير هذا النظام. وتفاقم الخلاف الأميركي - السوري وبلغ حدًا من التوتر غير مسبوق منذ سنوات طويلة. وكانت الولايات المتحدة تكرّر

شروطها لرفع الضغوط عن سوريا: منع تسلّل «الإرهابيين» عبر حدودها إلى العراق، وإقفال مكاتب المنظمات الفلسطينية في دمشق، و نزع سلاح الميليشيات في لبنان، حتى بعد خروجها منه إثر القرار 1559. وعاشت سوريا مناخًا من التضييق الإعلامي والسياسي بعد اتهامها بإرتكاب جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وظهرت بوادر تصدّع في علاقاتها مع «المحور» السعودي - المصري الذي كان متشددًا في المسارعة إلى خروج القوات السورية من لبنان. وتراجع بعض نفوذ سوريا الإقليمي بعدما فقدت وجودها العسكري المباشر وانتهت إدارتها للحياة السياسية في لبنان.

أصبحت سوريا أكثر إلتصاقًا بحليفتها إيران بعدما تراجع حلفها العربي التقليدي. وفي الوقت الذي اشتدت فيه الضغوط الإقليمية - الفرنسية على سوريا، فتح نجاح حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية كوّة في جدار حصار سوريا، إذ شرّعت دمشق بواباتها للفائزين القادمين من فلسطين في الوقت الذي أغلقت فيه أبواب العواصم العربية الأخرى في وجوههم. ولذا كانت الحرب على لبنان، وهدفها الرئيس القضاء على حزب الله، لا تعني بالنسبة إلى سوريا سوى خسارة حليف قوي سيسمح لأعدائها بمزيد من تهديدها وإضعافها. وعندما خرج هذا الحليف منتصرًا ولم يسحق في تلك الحرب، سارع الرئيس بشار الاسد، في اليوم التالي لوقف النار، إلى إعلان خطاب الانتصار في (2006/8/15) موجّهًا التهم القاسية إلى القوى السياسية اللبنانية المناوئة لنظامه (نتاج إسرائيلي) وإلى الأنظمة العربية التي أيّدت الحرب ووقفت ضد حزب الله (إنصاف الرجال) أي السعودية ومصر والأردن. وكان من الطبيعي أن تشعر سوريا بأنها تجاوزت منعطفًا سياسيًا وعسكريًا خطيرًا، لأن هزيمة حزب الله في هذه الحرب كانت ستفتح على الأرجح شهيَّة الجيش الإسرائيلي للإنعطاف نحو سوريا. وكان على سوريا أن تدفع ثمن دعمها السياسي والعسكري لحزب الله. ولذا شعرت القيادة السورية، وتصرّفت بعد الحرب ليس على أنها شريك في هذا الانتصار فحسب، بل على أساس أنها شريك في صنعه. ويكفي أن نذكر

الإشارات التي صدرت من أمين عام الأمم المتحدة حول محورية الدور السوري في أي حلٍّ للأزمة في لبنان، وكذلك زيارة وزير الخارجية الإسباني إليها داعيًا إلى إشراك سوريا في أي حل، ومن ثم الدعوات الاسرائيلية إلى التفاوض مع سوريا، لنستنتج أن سوريا خرجت أكثر قوة من هذه الحرب، وخرج «المحور السوري- الإيراني»، أكثر تماسكًا وأشد اعترافًا به وبدوره.

3- إيران :

تعتبر إيران من أكثر الدول الإقليمية التي انعكست عليها إيجابًا نتائج الحرب، ليس لأنها هي من شارك في إنشاء حزب الله كحركة مقاومة ومدّته بالدعم والتدريب منذ العام 1982 بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان فحسب، بل لأن المشروع الأميركي الإسرائيلي بالقضاء على هذا الحزب يندرج في إطار مشروع المواجهة الأميركية- الإيرانية التي تشكل فيها إيران حلقة أساسية من حلقات الاختلاف والممانعة مع الولايات المتحدة. ومن المعروف أن عقدة الخلاف بين واشنطن وطهران سبقت إحتلال العراق، وتعود إلى ما تسميه الإدارة الأميركية «دعم الإرهاب» في لبنان وفلسطين أي حركات المقاومة ضد إسرائيل. والقطيعة التامة بين البلدين تعود إلى العام 1979 بعد انتصار الثورة مباشرة، وتفرض الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ عقوبات إقتصادية وتجارية وتسليحية على إيران. ومع تقدم برنامج إيران النووي قبل سنوات، تصاعد الخلاف بينها وبين الغرب الذي يتهمها بالسعي إلى امتلاك السلاح النووي، في حين تؤكد إيران أن الطاقة النووية التي ستحصل عليها هي للأغراض السلمية وحسب. وعلى الرغم من قناة التفاوض الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) في السنوات الثلاث الماضية، لم تحل الثقة بين إيران وبين «المجتمع الدولي» بشأن برنامج هذه الأخيرة النووي، ولم تستبعد الولايات المتحدة الخيار العسكري كسيناريو محتمل لمنع إيران من المضي في هذا البرنامج. كما لم توقف ضغوطها لإحالة «الملف

الإيراني النووي» إلى مجلس الأمن لفرض العقوبات على إيران، تمهيدًا للخيار العسكري الذي لم يتخلّ عنه الرئيس الأميركي تمامًا، وتشجعه اتجاهات سياسية واستراتيجية في الولايات المتحدة [4]. وفي ذروة الحرب على لبنان أصدر مجلس الأمن القرار 1696 الذي يحدد نهاية شهر آب/أغسطس من العام 2006 موعدًا لإيران لوقف تخصيب اليورانيوم، أي أن الحرب لم تصرف أنظار «المجتمع الدولي» عن ملف إيران النووي، ولم تُعطّل إجتماعات وكالة الطاقة الدولية، ولا إجتماعات مجلس الأمن، ولا اللقاءات الأميركية - الأوروبية، بل استمر كل هؤلاء في متابعة هذا الملف والتي تجلّت في القرار 1696. وهذا يعني أن فرضية شنّ الحرب من جانب حزب الله لصرف الأنظار عن البرنامج النووي الإيراني كانت فرضية واهية لأن المخاوف الغربية من هذا البرنامج، والضغوط لوقفه، بدأت قبل سنوات واستمرت في أثناء الحرب، وهي متواصلة بعد توقّف الحرب. لا بل إن الفرضية الأخرى التي تقول بأن القضاء على حزب الله هو إضعاف لإيران، هي الفرضية المنطقية، إذ تفقد إيران أحد أقوى حلفائها في المنطقة، ما يمهّد، من دون أي مخاوف من رد حزب الله على إسرائيل ، للخيار العسكري الأميركي ضد طهران [5].

لذا كان من الطبيعي أن تشعر إيران بأنها انتصرت أيضًا في هذه الحرب، وإن لم تعلن ذلك كما فعل الرئيس السوري بشّار الأسد. لكن فشل الحرب الإسرائيلية ومعها المشروع الأميركي «لشرق أوسط جديد» عبر لبنان، لن يعني بالنسبة إلى إيران سوى عرقلة التقدّم نحوها، والإعتراف المباشر بقوتها ونفوذها. وقد شهدنا كيف ذهب وزير الخارجية الفرنسية فيليب دوست بلازي إلى السفارة الإيرانية في بيروت لملاقاة نظيره الإيراني منوشهر متقي للتباحث في صيغ القرار الدولي لإنهاء الحرب. وكيف ذهب كوفي أنان أيضًا إلى طهران بعد الحرب. وقد كان لافتًا جدًا تراجع الموقف

4- James Philips, John C. Helsman and James Jay Carafano, **"Country Iran's Nuclear Challenge"** The Heritage Foundation, policy research and Analysis, December 14, 2005.

5- راجع مقالة سيمور هيرش في صحيفة نيويوركر في 2006/8/14 والتي ترجمتها الصحف اللبنانية.

الأوروبي عن فرض العقوبات وحتى عن إرسال الملف الإيراني إلى مجلس الأمن بعد انتهاء الحرب وفشل الحملة العسكرية الاسرائيلية.

وها هو خافيير سولانا الممثّل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية يستأنف الحوار مع علي لاريجاني مسؤول الملف النووي الإيراني بعد انقضاء الواحد والثلاثين من آب/أغسطس ومن دون أن توقف إيران تخصيب اليورانيوم.

وها هو الرئيس شيراك يدعو إلى عدم التسرُّع لا في فرض العقوبات، ولا في بحث الملف الإيراني في مجلس الأمن. أما إيطاليا فطالبت بأن تكون شريكًا في المفاوضات الأوروبية مع إيران.

لقد خرجت إيران أكثر قوة من هذه الحرب وأكثر اعترافًا بنفوذها، بعدما فشلت الحملة الأميركية - الإسرائيلية في القضاء على حزب الله حليفها القوي.

وقد ظهرت إيران كأبرز الرابحين الإقليميين بعد حرب تموز 2006. فقد تبيَّن أن السلاح الأميركي الذي استخدمته إسرائيل لم يردع قدرة حزب الله الصاروخية، فكيف بالقدرة الصاروخية الإيرانية ذات المدى الأبعد والأكثر تدميرًا؟ ما يعني أن على إسرائيل والولايات المتحدة أن تتحسّبا كثيرًا قبل التفكير في أي عمل عسكري ضد إيران.

لكن ذلك لن يعني بأي حال أن إيران ستشعر بالإستقرار، على الرغم من الإبتعاد الأوروبي النسبي عن السياسة الأميركية المتشدّدة تجاهها. فالإدارة الأميركية لا تزال تمارس الضغوط لفرض العقوبات، ولا تزال تلوِّح بأن الخيار العسكري ليس خارج الاحتمالات[6]. خصوصًا مع إعلان الرئيس الأميركي أن حربه مستمرة ضد «الفاشية الإسلامية» التي لا تمييز فيها بين «الإرهاب السني والإرهاب الشيعي»

لذا سيترك أفق العلاقة الأميركية - الإيرانية باتجاه التفاوض أو الحلول العسكرية حول الملف النووي تأثيرات مباشرة على مجمل القضايا الساخنة والعالقة في منطقة الشرق الأوسط من لبنان وفلسطين إلى العراق.

6- Henry Kissinger, **"The next steps with Iran"**. the Washington Post, Monday 31 July 2006

4 - فلسطين والعراق :

قبل خطف الجنديين الإسرائيليين في جنوب لبنان بأسابيع قليلة، كانت حركة حماس قد إختطفت بدورها جنديًا إسرائيليًا من داخل غزة. وطوال تلك الأسابيع لم تتوقّف الهجمات والغارات الإسرائيلية على القرى والبلدات الفلسطينية. وارتكب الجيش الإسرائيلي عشرات المجازر، من دون أن يتدخّل أحد في العالم لمنعه او إدانته. وقام باعتقال مجموعة من نواب حماس ووزرائها. لذا عندما خطف حزب الله هذين الجنديين نجح في إضعاف الطوق المفروض على الفلسطينيين. وتردَّد أن التفاوض لإطلاق الأسرى قد يتخذ مسارًا واحدًا في لبنان وفلسطين، إلا أن الحرب التي اتسعت رقعتها وتعقيداتها السياسية والديبلوماسية أبقت كل صيغة تبادل على حدة. ومن المعلوم أن تجربة خطف الجنود الإسرائيليين بدأها حزب الله في لبنان قبل سنوات ثم إنتقلت إلى فلسطين.

وإذا كانت مواجهة قوة الإحتلال نفسها قبل سنوات ستفضي إلى تكرار بعض الأساليب هنا وهناك، إلا أن الأهم من ذلك كله أن إصرار حزب الله على رفض إطلاق الجنود من دون تبادل، سيدفع حماس إلى عدم التراجع واعتماد المبدأ نفسه على الرغم من كل الضغوط التي قد تتعرّض لها. وإذا قاتل حزب الله وصمد أمام ضخامة الآلة العسكرية الاسرائيلية ووحشيتها، ولم يُهزم أو يُقضى عليه، فإن حركة حماس والحركات الفلسطينية الأخرى ستعتبر ذلك نموذجًا يمكن الإقتداء به.

وإذا أظهر الجيش الاسرائيلي عجزًا أو إرتباكًا، أو اعترافًا بفشل قواته في الميدان وخرجت الأصوات لمحاكمة المسؤولين عن هذا الفشل، فإن حركات المقاومة في فلسطين سوف تشعر بالقدرة على القيام بالمواجهة نفسها، وهذا من أهم وأخطر نتائج هذه الحرب على المواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية. ويكفي أن نذكر بأن الانتفاضة إندلعت العام 2000 بعد أربعة أشهر فقط على تحرير جنوب لبنان وإنسحاب الجيش الإسرائيلي من دون قيد أو شرط في

25 أيار/مايو من العام نفسه.

وإذا كانت تداعيات هذه الحرب لن تظهر بسرعة على أداء حركات المقاومة وفي مقدّمها حركة حماس في فلسطين، وسوف يمضي بعض الوقت قبل أن يتم تدارس الأساليب القتالية الجديدة، فإن إسرائيل في المقابل لن تسمح، بمثل تلك السهولة، بجعل حماس على سبيل المثال تكرّر تجربة حزب الله في منع الجيش من تحقيق أهدافه. لذا من المتوقّع أن تشتد ضراوة العمليات العسكرية الإسرائيلية وعمليات الإغتيال ضد الناشطين الفلسطينيين من الفصائل كافة. وعلى الرغم من ارتفاع حرارة الحديث عن العودة إلى التفاوض، وإلى إحياء مسار التسوية أو خارطة الطريق، أو تدخّل اللجنة الرباعية، فمن المستبعد حصول أي تقدّم حقيقي على طريق إحياء التفاوض مع السلطة الفلسطينية، أو التوصّل إلى حلول لم ينجح الطرفان في بلوغها قبل هذه الحرب. وإذا كانت القيادة الاسرائيلية تتحدّث عن استعداد للتفاوض أو لإحياء مسار السلام مع الفلسطينيين أو مع سوريا فلأنها تريد تحويل الأنظار عن فشل الجيش في لبنان، وعن لجان التحقيق في أسباب الإخفاق في الحرب. لكن لا شيء يؤشّر إلى إستئناف التفاوض في المدى المنظور خصوصًا وأن البيت الفلسطيني أيضًا يعاد ترتيبه بعدما حوصرت حماس طوال الأشهر الماضية، وبات خيار الوحدة الوطنية هو المخرج لأزمة الحكم بين حماس والسلطة.

أما في العراق الذي لم يظهر عليه أي نوع خاص من أنواع التأييد مع لبنان ومع حزب الله في هذه الحرب، باستثناء ما حصل في دول عربية أخرى من تظاهرات تأييد للمقاومة وتنديد بالعدوان الإسرائيلي، فلا يبدو أن نتائج الحرب ستغيّر من واقع التعقيدات السياسية والأمنية فيه.

فالسلطة العراقية تبدو عاجزة أمام الضغوط الأميركية من جهة، والفلتان الأمني وعمليات المقاومة ضد الإحتلال من جهة ثانية. ومستقبل العراق الموحَّد أو الفيدرالي يشغل جميع القوى السياسية العراقية. ولذا لن تشعر هذه القوى بأثر نتائج الحرب على تعديل المسار السياسي أو الأمني في العراق.

ربما ستكون إيران أكثر من يستطيع توظيف نتائج هذه الحرب في المواجهة مع الولايات المتحدة بعدما تبيَّن أن حزب الله (حليف إيران) قادر على الصمود في وجه الحملة الأميركية- الإسرائيلية، وقادر على إفشال مشروع الشرق الأوسط الجديد من لبنان. ومثل هذه النتيجة يمكن أن تقرأ أميركيًا في المجال العراقي نظرًا إلى نفوذ إيران وإمتدادها في الأوساط العراقية كافة، ما يعني المزيد من الحسابات الأميركية قبل التفكير في أية عملية عسكرية ضد إيران.

5- النظام الإقليمي العربي :

لأول مرة في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي يتّخذ بعض الدول العربية (السعودية - الأردن - مصر) موقفًا يبرّر العدوان ويحمّل الطرف العربي (حزب الله) مسؤولية إندلاع الحرب [7].

وقد اتضح هذا الإنقسام بشكله الرسمي في الإجتماع الوزاري لمجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في القاهرة في 2006/7/15 إذ توزّعت مواقف الوزراء بين ثلاثة إتجاهات: الأول يضم مصر والأردن والسعودية والكويت والعراق والرئاسة الفلسطينية والإمارات والبحرين، ويحمّل هذا الاتجاه حزب الله مسؤولية التصعيد الذي جاء «في وقت غير مناسب وقد يجر المنطقة إلى حرب كبيرة». الإتجاه الثاني ضمَّ سوريا ولبنان واليمن واعتبر أن عمليات حزب الله ضد إسرائيل مشروعة ولا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. أما الإتجاه الثالث فضمَّ المغرب والسودان وليبيا ورأى أن حزب الله لم يرتكب جريمة عندما أسر الجنديين، ولكن كان عليه التنسيق مع الحكومة اللبنانية. أما الإجتماع الطارئ الذي أقر لاحقًا لمجلس الوزراء العرب على أن يعقد في بيروت فكان في 2006/8/7، أي بعد نحو شهر على

7- (البيان الذي نقلته وكالة الأنباء السعودية عن مصدر رسمي سعودي في 2006/7/13 ثم البيان المشترك المصري- الأردني في اليوم التالي. في حين وقفت دول أخرى علانية إلى جانب المقاومة (سوريا واليمن).

بدء العدوان الإسرائيلي [8].

لا يعكس هذا الانقسام وهذا التأخير في الاجتماع جديدًا في الموقف العربي من قضية بهذه الأهمية. فقد سبق وحصل انقسام مشابه عشية الحرب الأميركية على العراق العام 2003. ولم تتم الدعوة إثر تلك الحرب إلى قمة طارئة، علمًا بأن المصادقة على دورية القمة قد تمّت في قمة القاهرة العام 2000. كما أن التحفّظ الرسمي العربي كان واضحًا من فوز حركة حماس في الإنتخابات التشريعية في شباط/فبراير من العام 2006. وحال بعض الحكومات دون زيارة رئيس الوزراء الفلسطيني أو لقائه، وهو من حركة حماس. ولم تعترض على المواقف الأميركية والأوروبية التي دعت إلى قطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني بعد فوز حماس.

أي أن التفكّك في النظام الإقليمي العربي، وإنقسام مواقف دوله تجاه القضية الواحدة وعدم حصول أي اجتماع (أو حصوله متأخرًا) على مستوى القمة، لم يكن مفاجئًا أو طارئًا في مواجهة الحرب الإسرائيلية على لبنان، لا بل كشفت هذه الحرب حجم التدهور الذي آل إليه هذا النظام. وإذا كانت السنوات الماضية قد رأبت هذا الصدع جزئيًا عبر ما أطلق عليه «المحور السعودي- السوري - المصري» الذي حافظ على الحدّ الادنى من المعالجة العربية المشتركة التي كانت تفرض نفسها على باقي المواقف العربية تجاه الحرب الاسرائيلية على لبنان (1996)، أو المواقف من دول الجوار (إيران وتركيا)، أو التعامل مع الملف الفلسطيني (المقاومة والسلطة).

فإن هذا «المحور» نفسه قد تصدَّع بدوره العام 2005 بعد اغتيال الرئيس الحريري وما أعقبه من مواقف سعودية ومصرية مارست ضغوطًا واضحة وقاسية للمسارعة في سحب القوات السورية من لبنان. وفي الوقت الذي اتسع فيه التباعد العربي - العربي، ذهبت سوريا إلى تمتين تحالفها مع إيران. ولهذا سيكون من بين الأهداف الأميركية بعد الحرب الإسرائيلية

8 - د. أحمد يوسف أحمد «**التداعيات العربية**»، ورقة قدّمت في ندوة «**الحرب الإسرائيلية على لبنان : التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية**»، بيروت في 31 آب/أغسطس - 1 أيلول/سبتمبر 2006 ، مركز دراسات الوحدة العربية.

على لبنان محاولة جذب سوريا بعيدًا عن إيران من خلال تقديم الحوافز عبر رفعها عن لائحة الإرهاب، وتقديم المساعدات، وفتح باب التفاوض حول الجولان.

إذًا لم يكن النظام الإقليمي العربي فاعلاً في أثناء الحرب. فقد اجتمع وزراء الخارجية العرب، كما سبق وأشرنا في بيروت في 2006/8/7 بعد نحو شهر على العدوان، وقبل أسبوع فقط من وقف الحرب. وعلى الرغم من تشكيل لجنة ثلاثية من الوزراء العرب لنقل وجهة النظر العربية إلى مجلس الأمن بشأن الصياغة النهائية لمشروع القرار الفرنسي - الأميركي الذي سيصدر لاحقًا تحت الرقم 1071، فإن حصيلة الموقف العربي من العدوان ومجرياته السياسية والعسكرية كانت أدنى بكثير من حجم ما حصل. وتجلّى ذلك أيضًا في تبخُّر فكرة القمة الطارئة التي طرحت في أثناء اجتماع وزراء الخارجية في بيروت، والتي لم تعقد إلى اليوم، وكذلك في غياب القادة العرب عن حضور القمة الاسلامية التي انعقدت في ماليزيا لبحث العدوان على لبنان.

إذا كانت هذه الحرب قد صدّعت المثلث أو المحور «السعودي - المصري - السوري» فإنها أثبتت في الوقت نفسه أنه من الصعب لهذا المثلث أن يشكّل القيادة البديلة للنظام الإقليمي العربي كما ظنّ البعض في مرحلة معيّنة خصوصًا بعد تراجع دور مصر إثر اتفاقيات كامب ديفيد.

علمًا بأن هذا «المثلّث» لم يكن له دور محوري في كثير من المحطات والأزمات التي عصفت بالمنطقة العربية من الاجتياح الاسرائيلي للبنان العام 1982 إلى الحرب العراقية- الإيرانية بين 1980 و 1988، وصولاً إلى الإحتلال الأميركي للعراق العام 2003، من دون أن يعني ذلك أن هذا المثلّث لم يكن له دور إيجابي أيضًا في دعم سوريا والمقاومة في لبنان، على سبيل المثال طوال فترة الإحتلال الإسرائيلي حتى التحرير العام 2000. لكن من المؤكّد أن «النظام العربي» يشهد فراغًا على مستوى القيادة، كشفت الحرب الأخيرة على لبنان حجمه وتعقيداته.

فقد وقفت قطر، على سبيل المثال، ضد المملكة العربية السعودية واتخذت سياسة مغايرة لها، ومواقف حادة من مسؤوليها، فجاء الموقف القطري مؤيّدًا للمقاومة، وداعيًا إلى المحافظة على سلاحها في مقابل الموقف السعودي الذي اعتبر ما قام به حزب الله «مغامرة غير محسوبة» في بداية الحرب. وتبدو أزمة القيادة من خلال هذا المثال بالمقارنة بين حجم دولة قطر وحجم المملكة العربية السعودية.

ولا يبدو في الأفق، حتى بعد هذه الحرب، ما يشير إلى أي تبدل في واقع النظام العربي، ولا في الفراغ على مستوى قيادته، على الرغم من «التماسك» النسبي الذي يظهر في الموافقة الجماعية على مشاريع التسوية مع إسرائيل مثال: قمة بيروت العام 2002. لكن محاولات رأب الصدع لن تتوقّف في الوقت نفسه لأن الجميع يخشى أن تصل الأمور إلى القطيعة النهائية، كما حصل في عودة التقارب المصري - السوري حتى بعد خطاب الرئيس الأسد الشهير في 2006/8/15.

ثمة واقع آخر على مستوى النظام الإقليمي العربي هو الواقع الشعبي والجماهيري الذي تجاوز مواقف حكوماته وأعرب عن تأييده التام للمقاومة في لبنان ضد إسرائيل. فخرجت التظاهرات في معظم العواصم العربية، وحتى الإسلامية، ترفع شعارات حزب الله وصور السيد نصرالله، فتجاوزت بذلك أجواء الفتن المذهبية التي كان البعض يؤكد على خطورتها وإمكان حصولها. ولعلّ هذا الموقف الشعبي الواسع يعبّر عن رغبة عميقة في تخطي الشعور الدائم بالهزيمة والإنكسار أمام إسرائيل الذي تسببت به الحكومات العربية طوال العقود الماضية، ولا تزال تشيّعه في وسائل الإعلام على المستويات السياسية والنفسية. لقد حرّك صمود حزب الله في هذه الحرب تلك الرغبة القوية عند عموم الناس والتي تجلّت في التظاهرات الشعبية للمطالبة بالمشاركة في القتال وفي صناعة الإنتصار. كما ارتفعت في الوقت نفسه شعارات النقد والإتهام بالعجز والتقصير والتآمر للحكومات التي طالبها المتظاهرون

باتخاذ المواقف التي تتناسب وما يحصل في جنوب لبنان. (مثل قطع العلاقات مع إسرائيل، أو استدعاء السفير من إسرائيل، أو طرد السفير الإسرائيلي من الدولة التي وقّعت اتفاقات سلام، إلى إرسال المساعدات، وصولاً إلى فتح باب التطوّع أمام الراغبين بالمشاركة في القتال).

وقد أحدثت تلك المظاهرات إرباكًا وحرجًا لدى الحكومات العربية ما اضطرها إلى تعديل بعض خطابها تجاه الحرب، خصوصًا وإن الوقائع الميدانية بدأت تشير إلى انكسار الهجمة العسكرية الإسرائيلية، وإلى نجاح المقاومة في الصمود أمام العدوان.

وإذا كان ما حصل سيحرّك الكثير من الآمال والرهانات على هذا الواقع الشعبي الذي تبيّن له عمليًا كيف يمكن التصدي لإسرائيل والصمود في وجه آلتها العسكرية، وإفشال أهدافها، فإن هذا التعاطف يحتاج لكي يكون أكثر فاعلية في المستقبل إلى قوى منظّمة ومهيأة لقيادته على المستويات كافة. وهذا غير متوافر في معظم البلدان العربية. وإذا كانت المقاومة في وجه إسرائيل حقّقت هذه الوحدة الشعبية وهذا الحراك الشعبي القوي، فإن القضايا العربية الأخرى ربما لن تحقّق مثل هذه الوحدة خاصة عندما يتوجّه الجميع نحو الداخل لمواجهة الحكومات المستبدة أو الظالمة أو التابعة. كما أن هذه التحرّكات الشعبية لم تتمكّن حتى في أثناء الحرب وحرارتها الملتهبة من الضغط على حكوماتها لتغيير حقيقي في سلوكها، كقطع العلاقات، أو التهديد بالمقاطعة الإقتصادية أو ما شابه ذلك. وهكذا أدّت التحرّكات الشعبية والمدنية دورًا مهمًا ومؤيدًا للمقاومة وقائدها إبان الحرب. وكان لهذا الدور تأثيراته الإعلامية والنفسية والسياسية الإيجابية على المقاومة. لكن الرهان على هذا الدور يحتاج مستقبلاً إلى القوى التي تستطيع الإنتقال به من العمل العفوي إلى العمل المنظّم، ودون ذلك عقبات كثيرة في المستقبل المنظور.

نحو حروب جديدة ؟

ذهب بعض التحليلات إلى أن ما جرى في لبنان سيكون آخر الحروب العربية الإسرائيلية، وإن المنطقة لن تشهد حروبًا لأن إسرائيل، من جهة، عجزت عن تحقيق أهدافها من الحرب وهي لن تدخل في حروب جديدة مع سوريا، أو مع أي دولة عربية أخرى. ولأن هذه الدول، من جهة ثانية، تريد التسوية الشاملة مع إسرائيل، وهي على استعداد للتطبيع معها كما عبّرت عن ذلك قمة بيروت العام 2002. وترى هذه التحليلات أن وجود قوات اليونيفيل والجيش اللبناني في الجنوب سيمنع فعليًا أي نشاط للمقاومة حتى لو احتفظت بسلاحها، ما يعني أن إمكان نشوب حرب أخرى من خلال لبنان لن تكون فرصتها متوافرة.

إن تداعيات الحرب على دول المنطقة التي سبق وأشرنا إليها ربما لن تسمح بهذا التحليل المتفائل لجهة غياب الحروب وتقدّم الاستقرار والتسويات. فبالنسبة إلى إسرائيل التي خرجت وهي تبحث عن أسباب الفشل في هذه الحرب لن تبقى أسيرة هذا الواقع إلى الأبد على الرغم من تأثيراته الاستراتيجية على مستقبل الكيان الإسرائيلي ووجوده. بل ستعمل على إعادة ترميم قدرة الردع لإعادة الاعتبار إلى هيبة الجيش.

كما أن إسرائيل تؤكد حتى بعد دخول الجيش اللبناني ووجود اليونيفيل أنها لن تتوقف عن الطلعات الجوية إلى داخل الأراضي اللبنانية. وإذا كانت المقاومة لا تزال تمتلك الصواريخ وترسانة عسكرية مهمة، فهذا يعني أن اسرائيل ستعتبر أن أمنها سيبقى مهدّدًا، وأن عليها التخلّص من هذا التهديد بالوسائل كافة، بما فيها الحرب إذا لزم الأمر. ولكن مثل هذه الخيارات المحتملة لا تعني أن اللجوء إليها قد يتمّ في وقت قريب فدون ذلك فترات طويلة وربما سنوات قد تتغيّر فيها الكثير من الأوضاع في المنطقة. وإذا كانت أي حرب تخوضها إسرائيل لا تنفصل عن المشروع الأميركي في المنطقة، فهذا يعني أن الحديث عن آخر الحروب أو عن تجدّدها يرتبط

أيضًا بالرؤية الأميركية لمنطقة الشرق الاوسط. ففي حقبة المحافظين الجدد في الإدارة الأميركية الحالية، شهد العالم حربًا مفتوحة على الإرهاب تم خلالها إسقاط أنظمة في العراق وأفغانستان وإشعال حرب في لبنان. ووصل التوتّر مع إيران إلى ذروته، والتهديد بالضربة العسكرية لمنعها من امتلاك الطاقة النووية لا يزال قائمًا. ويشير بعض التقديرات إلى أن الرئيس الأميركي جورج بوش لن يغادر البيت الأبيض قبل نحو سنتين إلا ويكون قد وجّه ضربته العسكرية إلى إيران. ولا أحد يستطيع التنبؤ بحجم رد الفعل الإيراني على هذا الخيار الأميركي المحتمل الذي قد يشعل المنطقة برمّتها، ما يعني أن الحرب قد تعود إلى المنطقة ولكن من البوابة الإيرانية هذه المرة وليس من بوابة لبنان.

ثمة إحتمال آخر لحرب إسرائيلية – سورية. فإسرائيل التي خسرت حربها في لبنان، لا يمكن أن تقوم بالتسوية مع سوريا. وها هي الأصوات الإسرائيلية قد خرجت لتؤكّد أن الجولان جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل، وأن إعادته مستحيلة إلى سوريا. كما أن سوريا في المقابل بدأت تلوّح بفقدان الأمل في السلام، وبأنها تخشى أن تكون الحرب هي السبيل لاستعادة الأرض. ومع استمرار الرغبة الأميركية في حصار سوريا وفرض العقوبات عليها (تصريحات كوندوليزا رايس في 2006/9/27)، فإن سيناريو الحرب سيظلّ محتملاً بين سوريا وإسرائيل.

أما على المستوى الفلسطيني، فإن الحرب لم تتوقّف أصلاً. ومنذ سنوات، وحتى في أثناء الحرب على لبنان، تقوم إسرائيل بعمليات دهم واغتيال وهدم للبيوت في المناطق الفلسطينية كافة. كما تستمر، وبتفاوت عمليات الرد تارة بقصف المستعمرات أو بعمليات تفجير. ولا يبدو أن الوضع يتجه نحو الإستقرار أو عقد التسويات. فبعد أكثر من عشر سنوات على إتفاقيات أوسلو لم يحصل الفلسطينيون على دولتهم المستقلة على الرغم من الوعود الأميركية والأوروبية الصريحة والقاطعة بهذا الشأن. وبعد أكثر من مشروع عربي للتسوية والاعتراف بإسرائيل لم تُعلن هذه الاخيرة أي استعداد جدي

للإنسحاب من كل الاراضي العربية المحتلة أو الاعتراف بدولة فلسطينية. ما يعني استمرار التوتّر الفلسطيني الإسرائيلي الذي سيُغذي التوتّر السوري- الإسرائيلي، واللبناني- الإسرائيلي بأشكال مختلفة بسبب وجود اللاجئين الفلسطينيين في البلدين المجاورين، ومكاتب للمنظمات الفلسطينية في دمشق، وعدم تطبيق القرار 194 الذي ينص على عودة اللاجئين إلى ديارهم.

إذًا إن عدم تقدم الحلول على «الجبهة الفلسطينية» سيجعل من خيار الحرب في الداخل الفلسطيني (بشكلها الحالي أو أكثر تصعيدًا) أو في الجوار الفلسطيني خيارًا محتملاً لا يمكن استبعاده تمامًا.

بعد الحرب الاخيرة على لبنان بأبعادها الاقليمية والدولية، تبدو منطقة الشرق الاوسط وكأنها تتأرجح بين خيارين: إما التسوية التي تبدأ مع الملف النووي الإيراني والتي يبذل الأوروبيون جهدهم لإنجاحها عبر انتزاع تنازل وقف التخصيب المحدود من إيران، وعبر تعزيز عوامل الثقة والتفاهم بين الطرفين، والتي ستمتد إلى فلسطين بحثًا عن حلول تفاوضية بين إسرائيل والفلسطينيين [9]، والتي ستؤثّر بطبيعة الحال على العراق الذي تتمتّع فيه إيران بنفوذ قوي، بحيث تشمل التسوية مع إيران الملف العراقي إضافة إلى الملف النووي.

يبدو هذا الخيار هو الأقرب إلى الرؤية الأوروبية على المستوى الدولي بعدما برز الدور الأوروبي بقوة أكبر كما يتبيّن من كثافة المشاركة الأوروبية في قوات اليونيفيل في لبنان، ومن الابتعاد النسبي عن خيار التصعيد الذي تريده الولايات المتحدة مع إيران.

أما الخيار الثاني وهو خيار الحرب فيبدو خيارًا أميركيًا. ومن يتأمل في الاستعدادات العسكرية لجميع دول المنطقة سوف تزيد خشيته من احتمال اللجوء إلى هذا الخيار بحيث يشعر الكثير من الخبراء والمسؤولين في أوروبا وأميركا بأنهم في سباق مع الزمن تجاه ملفات المنطقة كلها. فالمناورات

9 - عزمي بشارة «**هل تنجب حرب لبنان مسارًا تفاوضيًا مثل حرب أكتوبر؟**» الحياة، 2006/9/28 ص. 9

العسكرية الإيرانية في الأشهر الأخيرة أظهرت أن القيادة في إيران تستعد جديًا للحرب على جبهة الفضاء أي الصواريخ الباليستية التي تصل إلى إسرائيل ومشارف أوروبا ودول الخليج، والجبهة البحرية في مياه الخليج لإغلاق مضيق هرمز الذي تعبره ناقلات النفط في العالم (نحو خمسين باخرة يوميًا)، والجبهة البرية داخل الأراضي الإيرانية لخوض حرب عصابات على غرار قتال حزب الله في جنوب لبنان.

أما إسرائيل فزادت موازنتها العسكرية للعام الحالي نحو 62 مليار دولار، ليس للتعويض عما خسرته في الحرب على لبنان فحسب، بل من أجل التجهيز والاستعداد للحرب المقبلة. وفي مقابل الإجماع الإسرائيلي على أن هيبة الردع قد تحطّمت، وأن على إسرائيل أن تستعيد هذه الهيبة عبر حرب أخرى، ثمة تشديد على «الخطر الاستراتيجي» الذي تمثّله إيران وبرنامجها النووي في المرحلة المقبلة.

في هذه البيئة من التسلّح تستمر الولايات المتحدة في تعزيز وجودها العسكري في منطقة الخليج، وقد أرسلت حاملة الطائرات النووية «أيزنهاور» القتالية التي ستنضم إلى ما يقل عن ثلاث مجموعات قتالية لحاملات طائرات منتشرة في مياه الخليج. كما أرسلت البحرية الأميركية أعدادًا إضافية من كاسحات الألغام والمدمّرات المزوّدة نظامًا مضادًا للصواريخ الباليستية. ويقول الخبراء الأميركيون أن نوعية السفن التي يتم إرسالها هي لمنع البحرية الإيرانية من الحركة في حال اندلاع الحرب.

وحتى سوريا لم توفّر وسيلة لتطوير دفاعاتها الجوية، لكنها تحاول في الوقت نفسه بناء ترسانة من الصواريخ الباليستية وصواريخ «غراد» التي استخدم حزب الله بعضها في الحرب الأخيرة [10] وفي هذا الاطار تأتي تصريحات الرئيس الأسد بأنه يخشى أن يفقد الأمل بالسلام، وبأن تكون الحرب هي الحل لاستعادة الأرض.

إن هذا التدافع بين خياري التسوية والحرب لن يجلب الاستقرار لا إلى

10 – راجع مقالة رياض قهوجي «**الديبلوماسية النشطة لم توقف الاستعدادات لحرب إقليمية محتملة**» جريدة الحياة، 2006/9/27

العالم ولا إلى منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك إلى لبنان كأحد بلدان هذه المنطقة.

إن ما يثير القلق هو تلك الضغوط الأميركية المتواصلة لقطع الطريق على التسويات خصوصًا بين أوروبا وإيران، ما يعني في المنظور الأميركي إستعجال العقوبات تمهيدًا للحرب التي قد تشعل المنطقة كلها. إن هذا الاتجاه القوي في الإدارة الأميركية للحرب، لن يقطع طريقه إلا الدور الأوروبي الفاعل (كما في التفاوض مع إيران). فهل ستقدر أوروبا على القيام بهذه المهمة التاريخية؟ وهل ستدعها الولايات المتحدة تفعل ذلك ؟ تلك هي الاسئلة التي ستحدّد الإجابات عنها مستقبل «الشرق الأوسط الجديد».

الآليات القانونية المتاحة لملاحقة مرتكبي جرائم عدوان ١٢ تموز ومحاكمتهم

« دور تشريعي جديد لمجلس الأمن، اللاعب الأساسي في تحريك المحاكمات الجنائية الدولية وإقرار التعويضات»

* أنطونيوس فاروق أبوكسم

شهد القرن الماضي حروبًا ضارية منها عالمية وأخرى إقليمية ومحليّة، واعتقد سكان الكرة الأرضية أن الألفية الثالثة ستحمل السلام والطمأنينة إلى نفوسهم؛ لكن وللأسف كانت بداية القرن الحادي والعشرين دموية بامتياز وتميّزت بأشكالٍ جديدة من الجرائم والحوادث والحروب ذات الأهداف غير الواضحة، إضافة إلى الأفق المفتوحة دون أي رادع قانوني أو أخلاقي. عندها برزت جليًا عدم فاعلية القانون الدولي في حلّ المنازعات الدولية، فلجأ مجلس الأمن إلى منهجٍ جديد في العمل يرتكز على آلية التدخّل مستندًا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

على الرغم من أن القرن الماضي شهد محاكمات جنائية دولية (منذ محكمة نورنبورغ 46/1945 DER NUERNBERGER PROZESS لمحاكمة 24

*محام - دبلوم دراسات عليا في القانون العام - دبلوم دراسات معمقة في العلوم السياسية
باحث في القانون الدولي العام
حائز شهادة كفاءة في القانون الدولي العام - أكاديمية لاهاي للقانون الدولي - هولندا

من قادة النازية من جراء هزيمتهم في الحرب العالمية الثانية)[1]؛ لكن أهمها كان صنيع مجلس الأمن الدولي (كإنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين الخاصتين ليوغوسلافيا ورواندا، والمحكمة الخاصة ذات الطابع الدولي لسيراليون والغرف الاستثنائية ذات الطابع الدولي لكمبوديا)[2]، لكن كل ذلك لم يؤدّ إلى الحدّ من جرائم الحرب ومن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، وكذلك لم يؤدّ إلى لجم السلوك الإجرامي لبعض القادة في العالم والاتعاظ، بل شهدنا انتهاكًا لمباديء الأخلاق ولمباديء القانون الدولي العام والقانون الإنساني؛

فخلال عدوان 12 تموز، كان لبنان مسرحًا دمويًا لعدة جرائم، فالأبرياء ليسوا بمنأىً عن أية انتهاكات لأعراضهم وكراماتهم وأجسادهم ونفوسهم وممتلكاتهم، ولا يوجد أي رادع أخلاقي أو قانوني لوقف المسلسل الدموي. لكن الأمر ليس بجديد بعد أنواع الحروب كافة التي تعرّض لها لبنان.

سنتطرّق في دراستنا الموجزة هذه، أولاً إلى توصيف الجرائم التي ارتكبت من جرّاء عدوان 12 تموز، للتمكّن من دراسة الآليات القانونية المتعدّدة والمتاحة لمقاضاة مرتكبي هذه الجرائم في قسم ثانٍ، من خلال إمكان مراجعة المحكمة الجنائية الدولية -1 -، أم إمكان إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة على غرار بعض المسائل الدولية -2-، أم من خلال مراجعة محكمة العدل الدولية إستنادًا لمعاهدة منع الإبادة الجماعية -3 -، أم بواسطة تنفيذ الآليات التي نصّت عليها اتفاقيات جنيف للعام 1949 عبر مراجعة المحاكم الوطنية من قبل لبنانيين يحملون جنسية أخرى-4-؛ وسنتطرّق في قسم ثالثٍ أخير إلى الآليات القانونية التي تتيح للبنان مطالبة الشرعية الدولية بتعويضات من جراء عدوان 12 تموز.

لكن الإشكالية الكبرى تترجم في هذا السؤال: «هل يستطيع لبنان اليوم، أو

1- www.justiz.bayern.de

2- POLITI Mauro, **"Complementary or competition among international jurisdictions the ICC perspective".** in Les juridictions internationales: Complémentarité ou concurrence? Sous la direction de Olivier DELAS. BRYLANT, BRUXELLES, 2005, P.10

هل يُسمح له أن يطالب بملاحقة ومحاكمة ومعاقبة المجرمين بحقه وشعبه ولو لمرة واحدة في التاريخ؟ هل إن مبدأ «اللاعقاب» سيظل مستشريًا في لبنان وحتى في العالم على حساب الأبرياء؟» .

أولاً: «جرائم عدوان 12 تمّوز تشكّل انتهاكًا صارخًا للقانون الإنساني»

حتى نهاية العدوان، ناهزعدد الشهداء في لبنان حوالي 1182 قتيلاً (40% منهم من الأطفال) وناهز عدد الجرحى الأربعة آلاف، ونزح وتهجّر حوالي 950000 مواطن لبناني، من الجنوب والنبطية والبقاع والضاحية الجنوبية (...)، وهاجر حوالى 200000 لبناني [3]. إلى ذلك كانت حصيلة العدوان 36 مجزرة [4].

هذا العدد المرتفع من الشهداء والجرحى الأبرياء من جرّاء عدوان 12 تموز يدلّ على حدّة الإجرام الممارس على الأبرياء في لبنان، ويقتضي الأمر متّا اهتمامًا بالغًا من الناحية القانونية، حيث أن هذه الممارسات تنتهك قانون الحرب والقانون الدولي الإنساني؛ فاقتضينا أن نعرّف بداية بالقانون الدولي الإنساني، لننتقل إلى توصيف الجرائم التي ارتكبت في خلال هذا العدوان ضد لبنان، لنشير إلى أهمّ الاتفاقيات والمعاهدات الواجب احترامها، وطبعًا سنستعرض سلّة من الانتهاكات الجسيمة التي تعرّض لها لبنان شعبًا وأرضًا ودولة.

أ - ما هو القانون الدولي الإنساني ؟

القانون الدولي الإنساني هو مجموعة من القواعد، التي ولدواعٍ إنسانية،

3- تقرير بعثة منظمة حقوق الإنسان العربية إلى لبنان، الفترة من 8 إلى 15 آب 2006، المنشور على الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (www.hrinfo.net)، تاريخ 2006/8/24 .

4- نصرالله جنى، **36 مجزرة حصيلة «الشهر المجزرة»**، صحيفة النهار، العدد رقم 22741 الصادر نهار السبت 12 آب 2006، ص. 8.

تبحث على الحدّ من آثار النزاعات المسلّحة؛ إنه يحمي الأشخاص غير المشاركين أو الذين لم يعودوا مشاركين في المعارك، كما يقلّص وسائل الحرب وأساليبها.

وقد تبنّت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعريفًا إعتبرت فيه، أنّ هذا القانون يتكوّن من:

«مجموعة القواعد الدولية المستمدّة من الاتفاقيات والأعراف التي تهدف، بشكل خاص، إلى تسوية المشكلات الإنسانية الناجمة، بصورة مباشرة، عن النزاعات المسلّحة، الدولية أو غير الدولية، والتي تقيّد، لأسباب إنسانية، حق أطراف النزاع في استخدام أساليب الحرب وطرقها التي تروق لها، أو تحمي الأشخاص والأملاك المعرّضين أو الذين يمكن أن يتعرّضوا لأخطار النزاع».

قواعد القانون الدولي الإنساني، كجزء من القانون الدولي الذي يحكم العلاقات ما بين الدول؛ تتأتّى فعليًا من أربع اتفاقيات موقّعة في جنيف بتاريخ 12 آب/أغسطس 1949، إضافة إلى بروتوكولين إضافيين موقّعين أيضًا في جنيف بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1977.

ففي رأي إستشاري صادر عن محكمة العدل الدولية - لاهاي في قضية «أسلحة نووية» (Armes Nucléaires 1996)، إعتبرت فيه المحكمة أن قانون الحرب (المعروف بقانون لاهاي) والقانون الدولي الإنساني (المعروف بقانون جنيف) المطبّقين في النزاعات المسلّحة يشكلان قانونًا موحّدًا يسمّى بـ «القانون الإنساني» [5].

ب- أنواع الجرائم المرتكبة في عدوان 12 تموز

إرتكب العدوّ جرائم متنوّعة في حق لبنان، وهي تندرج تحت عناوين ثلاثة

5- CIJ,avis consultatif, 8 Juillet 1996, **"Licéité de la menace ou de l'emploi d'armes nucléaires"**, A. -S Millet, RGDIP 1997, P. 141.

كبرى: جرائم حرب، جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم إبادة جماعية؛ وكل هذه الأنواع من الجرائم يعاقب عليها «القانون الإنساني» ويحظرها.

1- في جرائم الحرب

تعتبر جرائم حرب، الإنتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرّخة 12 آب/أغسطس 1949، يعني أيّ فعل من الأفعال التالية ضد الأشخاص، أو الممتلكات الذين تحميهم أحكام إتفاقية جنيف ذات الصلة في النزاعات المسلّحة في إطار القانون الدولي. وسنذكر أهم الجرائم المعروفة بجرائم حرب والمطابقة للجرائم التي ارتكبت من جرّاء عدوان 12 تموز:

- القتل العمد
- تعمّد إحداث معاناة شديدة أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة.
- إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرّر ذلك وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة.
- أخذ الرهائن.
- تعمّد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرةً في الأعمال الحربية.
- تعمّد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية، أي المواقع التي لا تشكّل أهدافًا عسكرية.
- تعمّد شن هجمات ضد موظفين مستخدمين أو منشآت أو مواد أو وحدات أو مركبات مستخدمة في مهمة من مهام المساعدة الإنسانية أو حفظ السلام عملاً بميثاق الأمم المتحدة ما داموا يستخدمون الحماية التي توفّر للمدنيين أو للمواقع المدنية بموجب قانون المنازعات المسلحة.
- تعمّد شنّ هجوم مع العلم بأن هذا الهجوم سيسفر عن خسائر تبعية في الأرواح أو عن إصابات بين المدنيين أو عن إلحاق أضرار مدنية أو إحداث ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وشديد للبيئة الطبيعية يكون إفراطه

واضحًا بالقياس إلى مجمل المكاسب العسكرية المتوقّعة الملموسة المباشرة.
- مهاجمة أو قصف المدن أو القرى أو المساكن أو المباني العزلى التي لا تكون أهدافًا عسكرية بأية وسيلة كانت.
- تعمّد توجيه هجمات ضد المباني المخصّصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية، والآثار التاريخية، والمستشفيات وأماكن تجمّع المرضى والجرحى شريطة ألا تكون أهدافًا عسكرية.
- إستخدام الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات وجميع ما في حكمها من السوائل أو المواد أو الأجهزة.
- إستخدام أسلحة أو قذائف أو مواد أو أساليب حربية تسبّب بطبيعتها أضرارًا زائدة أو آلامًا لا لزوم لها، أو تكون عشوائية بطبيعتها بالمخالفة للقانون الدولي للمنازعات المسلحة، بشرط أن تكون هذه الأسلحة والقذائف والمواد والأساليب الحربية موضع حظر شامل.
- تعمّد توجيه هجمات ضد المباني والمواد والوحدات الطبية ووسائل النقل والأفراد من مستعملي الشعارات المميّزة المبينة في اتفاقيات جنيف طبقًا للقانون الدولي.
- تعمّد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم ، بما في ذلك تعمّد عرقلة الإمدادات الغوثية على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف.

2- في الجرائم ضدّ الإنسانية

- القتل العمد.
- الإبادة.
- إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان
- إضطهاد أية جماعة محدّدة أو مجموع محدّد من السكان لأسباب سياسية أو عرفية أو قومية أو إثنية أو ثقافية أو دينية، أو متعلقة بنوع الجنس.

3- في جرائم الإبادة الجماعية

- قتل أفراد الجماعة.
- إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة.
- إخضاع الجماعة عمدًا لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كليًا أو جزئيًا.

لفداحة هذه الجرائم ولتفاقمها يومًا بعد يوم حاول المجتمع الدولي مجابهة هذا الإجرام غير المبرّر عبر سلّة من الاتفاقيات والمعاهدات.

ج- بعض معاهدات واتفاقيات القانون الإنساني الواجب احترامها في عدوان 12 تموز

- الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية - لاهاي/18 تشرين الأول 1907.
- إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (أقرت وعرضت للتوقيع وللتصديق أو للانضمام بقرار الجمعية العامة 260 ألف (د-3) المؤرّخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1948.
- إتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلّح، لاهاي، 14 أيار/مايو 1954.
- إتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية إعتمدت وعرّضت للتوقيع وللتصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة 2391 ألف (د-23) المؤرّخ في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1968.
- إتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيّنة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، جنيف، 10 تشرين الأول/أكتوبر 1980.
- إتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، إتفاقية أوتاوا في العام 1997.

- إتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية، البيولوجية، والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، إتفاقية جنيف 17 حزيران/يونيو 1925.

مع الإشارة أنّ كل من لبنان وإسرائيل قد انضمّا إلى إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية (1948)، وقد انضما أيضًا إلى اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حال نزاع مسلّح (1954).

د- حصيلة الانتهاكات المرتكبة بحق القانون الإنساني جراء عدوان 12 تموز

في دراسة ميدانية لعدوان 12 تموز نرى أن كل أنواع الجرائم التي تنتهك القانون الإنساني قد ارتكبت، فعرض موجز لأهم الجرائم [6]:

1 - مجازر القتل الجماعي والتي بلغت 36 مجزرة [7] (مروحين، صريفا، الدوير، قانا، بعلبك، ...)
2 - قصف المدن والبلدات الآهلة بالسكان وتدميرها
3 - قصف الجسور والمنشآت الحيوية والبنى التحتية للدولة اللبنانية
4 - تهجير وتهديد عدد من المدن والبلدات
5 - إعلان حصار بري وجوي وبحري
6 - إستعمال أسلحة ومواد كيميائية وغازات وذخائر محظرة دوليًا
7 - التعرّض لأماكن العبادة وللمراكز الدينية والثقافية وللمدارس
8- التعرض للآثار التاريخية
9- تلويث المياه الإقليمية اللبنانية
10- التعرّض للهيئات الإنسانية التي تقوم بإجلاء المرضى والجرحى والقتلى

6 - تقرير بعثة منظمة حقوق الإنسان العربية إلى لبنان، المرجع السابق.
7 - نصرالله جنى، 36 مجزرة حصيلة «الشهر المجزرة»، المرجع السابق.

11- أخذ رهائن مدنيين غير مقاتلين
12 - الاعتداء العسكري على المستشفيات
13 - محاصرة السكان
14- قصف المطارات والموانيء
15- قصف محطات الإرسال والاتصالات ومحطات الوقود والكهرباء.

هذه الجرائم والمخالفات الجسيمة تتطلّب آلية قانونية لجواز ملاحقة ومحاكمة ومعاقبة مرتكبيها مهما علا شأنهم، كون الموضوع تعدّى حدّ العداء بل تجاوز حدّ انتهاك المحرّمات والقيم الإنسانية.

سننتقل إلى القسم الإجرائي من دراستنا لندرس الآليات المتاحة أمام لبنان للمطالبة بعدالة دولية تتيح له معاقبة المرتكبين، خصوصًا أن للبنان وضعًا خاصًا سياسيًا واستراتيجيًا وفي القانون الدولي؛ كما سيأتي بيانه.

ثانياً: «الآليات القانونية المتاحة لملاحقة مرتكبي جرائم 12 تموز ومحاكمتهم»

سنعرض الآليات القانونية المتاحة، والتي يمكن أن تنطلق في محاور أربعة؛ فأهم هذه الآليات لا تنطلق من دون التدخّل الصريح لمجلس الأمن؛ فليس هناك فصل في ما خصّ المسألة اللبنانية ما بين «السلطة التنفيذية الدولية» وما بين «العدالة الجنائية الدولية»، فالعدالة الجنائية الدولية مرهونة بالسلطة الإجرائية الدولية المتمثّلة بمجلس الأمن الدولي.

1- مراجعة المحكمة الجنائية الدولية (الدائمة) بواسطة مجلس الأمن عبر الطلب إليه إحالة المسألة اللبنانية إلى مدعي عام المحكمة

نشأت المحكمة الجنائية الدائمة بموجب معاهدة بين عدد كبير من الدول، لتكون أداة فاعلة لمعاقبة مرتكبي الجرائم الجسيمة. والهدف من فكرة

إنشاء هذه المحكمة، يترجم بإنشاء محكمة دولية مستقلّة لا ترتبط بأية دولة أو منظّمة عالمية. إلا أن نظام هذه المحكمة جعل منها مرتبطة بشكل أو بآخر بالأمم المتحدة. يعلّق الكثيرون آمالهم على هذه المحكمة للحدّ من الأعمال الإجرامية، لكن لصغر عمرها يبدو مبكّرًا نقد إنجازاتها. سنضيء على هذه المحكمة من عدّة زوايا لمعرفة آلية عملها، وسنتطرّق جليًا لتحليل إمكان مراجعتها من قبل الدولة اللبنانية في ما خصّ جرائم عدوان 12 تموز.

أ-نبذة عن إنشاء المحكمة و مدى صلاحياتها

أنشئت المحكمة الجنائية الدولية الدائمة بموجب معاهدة روما الموقّعة في 17 تموز/يوليو 1998 من قبل 120 دولة، ودخلت حيّز التنفيذ في أوّل تموز/يوليو 2002، بعد ستين يومًا من المصادقة على نظامها من قبل 60 دولة (تمّ ذلك وفقًا للمادة 126 من نظام روما). حتى اليوم يضم نظام روما مائة دولة كان آخرها انضمام (adhésion) دولة المكسيك بعد تصديقها المعاهدة في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

إنها أوّل محكمة جنائية دولية دائمة وليست خاصة أو مؤقّتة (permanente et non pas ad hoc) تنشأ بموجب معاهدة، وهدفها أن لا تبقى الجرائم الأكثر جسامة دون عقاب. يقع مقرّ هذه المحكمة على أطراف مدينة لاهاي في هولندا في مبنى الأرك "L'Arc" كمركز مؤقّت. إن المحكمة الجنائية الدولية لا تحاكم إلا أشخاصًا متهمين وليس دولاً، كما أنها محكمة مكمّلة للمحاكم الجنائية الوطنية (المادة الأولى من النظام).

لا لبنان ولا الولايات المتحدة الأميركية ولا إسرائيل ولا سوريا ولا إيران ولا مصر ولا المملكة العربية السعودية ولا تركيا هي دول منضمّة إلى نظام هذه المحكمة؛

إن الأردن هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي انضمّت إلى هذه المعاهدة، وهذا الأمر يقتضي التنويه، فهذا دليل على احترام القاعدة

الحقوقية، وظاهرة رقيّ وتأكيد على وجود دولة قانون.

إن عدم انضمام لبنان إلى معاهدة روما يعود لأسباب عدّة معروفة، أبرزها صعوبة تعديل الدستور وإقرار تشريعات جديدة تتلاءم ونظام روما كإلغاء عقوبة الإعدام مثلاً ما يستدعي تعديلاً في قانون العقوبات، وفي قانون أصول المحاكمات الجزائية الجديد (الذي أبصر النور بعد عملية قيصرية في 2 آب/أغسطس 2001)، حيث يجب أن تكون المحكمة الجنائية الدولية مكمّلة للمحاكم الجنائية اللبنانية؛ مع الإشارة إلى أنه من بين الأسباب السياسية، الخوف من تذرّع الآخرين بأعمال قامت بها المقاومة الإسلامية واعتبارها مخالفات جسيمة وتستحق الإدانة.

في 31 كانون الأول من العام 2000، وقّعت إدارة كلينتون الأميركية معاهدة روما، لكنها وحتى تاريخه لم تقم بعملية الانضمام. أما إسرائيل وبعد توقيعها على المعاهدة في خطوة أولية وبرسالة موجّهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أوضحت أن ليس لها النية لتصبح طرفًا في المعاهدة؛ وقد سبقتها الولايات المتحدة الأميركية برسالة مشابهة نحو قرابة الأربعة أشهر. أما سوريا وإيران فإنهما كذلك رفضتا الانضمام إلى المعاهدة بعد توقيعها [8].

وبالتالي فإنه يستحيل لأية دولة من هذه الدول مراجعة هذه المحكمة وفقًا لنظام روما الصريح، الذي حصر مبدئيًا مراجعة المحكمة من قبل الدول الأعضاء أو من خلال فتح مدعي عام المحكمة تحقيقًا بجريمة معيّنة وقعت على إقليم تلك الدول الأعضاء، أو جرائم إرتكبها أحد أفراد هذه الدول الأعضاء، أو إذا أحال مجلس الأمن الدولي قضية على مدعي عام المحكمة وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [9].

وفي حال رفعت أيّة دولة منضمّة إلى معاهدة روما قضية إلى المحكمة الجنائية الدولية وتتعلّق بمواطني دولة أخرى ليست طرفًا في هذه المعاهدة،

8- Le Monde, **"La CPI incompétente pour juger les crimes de guerre commis en Israël et au Liban"**, édition 25 Juillet 2006 (La HAYE Correspondante)

9 - المادة 13 من نظام روما

فيقتضي على هذه الأخيرة أن تقبل اختصاص هذه المحكمة [10]، لتصبح محكمة العدل الدولية صالحة للنظر في القضية (مراجعة المادة 12 من نظام روما)؛

فإذن، إن انضمام الدولة اللبنانية إلى المعاهدة لا يمكنها مقاضاة مرتكبي الجرائم الاسرائيليين وشركائهم (متى ثبت وجودهم) إذا لم تقبل إسرائيل إختصاص المحكمة، في حال لم تكن إسرائيل منضمّة إلى هذه المعاهدة. وفي حال انضمام هاتين الدولتين إلى المعاهدة، فإن نظام المحكمة يمنعهما من رفض الاختصاص، ويكون اختصاص المحكمة إلزاميًا.

كما تجدر الإشارة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية الدائمة لا تنظر في الجرائم المرتكبة قبل دخول نظام روما حيّز التنفيذ، أي أنها لا تنظر في جرائم سابقة لتاريخ الأول من تموز/يوليو 2002، وذلك بالنسبة إلى الأعضاء الستّين؛ أما فيما يتعلق بالذين انضمّوا لاحقًا، تنظر المحكمة بالجرائم التي أحيلت إليها من قبلهم منذ تاريخ انضمامهم؛ إلا في حالة واحدة، إذا أعلنت دولة من هذه الدول نيّتها الصريحة بقبول صلاحية المحكمة منذ أول تموز/يوليو 2002 وتعهّدت برغبة التعاون مع المحكمة وفقًا للفصل التاسع من نظام روما (مراجعة المواد 11 و12 من النظام).

إن إيجاز بعض قواعد أصول المحاكمات أمام هذه المحكمة قد يسمح لنا بالتطرق على ضوئها، إلى دراسة المسألة اللبنانية.

ب- الآلية القانونية المتاحة لإحالة مسألة جرائم عدوان 12 تموز على هذه المحكمة

كما ذكرنا آنفًا وسريعًا، يستطيع مجلس الأمن الدولي وفقًا للفقرة «ب» من المادة 13 من نظام روما، أن يحيل إلى مدعي عام المحكمة أية قضية تنطوي على جريمة أو جرائم نصّ عليها نظام روما في مادته الخامسة، وذلك وفقًا

10- Ornella PORCHIA, **"Les relations entre la cour pénale Internationale et l'Organisation des nations unies"**, in la justice pénale internationale entre passé et avenir, sous la direction de Mario CHIAVARIO, GIUFFRE EDITOR, DALLOZ, 2003, P.117.

للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

تجدر الإشارة أن لمجلس الأمن الدولي، وبموجب هذه الصلاحية الاستثنائية المعطاة له في نظام روما، أن يحيل أية قضية إلى مدعي عام المحكمة؛ والأبرز في الموضوع أنه يستطيع إحالة أية حالة لدولة ليست منضمّة أو شريكة في نظام روما [11]، كما يمكنه أن يحيل أية حالة لدولة منضوية تحت نظام المحكمة.

حتى تاريخه، إستعمل مجلس الأمن صلاحيته هذه مرة واحدة، عندما أحال مسألة دارفور في السودان بموجب القرار 1593 تاريخ 31 آذار/مارس 2005 على مدعي عام المحكمة القاضي لويس مورينو-أوكمبو Louis MORENO-OCAMPO [12].

مع الإشارة إلى أن دولة السودان ليست منضمّة إلى نظام روما؛ وقد جاءت هذه الخطوة من قبل مجلس الأمن بعد أن كان الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان قد أنشأ لجنة تحقيق دولية حول قضية دارفور في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2004، وكانت قد تقدّمت بتقريرها إلى مجلس الأمن الدولي في كانون الثاني/يناير 2005 بعد أن أنهت مهمتها.

وأيضًا، وفي حال قرّرت الدولة اللبنانية حثّ مجلس الأمن على هذا الموضوع فإن القرار بالتالي يخضع لمزاجية مجلس الأمن الدولي خصوصًا أن أيّ حق للنقض يجعل المشروع مستحيلاً. لبنان رازح تحت رحمة مجلس الأمن وتحديدًا تحت رحمة الفيتو الأميركي الذي يصبّ مبدئيًا في مصلحة الدولة العبرية العدوّة.

وتوضيحًا لصلاحيات هذه المحكمة، فإنها تنظر حاليًا بأنواع ثلاثة من الجرائم (وفقًا للمادة الخامسة من نظام روما) وهي التالية: جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب. وهي جرائم كما نلاحظ تم ارتكابها جليًا في عدوان 12 تموز كما تم تبيانه في القسم الأول من دراستنا، حيث شرحنا مفاهيم هذه الجرائم.

11- Flavia LAITANZI, **"Compétence de la Cour pénale Internationale et consentement des Etats"**, RGDIP, 1999, P.442

12- www.icc.cpi.int/pressrelease_detail&id=107&1=fr.html

كما وأن نظام المحكمة قد أشار إلى جريمة رابعة هي جريمة العدوان (Le crime d'agression)، لكن وحتى إشعار آخر لن تجري المعاقبة إستنادًا إلى هذه الجريمة قبل أن يتم الوصول إلى تعريف موحّد لها، وفقًا للأصول المنصوص عنها في المادتين 121 و123 من نظام روما، حيث لا يعدّل هذا النظام إلا قبل مرور سبعة أعوام على دخوله حيّز التنفيذ.

المادة 13 فقرة (ب) من النظام أحدثت فجوة في نظام روما وأضرّت باستقلالية هذه المحكمة، خصوصًا وأن المادة 16 من النظام هي الأخطر والتي جعلت عمل المحكمة رهنًا بمجلس الأمن [13]، فلقد أعطت لهذا الأخير صلاحية توقيف عمل المحكمة في مسألة معيّنة لمدة إثني عشر شهرًا، حيث يمنع إجراء أو متابعة أي تحقيق أو أية ملاحقة قد تجري وفقًا للنظام، وذلك عبر قرار صادر عنه (مجلس الأمن) تحت مظلّة الفصل السابع الشهير من ميثاق الأمم المتحدة؛ علمًا أنّ طلب تجديد فترة الإثني عشر شهرًا جائز في ظلّ الشروط ذاتها.

عندما يتصرّف مجلس الأمن بموجب المادة 13(ب) من نظام روما، فهو يستند بذلك إلى المادة 39 بوابة الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة التي تنص على الآتي: «يقرّر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عمل من أعمال العدوان، ويقدّم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقًا لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه». فاستنادًا إلى هذه المادة عندما يتصرّف مجلس الأمن بموجب المادة 13(ب) عليه أن يبرّر تصرفه بوجود تهديد أو إخلال بالسلم أو عملية عدوان.

إن هذه الصلاحية الخارقة المعطاة لمجلس الأمن تستدعي منا عدة أسئلة:

من زاوية أولى، هناك مسألة مبدأ المساواة ما بين الدول (Le principe d'égalité entre les Etats) ، أي أن الدول الأعضاء في مجلس الأمن غير

13- F. LATTANZI, Op. Cit, P. 443

المنضمّة إلى نظام روما، هي بموقع مريح (situation confortable) في حال قرّرت إدانة الدول الأخرى، دون تعرّضها لأية مخاطرة قد تجعل منها هدفًا لملاحقة مماثلة [14].

ومن زاوية أخرى، إن سلطة مجلس الأمن في المبادرة الأحادية (Initiative unilatérale)،تعطي المحكمة الطابع الشمولي؛ وفي هذه النقطة بالذات فهي تتعارض مع مبدأ العمل الرضائي (pincipe du fonctionnement consensuel) وأيضًا تتعارض بالعبارات العامة مع مبدأ pacta tertiis nec nocent necprosunt [15] أي المفاعيل في نظر الدول الثالثة.

كما وأن المادة 13 من نظام روما تطرح مسألة حول مبدأ التكامل (le principe de complémentarité) المنصوص عنه في المادة 17 من النظام نفسه، فهذا المبدأ يصبح دون تطبيق في حال تصرّف مجلس الأمن بموجب المادة 13 (ب) [16].

لا بدّ من أن ننتقل إلى آلية ثانية إبتكرها مجلس الأمن الدولي في أواخر القرن الماضي.

2- مطالبة مجلس الأمن الدولي بإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة لمقاضاة المرتكبين

قبل أن يقرّر مجلس الأمن إنشاء محكمة دولية، عادة ما يلجأ أمين عام الأمم المتحدة إلى إيفاد لجنة لتقصّي الحقائق، وفي حال جديّة المعطيات يتمّ اللجوء إلى تكليف لجنة تحقيق دولية بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن، وهذه الآلية إتبعت في السلفادور، كما اتّبعت مؤخّرًا حيث صدر القرار رقم 1405 تاريخ 2002 عن مجلس الأمن الذي يرحّب بـ «لجنة تقصّي حقائق» في

14- Ibid, p.117.
15- G. DANILENKO, **"The Statute of the International Criminal Court and third States"**, in Mich.Jint'll 2000, p.391.
16- Ornella PORCHIA, Op. Cit. p. 118.

مجزرة مخيّم «جنين» للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وهذا ما يمكن أن يصدر بصدد جرائم عدوان 12 تموز خصوصًا في مجزرة قانا وصريفا ومروحين والقاع وحولا وغيرها.

أ- الأساس القانوني لإنشاء محكمة جنائية دولية «خاصة»، للنظر في جرائم عدوان 12 تموز

لا تنشأ أية محكمة جنائية دولية خاصة، إلا بقرار صريح صادر عن مجلس الأمن الدولي؛ وهذه السابقة الخطرة والمتقدّمة والتي ترجمت للمرّة الأولى العام 1993 عند إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة لـ يوغوسلافيا السابقة (قرار رقم 827 تاريخ 1993/5/25)، وتلتها الخطوة التالية التي وكما يبدو قد أرست إجتهادًا جديدًا متمثّلاً بإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة لِـ روندا (قرار رقم 955 تاريخ 1994/11/8)؛
كما برز نوع جديد من المحاكم الجنائية ذات الطابع الدولي كإنشاء غرف إستثنائية في كمبوديا (إتفاق ما بين الأمم المتحدة والحكومة 2003/6/6) ومحكمة خاصة في سييراليون (إتفاق ما بين الأمم المتحدة والحكومة 2002/1/16) من دون دور يذكر لمجلس الأمن[17].
ومؤخّرًا وبموجب القرار 1664 (29 آذار 2006)، قرّر مجلس الأمن الدولي تكليف أمين عام الأمم المتحدة التفاوض مع السلطات اللبنانية من أجل الوصول إلى اتفاق يهدف إلى إنشاء محكمة جنائية ذات طابع دولي للنظر بقضية اغتيال رئيس مجلس وزراء لبنان السابق الشهيد رفيق الحريري؛ وقد تمّ تسليم المسوّدة الأولية للنظام الأساسي للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان إلى وزارة العدل اللبنانية لإجراء بعض التعديلات[18].

17- Yann KERBRAT, **"Juridictions internationales et juridictions nationales internationalisées: Les tribunaux hybrides pour le Cambodge et la Sierra Leone"**, in Les Juridictions internationales: Complémentarité ou concurence? Op. Cit. P. 264.

18 - صحيفة النهار، العدد رقم 22768 الصادر نهار الجمعة 8 أيلول 2006 ، ص. 8.

إن مجلس الأمن الدولي تصرّف في إنشاء المحاكم الجنائية الدولية الخاصة (Tribunaux Pénaux internationaux ad hoc) كمشرّع جديد، وقد أعطى لنفسه هذه الصفة التشريعية[19].

فميثاق الأمم المتحدة لم ينص صراحة على إعطاء صفة تشريعية لمجلس الأمن الدولي ولم يذكر له أي دور في إنشاء محاكم جنائية دولية، علمًا أن هذه المحاكم ليست من عداد الأجهزة الرئيسة أو الفرعية للأمم المتحدة. وبذلك فإن إنشاء هذا النوع من المحاكم قد استبدَل أحاديًا ، قانونًا دوليًا قائمًا على الرضى (sur le consentement) بقانون دولي آخر قائم على الإكراه (sur la contrainte) [20].

لقد سلب مجلس الأمن لنفسه هذا الدور التشريعي الجديد، مستندًا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تحت عنوان «في ما يتّخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان»، ولا نعتقد أن إنشاء المحاكم الجنائية الدولية يدخل تحت هذا الباب السابع، ولم نر أي ذكر لأية صلاحية في هذا الموضوع. إلاّ أن مجلس الأمن الدولي إستند في قراراته هذه بإنشاء محاكم جنائية دولية خاصة إلى المادة الحادية والأربعين(41) من الميثاق حيث جاء فيها:

«لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلّب إستخدام القوّات المسلّحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء «الأمم المتحدة» تطبيق هذه التدابير» [21].

إلاّ أن هذا النص تمّ تفسيره على هذا النحو. ولكن نشير إلى أن القسم الثاني من المادة 41 نص على عدد من التدابير على صعيد التعداد لا الحصر، فجاء فيها: «... ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات

19- Catherine DENIS, **"Le pouvoir normatif du Conseil de Sécurtié des Nations Unies: portée et limites"**, Editions Bruylant, Editions de L'Université de Bruxelles, 2004, p.104.

20- John LAUGHLAND, **"Le tribunal pénal international: Gardien du nouvel ordre mondial"**, Francois-Xavier de Guibert, Paris, 2003, p.67.

21- Article 41 (Charter of the United Nations): "The security Council may decide what measures not involving the use of armed force are to be employed to effect to its decisions".

الإقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفًا جزئيًا أو كليًا وقطع العلاقات الدبلوماسية»؛ ولم يشر في تعداده لهذا الموضوع.

ب- خصائص هذا النوع من المحاكم ومدى جدية إنشائها للنظر بهذه المسألة

إن القرار بإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة يصدر عن مجلس الأمن الدولي كما تم تبيانه. فالدولة اللبنانية وإن ارتأت هذا النوع من المحاكم الجنائية لمعاقبة مرتكبي الجرائم والمخالفات الجسيمة فالقرار يعود لمجلس الأمن الدولي وحده، وطبعًا بعد إرسال لجنة لتقصي الحقائق تليها لجنة تحقيق دولية في حال جديّة المسألة ومدى خطورتها، ليقرّر بعدها مقاضاة المخالفين.

وفي هذا الإطار، يبدو مجلس الأمن لاعبًا سياسيًا بامتياز، فهو يسير بالطريق التي لا تلحق الضرر بأعضائه الدائمين وحلفائهم، أو يسير بالطريق التي تؤمّن لهؤلاء مصالح سياسية دولية؛ في حين أن السياسة الدولية تقوم على المصالح المشتركة وليس على الصداقات الظاهرية أو على المباديء أو الأخلاق السياسية.

فبموجب المادة 28 من ميثاق الأمم المتحدة، «... تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى (أي غير الإجرائية) كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه تكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة...» ؛ مع العلم أن مجلس الأمن يتألّف من خمسة عشر عضوًا من الأمم المتحدة، وتكون جمهورية الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأميركية أعضاء دائمين فيه (راجع المادة 23 من الميثاق).

ويقتضي التنويه بأن قرارات مجلس الأمن نافذة وتلزم جميع الدول وهي واجبة التطبيق وهذا ما يفهم من نص المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة:

«يتعهّد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق»[22]. وتجدر الإشارة إلى أن ما يميّز قرارات مجلس الأمن عن قرارات الهيئة العامة للأمم المتحدة أن قرارات الأولى نافذة وواجبة التطبيق، في حين أن الثانية هي مجرّد قرارات لها قيمة معنوية وتصدر بشكل توصيات لا تلزم الأعضاء إلا أخلاقيا .

إن الدولة اللبنانية ستطالب بمقاضاة العدوّ الإسرائلي من قادة سياسيين وعسكريين وضباط وجنود وكل مرتكب لمخالفات أوجرائم جسيمة في هذا العدوان؛ مع الإشارة إلى أن مبدأ قيام المحاكم الجنائية الدولية يقوم على مقاضاة ومعاقبة الأفراد لا الدول، وبذلك يقاضى ويعاقب الإسرائيليون مرتكبوالجرائم وليست دولة العدوّ الإسرائيلي في مفهوم القانون الدولي، إلا أن هذه المحاكمات الناشئة عن المقاضاة تشكّل عقابًا معنويًا لها.

ومن هذا المنظار وبما أن الأمر يتعلّق بقرار صادر عن مجلس الأمن، فإن الأمر متعثّر لأسباب سياسية معروفة لا تحتاج بعد عدوان 12 تموز إلى أي دليل، ونقصد انحياز الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا إلى جانب إسرائيل في عدوانها السافر؛ فينتج عن ذلك الأمر، أن الولايات المتحدة وبريطانيا سترفضان كل طرح أو كل فكرة تطرح على بساط مجلس الأمن ينتج عنها إدانة بإسرائيل أو محاولة مقاضاتها أم فرض عقوبات عليها.

إن استعمال الفيتو (droit de veto) أو حق النقض بطريقة تعسّفية مطّردة، يفقد مجلس الأمن صدقيته الكبيرة، ويصبح كناية عن مجلس للدول الكبرى، كالدول الثماني الصناعية العظمى G8، وتنتفي بذلك مقاصد الأمم المتحدة الواردة في الفصل الأول القائمة على المساواة ما بين الدول والشعوب، وعلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، علمًا أنني ولا ليوم واحد صدّقت أقوال الشعراء مع احترامي الخالص لهم.

ومن هذه النافذة نشير إلى أن مشروع توسيع مجلس الأمن الدولي والذي

22- Article 25 (Charter of the United NATIONS): "The Members of the United States agree to accept and carry out the decisions of the Security Council in accordance with the present Charter".

كان مطروحًا بجديّة في مؤتمر القمة الستين للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الفائت، قد سقط من دون رجعة، على الرغم من المشروع الإفريقي المقدّم من 43 دولة، ومشروعٍ ثانٍ مقدّم من 12 دولة (من بينها كندا، إسبانيا، إيطاليا وتركيا)، ومشروع ثالث مقدّم من 27 دولة (من بينها فرنسا، اليابان، ألمانيا، البرازيل، اليونان)[23]؛ والملاحظ أن الولايات المتحدة الأميركية لم تشارك في أي مشروع من هذه المشاريع.

وأستطرد بالتوضيح، أننا لم نتطرّق في دراستنا الموجزة إلى آلية إنشاء محكمة جنائية ذات طابع دولي، حيث تكون هذه المحكمة مختلطة ومؤلّفة من قضاة محليين (من كلا الطرفين) ومن قضاة دوليين؛ لأنه ووفقًا للمنطق لا ترضى الدولة الخصم كطرف في النزاع بعدم مشاركتها في هذه المحكمة، فإنشاء هذه المحكمة يصطدم بعقبات جديّة، أبرزها إستحالة وجود قضاة دولتين متنازعتين إضافة إلى قضاة دوليين للنظر بالجرائم المرتكبة من جراء النزاع بينهما، لذلك تكون هذه الآلية، وإن طرحت نظرية بامتياز، لصعوبة تأليف الغرف.

كل ذلك لا يمنعنا من التفتيش عن آلية لمراجعة محكمة العدل الدولية لمقاضاة إسرائيل، حيث أن الآليتين السابقتين تؤدّيان إلى مقاضاة الأشخاص المذنبين من دون التعرّض مباشرة للدول.

3- جواز مراجعة محكمة العدل الدولية إستنادًا إلى إتفاقية منع الإبادة الجماعية

تجدر الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية ليست محكمة جنائية على غرار المحاكم التي ذكرناها، لكنها تنظر في المسألة لناحية محاكمة الدول وليس الأفراد، حيث جاء في الفقرة الأولى من المادة 34 من نظام المحكمة (الملحق أساسًا بميثاق الأمم المتحدة): «للدول وحدها الحق في أن تكون أطرافًا في

23- www.un.org/pressrelease (15 September 2005)

الدعاوى التي ترفع للمحكمة».
وكانت هذه المحكمة قد نظرت بمسائل تتعلّق بعدم احترام إتفاقية منع الإبادة الجماعية، كقضية البوسنة - الهرسك/ يوغوسلافيا (صربيا ومونتينيغرو)، التي أصدرت عدة تدابير مؤقّتة قبل صدور الحكم في شأنها [24].

أ- التعريف بجريمة الإبادة الجماعية

قد تبنّى كل من نظام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا (المادة الرابعة) ونظام المحكمة الدولية لروندا (المادة الثانية)، وكذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (المادة السادسة) ومشروع قانون الجرائم ضد السلم وسلامة (أمن) الإنسانية لعام 1996 (المادة 17)، التعريف الوارد في المادة الثانية من اتفاقية منع الإبادة الجماعية للعام 1948.

في هذه الاتفاقية الآنفة الذكر، تعني الإبادة الجماعية أيًا من الأفعال التالية، المرتكبة بقصد التدميرالكلّي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:
(أ) قتل أعضاء من الجماعة.
(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.
(ج) إخضاع الجماعة، عمدًا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا.
(د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.
(هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.
ولما كانت هذه الإبادة الجماعية قد ارتكبت على الأراضي اللبنانية من جراء عدوان 12 تموز، وكنا قد أشرنا إلى الأمر في القسم الأول من الدراسة، فلا

24- Brigitte STERN, **20 ans de jurisprudence de la Cour Internationale de Justice 1975-1995, "Affaire du Génocide",** Martinus Nijhoff Publishers, The Hague, 1998, p. 755

بدّ من تسليط الأضواء على هذه الجريمة من خلال مراجعة محكمة العدل الدولية.

ب- الأصول الواجب اتباعها من قبل الحكومة اللبنانية لمراجعة محكمة العدل الدولية وفقًا لهذه الاتفاقية

بموجب المادة 36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الملحق بميثاق الأمم المتحدة، إن ولاية المحكمة تشمل النظر في كل المنازعات ذات الطابع القانوني الحاصلة بين دولتين أو أكثر إذا كان موضوع التنازع يتناول:
- تفسير معاهدة من المعاهدات.
- النظر في أية مسألة من مسائل القانون الدولي.
- تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبتت كانت خرقًا لالتزام دولي.
- نوع التعويض المترتّب على خرق التزام دولة ومدى هذا التعويض.

وبموجب هذه المادة، صلاحية المحكمة في هذا المجال غير ملزمة إلاّ بقدر موافقة الأطراف على هذه الصلاحية بحيث تقوم صلاحية المحكمة على أسس ثلاثة: التصريح المنصوص عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة المذكورة، موافقة أطراف النزاع، بنود الصلاحية الواردة في الاتفاقيات الدولية.
ولما كان لبنان لم يسبق له أن تقدّم بمثل هذا التصريح، ولما كانت إسرائيل قد تقدّمت بالتصريح المذكور إلى أمين عام الأمم المتحدة بتاريخ 4 أيلول/سبتمبر 1950، واستبدلت هذا الأخير بتصريح آخر العام 1956 (إثر مقاضاة إسرائيل دولة بلغاريا أمام محكمة العدل الدولية العام 1957 من جرّاء حادث جوّي في الأجواء البلغارية أدّى إلى تحطّم طائرة مدنية إسرائيلية...) [25]، إلاّ أنها عمدت إلى إنهاء مفعول هذا التصريح وإلغاء قبولها بولاية المحكمة بموجب كتاب مؤرّخ في 19 تشرين الثاني/نوفمبر

25- CIJ, Israêl/Bulgarie, Arrêt 26 mai 1959. (www.icj-cij.org/listes des affaires)

1985 [26]؛ فبناءً عليه ولعدم وجود مثل هذا التصريح حاليًا من قبل لبنان وإسرائيل، لذلك لن نأخذ بهذا السبب لربط صلاحية المحكمة.

ولما كانت الموافقة الصريحة على عرض الخلاف على المحكمة وفق ما تلحظه الفقرة الأولى من المادة 36 من نظام المحكمة الأساسي، حيث يتوافق الطرفان مسبقًا وبصورة صريحة على إحالة النزاع على المحكمة، ولأن هذا الأمر يبدو مستبعدًا إن لم نقل مستحيلاً؛ وفي حال لجوء لبنان إلى تقديم شكوى أمام هذه المحكمة من دون اتفاق مسبق على صلاحية هذه المحكمة (كموافقة ضمنية على صلاحية المحكمة وفقًا للفقرة 5 من المادة 38 من نظام المحكمة)، سوف تضطر إسرائيل إلى اتخاذ موقف بالنسبة إلى صلاحية المحكمة، ولا نتوقع إلا موقفًا سلبيًا.

لذلك، ليس أمام الدولة اللبنانية إلا اللجوء إلى تطبيق بنود الصلاحية لاتفاقيات ومعاهدات دولية قد انضم إليها لبنان إضافة إلى إسرائيل. وفي هذا المجال، يتبيّن أن الاتفاقيات الدولية التي انضمّ إليها كل من لبنان وإسرائيل، والتي تحيل النزاعات الناشئة عنها إلى محكمة العدل الدولية هي إتفاقية شيكاغو تاريخ 7 كانون الأول/دسمبر 1944 المتعلقة بالطيران الدولي والإتفاقية الخاصة بمعاقبة جريمة الإبادة الجماعية تاريخ 9 كانون الأول 1948.

ج- بند الاختصاص في اتفاقية منع الإبادة الجماعية يجيز للبنان مقاضاة إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية

إن التذرّع باتفاقية شيكاغو يحصر المنازعة بنتائج تسبّب العدوان الإسرائيلي في تعطيل حركة الطيران المدني لفترات معيّنة.

أما إتفاقية منع الإبادة الجماعية للعام 1948، فإنها يمكن أن تشكّل مدخلاً

26 - حروب إسرائيل ضد لبنان، «**الخيارات الممكنة لمقاضاة إسرائيل عن نتائج عدوانها في نيسان 1996**»، تقرير وزارة العدل اللبنانية (نصوص ودراسات)، منشورات مجلس النواب 1997، ص 184.

لربط صلاحية محكمة العدل الدولية، إذ إنّ كل من لبنان وإسرائيل، هما طرفان في هذه الإتفاقية المذكورة، وقد وافقا على النصوص كافة بما فيها النص المتعلّق بصلاحية المحكمة الإلزامية من دون أي تحفّظ.

وتقول المادة التاسعة من اتفاقية منع الإبادة الجماعية للعام 1949: «تُعرض على محكمة العدل الدولية، بناءً على طلب أي من الأطراف المتنازعة، النزاعات التي تنشأ بين الأطراف المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية، بما في ذلك النزاعات المتصلة بمسؤولية دولة ما، عن إبادة جماعية أو عن أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة».

وتجدر الإشارة، أن لبنان وقّع إتفاقية منع الإبادة الجماعية في 30 كانون الأول/ديسمبر 1949 وأبرمها في 17 كانون الأول/ديسمبر 1953[27]. مع الإشارة أيضًا إلى أن قانون العقوبات اللبناني لا يعرّف بهذه الجريمة، وهذا النقص التشريعي يمكن أن يجد مبررًا له، ذلك أن هذا القانون يعود للعام 1943 في وقت لم يكن فيه مفهوم الإبادة الجماعية باعتبارها جريمة مستقلّة قد تبلور بعد؛ ونعتقد أنه حان الوقت لإدخال القانون الإنساني الدولي وبشكل خاص جريمة الإبادة الجماعية في التشريع اللبناني.

وثمّة رأي فقهي للدكتورة دوللي حمد، التي اعتبرت من خلاله أن مجزرة قانا (1996) في لبنان، لا تدخل في مفهوم الإبادة الجماعية لاستحالة إثبات قصد الإبادة الجماعية لهذه الواقعة بصورة منفردة، ولكنها تدخل في مفهوم جريمة الحرب وبصورة خاصة توجيه هجمات متعمّدة ضد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية[28].

إلا أننا نخالف هذا الرأي، لسببين، الأول أنه تأكيدًا لعدم ضرورة توافر نية القتل المتعمّد لتحقيق عناصر جرم الإبادة الجماعية، إن المشروع الأول كان يتضمّن كلمة «المتعمّد» (premeditated)، إلاّ أن هذه الكلمة حذفت من المشروع قبل المصادقة على النص النهائي[29].

27 حمد دوللي، **جريمة الإبادة الجماعية: المفهوم والأركان**، المنشورات الحقوقية، صادر،2003، ص. 46.

28 - المرجع نفسه، ص. 150.

29 - «**حروب إسرائيل ضد لبنان**»، المرجع السابق، ص. 186.

ثانيًا، إن أفعال إسرائيل في لبنان ولا سيما القصف الكثيف للمدنيين اللبنانيين بغية إرهابهم وإجبارهم عل ترك قراهم وبيوتهم ومعاقبة أولئك الذين لا يذعنون لقرار التهجير واستهداف سيارات الإسعاف ومنع وصول المساعدات الطبية والإنسانية، كل ذلك يدلّ على نية قتل لبنانيين وأبناء مناطق معينة في لبنان لكونهم ينتمون إلى لبنان وإلى تلك المناطق بالذات ويدخل في مفهوم الإبادة الجماعية.

وعليه يمكن للبنان أن يتقدّم أمام محكمة العدل الدولية بدعوى ضد إسرائيل، شاملة لكل الجرائم والمخالفات المرتكبة، إستنادًا إلى المسؤولية الناتجة عن جرم الإبادة الجماعية، فإثارة هذا الموضوع لا يمكّن إسرائيل من أن تعترض على صلاحية المحكمة بشأنه إلا من باب ادّعاء عدم توافر عناصر جرم إبادة الجنس.

فعلى الدولة اللبنانية عبر أجهزتها المختصة، أن تقدّم ملفًا جامعًا وموثّقًا بالأدلّة والإثباتات كافة تبيانًا لعناصر مسؤولية إسرائيل وللخسائر والأضرار اللاحقة بلبنان والشعب اللبناني، ما يوجب على المحكمة البحث في الجرم المذكور ومدى توافر عناصره وإقرار التعويضات المناسبة.

وفي هذا الصدد، تقتضي الإشارة إلى رأي للمرحوم العلاّمة الدكتور إدمون نعيم، الذي يشير إلى أنه «سواء كنا في حالة حرب مع إسرائيل بالمعنى القانوني الدولي العام أو لم نكن، إن لبنان، حتى تاريخه، لم يعترف بإسرائيل وفقًا لمنهجية القانون الدولي العام. لذلك، إذا قاضينا إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية وقبلت إسرائيل تلك المقاضاة، ينتج عن هذا الوضع إعتراف الدولة اللبنانية بوجود دولة إسرائيل بالنسبة إلى لبنان»[30].

30 - حروب إسرائيل ضد لبنان، **«حق الدولة اللبنانية بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بمواطنيها بسبب قصف إسرائيل مجمّع عسكري للأمم المتحدة»** - د. إدمون نعيم، المرجع السابق، ص. 201.

4- مراجعة المحاكم الوطنية الأجنبية من قبل لبنانيين يحملون جنسيات أجنبية وفقًا لأحكام إتفاقيات جنيف لناحية الجهة المختصّة بالمحاكمة

إن الاحتكام إلى أحكام اتفاقيات جنيف للعام 1949، أمر ضروري ومنطقي، لكن الموضوع يصطدم بصعوبات ومعوقات على مستوى التطبيق، خصوصًا لناحية التنازع حول صلاحية الدول. لكن لا يمنع من أن تطرق الدولة اللبنانية هذا الباب بمساندة دول صديقة. بداية سنضيء بإيجاز على هذه الاتفاقيات، لننتقل إلى دراسة عواقب عدم احترام هذه الاتفاقيات.

أ- ضوء على مضمون اتفاقيات جنيف

إتفاقيات جينيف أربع، وكلّها مؤرّخة في 12 آب 1949:
الأولى، تتناول «تحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلّحة في الميدان».
الثانية، تتناول «تحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلّحة في البحار».
الثالثة، تتناول «شأن معاملة أسرى الحرب».
الرابعة، تتناول «شأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب».
ضمّ إلى هذه الاتفاقيات بروتوكولان إضافيان في 8 حزيران/يونيو 1977، وبروتوكول ثالث في 8 كانون الأول/ديسمبر 2005:
الأول، يتعلق «بحماية ضحايا المنازعات المسلّحة الدولية».
الثاني، يتعلّق «بحماية ضحايا المنازعات المسلّحة غير الدولية».
الثالث، يتعلّق «بشأن اعتماد شارة مميّزة إضافية».
وقد قام لبنان بعملية التصديق على هذين البروتوكولين الإضافيين (1977)، في 23 تموز/يوليو 1997، أما إسرائيل وحتى تاريخه لم تقم بعملية التصديق عليهما [31].

31- www.icrc.org/WEB/ara/siteara0.nsf/iwpList133/5AE70A585DB2B3DAC1256D960030CCID

ب- عواقب عدم احترام هذه الاتفاقيات في القانون الدولي

كلّ من اتفاقيات جنيف الأربع تتضمّن نصًا صريحًا حول معاقبة مرتكبي المخالفات الجسيمة للاتفاقيات (المادة 49 من الاتفاقية الأولى، المادة 50 من الاتفاقية الثانية، والمادة 129 من الاتفاقية الثالثة، والمادة 146 من الاتفاقية الرابعة)؛

وبما أنها نصوص متشابهة جدًا من حيث المضمون، فسنستعرض مضمون نص المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلّقة بـ «شأن الأشخاص المدنيين في وقت الحرب». فقد جاء في النص:

«تتعهّد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتّخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعّالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، المبيّنة في المادة التالية.

يلتزم كل طرف متعاقد ملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى المحاكمة، أيًا كانت جنسيتهم. وله أيضًا، إذا فضل ذلك، وطبقًا لأحكام تشريعه، أن يسلّمهم إلى طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم ما دامت تتوافر لدى الطرف المذكور أدلّة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص.

على كل طرف متعاقد اتخاذ التدابير اللازمة لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية بخلاف المخالفات الجسيمة المبيّنة في المادة التالية.

وينتفع المتّهمون في جميع الأحوال بضمانات للمحاكمة والدفاع الحرّ لا تقل ملاءمة عن الضمانات المنصوص عنها بالمواد 105 وما بعدها من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب، المؤرّخة في 12 آب/أغسطس 1949.

هذا النص الوارد، يتيح مراجعة المحاكم الوطنية لدى دول أجنبية في جرائم الحرب (المنصوص عنها في اتفاقيات جنيف) التي وقع ضحيتها لبنانيون يحملون جنسيات هذه الدول، مثل دول كندا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا وغيرها من الدول.

إن استحالة تطبيق هذه النصوص تعود لأسباب قانونية وتشريعية وسياسية

ولظروف دولية، وأيضًا لإهمال واضح لهذه الاتفاقيات؛ ويهمّنا أن نشير هنا إلى العوائق القانونية، التي توجد تضاربًا في الصلاحيات ما بين الدول، لناحية الصلاحية الإقليمية والصلاحية الشخصية؛ أما بالنسبة إلى العوائق التشريعية فليست كل الدول مهيّئة تشريعيًا لملاحقة هذه الأنواع من الجرائم. كل ذلك يدعونا للتفتيش عن آليات أخرى محتملة.

إن لبنان، ضحية هذا العدوان الشرس والبربري كما يصفه بعض الصحافيين، عليه أن يطالب الشرعية الدولية بتعويضات تلزم إسرائيل تسديدها تبعًا لمسؤوليتها للقيام بأعمال غير مشروعة، ما يستدعي منا التوقّف حول الآليات المتاحة للمطالبة بالتعويض.

ثالثاً : «الآليات المتاحة للمطالبة بالتعويضات»

إن الآلية القضائية شبه متعثرة حتى لا نقول مقفلة أمام الدولة اللبنانية، ما يستدعي منا التفتيش عن آلية جديدة في القانون الدولي المعاصر.

أ- إستحالة الدولة اللبنانية مبدئيا مقاضاة دولة العدوّ الإسرئيلي أمام محكمة العدل الدولية للمطالبة بالتعويضات

بموجب المادة 36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الملحق أساسًا بميثاق الأمم المتحدة، إن ولاية المحكمة تشمل النظر في جميع المنازعات ذات الطابع القانوني المتكوّنة بين دولتين أو أكثر إذا كان موضوع التنازع يتناول:

- تفسير معاهدة من المعاهدات.
- النظر في أية مسألة من مسائل القانون الدولي.
- تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبتت كانت خرقًا لالتزام دولي.
- «نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولة ومدى هذا التعويض».

وبموجب هذه المادة، إن صلاحية المحكمة في هذا المجال غير ملزمة إلا بقدر

موافقة الأطراف على هذه الصلاحية بحيث تقوم صلاحية المحكمة على أسس ثلاثة: التصريح المنصوص عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة المذكورة، موافقة أطراف النزاع، بنود الصلاحية الواردة في الاتفاقيات الدولية، ولعدم وجود مثل هذا التصريح حاليًا من قبل لبنان وإسرائيل، لذلك لن نأخذ بهذا السبب لربط صلاحية المحكمة.(كما تم شرحه في الفقرة الثالثة من القسم الثاني من هذه الدراسة).

ولما كانت الموافقة الصريحة على عرض الخلاف على المحكمة وفق ما تلحظه الفقرة الأولى من المادة 36 من نظام المحكمة الأساسي، حيث يتوافق الطرفان مسبقًا وبصورة صريحة على إحالة النزاع على المحكمة، ولأن هذا الأمر يبدو مستبعدًا إن لم نقل مستحيلاً؛ وفي حال لجوء لبنان إلى تقديم شكوى أمام هذه المحكمة من دون اتفاق مسبق على صلاحية هذه المحكمة (كموافقة ضمنية على صلاحية المحكمة وفقًا للفقرة 5 من المادة 38 من نظام المحكمة)، سوف يضطر إسرائيل إلى اتخاذ موقف بالنسبة إلى صلاحية المحكمة، ولا نتوقع إلا موقفًا سلبيًا.

لذلك، يمكن للبنان المطالبة بالتعويضات اللازمة، من جراء مقاضاة إسرائيل وفقًا لاتفاقية منع الإبادة الجماعية استنادًا إلى المسؤولية الناتجة عن جرم الإبادة الجماعية.

أما الآلية المستحدثة في القانون الدولي، والتي بواسطتها وحسب رأينا، تعدّى مجلس الأمن كسلطة إجرائية على صلاحيات محكمة العدل الدولية كسلطة قضائية مختصة وفقًا للفقرة (د) من المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة: «نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولة ومدى هذا التعويض».

ب- مطالبة مجلس الأمن بالتدخل وفقًا للفصل السابع وإلزام إسرائيل بالتعويض

إن عنوان الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة: «في ما يتّخذ من الأعمال في

حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان»، أضحى عنوانًا ملتبسًا في القانون الدولي العام، حيث أن مجلس الأمن الدولي يلجأ لهذا الفصل كلما شاء التدخّل، فيقوم بتفسير واسع للفصل السابع دون مراعاة عنوانه الواضح والصريح.

1- إتساع صلاحيات مجلس الأمن إثر التفسير الواسع للفصل السابع

إن إسرائيل إثر عدوانها على لبنان، تتحمّل مسؤولية أفعالها وأعمالها الضارّة وغير المشروعة. وفي هذا الصدد إن مسؤولية دولة إسرائيل ثابتة من خلال توافر عناصر المسؤولية (الفعل غير المشروع، الضرر، والصلة السببية ما بين الفعل غير المشروع وعنصر الضرر...)؛ وفي هذا المجال كل ضرر يقابله موجب للتعويض عنه، وهذا ما أكّدت عليه محكمة العدل الدولية الدائمة (C.P.J.I)، السابقة لمحكمة العدل الدولية، والتي في قرارها الصادر بتاريخ 13 أيلول/سيبتمبر 1928 جراء قضية "Usine de Chorzow"، قد أرست مبدأ المسؤولية والتعويض، حيث جاء في: «إنه يشكّل مبدأ من مباديء القانون الدولي، مفهومًا قانونيًا عامًا، أن كل خرق لتعاقد ما يتضمّن موجب التعويض» [32]. وكذلك المادة 31 من مشروع مواد «لجنة القانون الدولي» (C.D.I.) التي أوضحت أن «الدولة المسؤولة، يقتضي منها أن تقوم بالتعويض عن كامل الضرر الناتج عن الفعل الدولي غير المشروع» [33].

وبناءً عليه، تتحمّل إسرائيل مسؤولية أعمالها غير المشروعة في لبنان، إلا أن الأمر يتطلّب كيفية إلزام إسرائيل القيام بموجباتها للتعويض عن أفعالها غير المشروعة خلافًا للقانون الدولي.

لا يوجد أية سلطة مركزية بإمكانها أن تقرّر «ملاحقات» بوجه دولة أو منظمة دولية، حيث يمكن أن ينسب إليها فعل دولي غير مشروع [34].

-32 **Droit international public**, Nguyen QUOC DINH, Patrick DAILLIER et Alain PELLET, 7ème édition, L.G.D.J., P. 797.

-33 Ibid, p,797

-34 Ibid, p.805

دون أي شك، إن الأمم المتحدة تتمتّع بصلاحيات جبرية قاهرة، تمكّنها من استعمالها لإجبار دولة وإلزامها تنفيذ موجباتها الملقاة على عاتقها في مادّة المسؤولية.

لكن هذا الأمر لا يندرج في نطاق قانون المسؤولية: إنما الموضوع يتعلّق بصون السلم والأمن الدوليين، ولو في هذه الظروف؛

فصدّ وتوقيف الفعل الدولي غير المشروع، أو إلزام الطرف الدولي المسؤول بفعل التعويض عن نتائجه الضارة، يمكن أن يكونا مفروضين، وتحديدًا من قبل مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ ما يعني ذلك وفقًا لآلية التدخّل.

2- مسألة التعويض في حرب العراق/الكويت سابقة جديدة في القانون الدولي العام يحتذى بها

إن قضية احتلال الكويت من قبل العراق تجسّد جيدًا ضبابية هذه الحالة. فالضحيّة المباشرة ليست في موقع يسمح لها بالتصرف أحاديًا أي من تلقاء ذاتها وبمبادرة منفردة منها؛ ليس لها إلا أن تعتمد على التضامن الجماعي في وجه العدوان وعلى الحقوق المعترف بها من قبل الشرعية الدولية.

إن وجود صيغة إجماع سياسي في قضية الكويت التي ارتكزت على التضامن معها، ساهم في تنسيق الآليات الواردة في الميثاق بغية استتباب السلم والأمن الدوليين، وأيضًا والتي تتعلّق بقانون المسؤولية.

وقد ترجمت هذه الخطوة بقرارات صدرت تباعًا عن مجلس الأمن نذكر منها القرارين 674 (1990) و687 (1991)؛

فالقرار الرقم 674 الذي صدر بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 1990 قد نصّ في فقرته الثامنة على:

«(مجلس الأمن) يذكّر العراق بمسؤوليته، بموجب القانون الدولي، عن أي خسائر أو أضرار أو إصابات تنشأ في ما يتعلّق بالكويت والدول الأخرى

ورعاياها وشركاتها، نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت»؛
ويتابع القرار في فقرته التاسعة: «يدعو الدول إلى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلّقة بمطالباتها ومطالبات رعاياها وشركاتها للعراق بجبر الضرر أو التعويض المالي بغية وضع ما قد يتقرّر من ترتيبات وفقًا للقانون الدولي»؛
وانتقالا للقرار الرقم 687 الصادر بتاريخ 3 نيسان/أبريل 1991 عن مجلس الأمن، فهو يؤكّد ما جاء في القرار 674 السالف الذكر لناحية التعويضات ويضيف في فقرته 16 أنه:
«(مجلس الأمن) يؤكّد من جديد أن العراق، دون المساس بديونه والتزاماته الناشئة قبل 7 آب/أغسطس 1990، والتي سيجري تناولها عن طريق الآليات العادية، مسؤول بمقتضى القانون الدولي عن أية خسارة مباشرة أو ضرر مباشر، بما فيها الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية، أو ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها، نتيجة لغزوه واحتلاله غير المشروعين للكويت»؛ والجديد الذي جاء به هذا القرار أنه: سيقرّر إنشاء صندوق لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبات التي تدخل في نطاق الفقرة 16 (السالفة الذكر) وإنشاء لجنة لإدارة الصندوق»؛
هذه السابقة في القانون الدولي العام، وفي غياب أية آلية واضحة وصريحة تمكّن لبنان من الاستفادة من تعويضات يلزم من خلالها ويعاقب من خلالها الدولة المعتدية، عليه أن يلجأ إلى مجلس الأمن لدفعه إلى إصدار قرار من هذا النوع، ويطالب بإنشاء صندوق تعويضات للبنان، وهذا يتطلّب إجماعًا وتضامنًا دوليين مع لبنان، فعلى لبنان أن يحشد دعمًا دوليًا لقضيته وعلى مستوى مجلس الأمن الدولي، خصوصًا وأنه كما ذكرنا سابقًا أن لا لبنان ولا إسرائيل قد صرّحا بقبول ولاية محكمة العدل الدولية، التي يمكن لو تقاضى الطرفان أمامها أن تحكم بالمسؤولية وتقرّر التعويضات (وفقا للبند «د» من المادة 36).
ولا يمنع من أن يطالب لبنان عبر مجلس الأمن بتعويضات تتعلّق بملف المياه

التي استغلّت خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي وخصوصًا مياه الليطاني، حيث أن الدولة اللبنانية مدعوة لإنجاز «ملف المياه» لتقديمه في الوقت المناسب، خصوصًا أن هذا الفعل الضار غير المشروع يشكل انتهاكًا للسيادة اللبنانية حيث يتم الاستيلاء على موارد طبيعية لدولة مجاورة.

خلاصة:

من خلال ما أوردناه في هذه الدراسة الموجزة، يتضح لنا أن لبنان مقيّد بكمّاشة مجلس الأمن الدولي، والخوف كل الخوف وفي حال إجراء محاكمة جنائية دولية لمجرمي حرب 12 تموز أن تمتد هذه المحاكم لتطال لبنانيين وآخرين من جنسيات مختلفة شاركوا مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في هذا العدوان؛ ففي هذه الحالة تكون المحاكمة الدولية بابًا يستفاد منه لتسجيل أرباح سياسية وتنتفي أهداف المحكمة الأساسية؛

إن ما سيحصل في المستقبل القريب، أرجّح أن مصيره سيكون مثلما حصل من جرّاء «مجزرة قانا العام 1996»، حيث اقتصر الأمر على محاكمة إعلانية إعلامية من جراء موجات الاستنكار ولم نتذكر قانا إلاّ في عدوان 12 تموز 2006 ووقوع المجازر. إن المجتمع الدولي لم يتخذ يومها إجراءات جديّة تؤدي إلى معاقبة المرتكبين حتى تشكل رادعًا للمستقبل لعدم تكرار أفعال شنيعة ومخالفات جسيمة مشابهة.

على الدولة اللبنانية أن تكون حذرة جدًا في هذا الموضوع، خصوصًا أن المحاكمات الدولية لا تعتدّ بالصفة الرسمية لمرتكبي الجريمة ولا تميّز بين مواطن وآخر تبعًا لموقعه، وهذا ما أكدت عليه المادة 27 من نظام روما [35] ونظامي المحاكم الجنائية الدولية الخاصة ليوغوسلافيا السابقة [36] ورواندا؛

إن مسؤولين سياسيين سيقوا ويساقون إلى المحاكم الدولية لمعاقبتهم

35- Article 27 (Statut de Rome): "Le présent Statut s'applique à tous de manière égale, sans aucune distinction fondée sur la qualité officielle..."

36- Article 7, alinéa 2 (Statut TPIY).

(الرئيس اليوغوسلافي السابق سلوبودان ميلوزيفيش) (Slobodan MILOSEVIC) مع مجموعة كبيرة من القادة العسكريين، جرت محاكمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية الخاصة ليوغوسلافيا السابقة؛ الرئيس الليبيري السابق شارل تايلور (Charles TAYLOR) أوقف واتّهم من قبل المحكمة الجنائية الخاصة لسيراليون، وهناك قيادات كثيرة تمّت ملاحقتها ومحاكمتها ولسنا في صدد تعدادها.

لكننا نشير إلى أن محكمة العدل الدولية وفي قرار صادر عنها بتاريخ 14 شباط/فبراير 2002 [37]، أي بتاريخ سابق لدخول نظام روما موضع التنفيذ، قد اعتبرت أن الحصانات الممنوحة بمقتضى القانون الدولي بما فيها تلك الممنوحة لوزراء الشؤون الخارجية تظل سارية أمام المحاكم في أية دولة أجنبية حتى وإن كانت تلك المحاكم تتمتّع باختصاص جنائي أوسع نطاقًا على أساس مختلف المعاهدات الدولية بشأن المنع والمعاقبة على الجرائم الخطرة.

ليس هنالك من نظام خاص للمحاكم الجنائية الدولية الخاصة، فكل منها تنظر بنوع معيّن من الجرائم (محكمة يوغوسلافيا تنظر في الجرائم الجسيمة لاتفاقيات جنيف، وفي قواعد الحرب، وفي الجرائم ضد الإنسانية، وفي الإبادة الجماعية؛ في حين أن محكمة رواندا تنظر في انتهاكات المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف والبروتوكولين الملحقين، إضافة إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية) كما تنظر في جرائم إرتكبت في حقبات مختلفة (محكمة يوغوسلافيا: تنظر في الجرائم المرتكبة على الإقليم اليوغوسلافي منذ العام 1991؛ في حين أن محكمة رواندا تنظر في الجرائم المرتكبة ما بين كانون الثاني وآخر كانون الأول من العام 1994)؛ أما الغرف الاستثنائية لكمبوديا المنشأة العام 2001، فهي صالحة للنظر بجرائم الإبادة الجماعية ما بين سنة 1975 و1979 [38].

وبذلك نستخلص أن المحاكم الجنائية الدولية أو ذات الطابع الدولي هي

-37 CIJ, N'Dombassi (Congo c. Belgique), 14 Février 2002
-38 Yann KERBRAT, Op. Cit., p.264

كطبق سلطة (Bol de salade) يمكنك أن تضيف إليه ما تشاء من خضار وتوابل، وفي تفسيرنا القانوني للأمر، الصلاحيات الوظيفية والمكانية والموضوعية الواسعة التي يمكن أن تعطى لهذه المحاكم، والصلاحيات الخارقة التي تعطى أيضًا للمدعين العامين في هذه المحاكم؛ فبموجب هذه الصلاحيات الخارقة يمكن للمدعي العام أن يدعي على أي شخص كان ومهما علا شأنه، أكان محرّضًا أو مشاركًا أو متدخلاً أو مرتكبًا الجرم أو تدور حوله شبهات.

وهنا تبرز خطورة دور مجلس الأمن في هذه المحاكم مخافة ألا تستعمل كأداة انتقامية سياسية لمقاضاة قيادات في الدول المعادية للعدوّ الإسرائيلي، وتكون ذريعة لتوسيع نطاق العملية وعندها تنقلب الأدوار، خصوصًا وأن العدوّ الإسرائيلي إعتاد تلفيق الذرائع، وللأسف ينجح غالبًا في إقناع عدد من الدول النافذة.

إن إنشاء هذه المحاكم وحقبات الادّعاء والاتّهام والتوقيف والمحاكمة والمعاقبة كلها تتطلّب وقتًا يسيرًا ومالاً وفيرًا (أنشئت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة ليوغوسلافيا السابقة منذ 13 عامًا وما تزال المحاكمات جارية وقد لا تنتهي في وقت قريب) فحذار من الوقوع في وحول مستنقعات المحاكم الجنائية الدولية، خصوصًا أن عدوان 12 تموز يرتدي الطابع الإقليمي!

إن لبنان، عليه أن يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته، وأن يخلق إجماعًا حول مشاكله عبر إبراز الانتهاكات الإسرائيلية لمباديء الشرعية الدولية والقانون الدولي. إن الإجماع الدولي وحده يسمح للبنان بحلّ مشاكله من خلال الأمم المتحدة، التي اتسعت صلاحياتها بفعل الممارسة والاجتهاد؛ فعلى الأقل على المجتمع الدولي أن يقرّ للبنان بتعويضات أقلّه كونه ضحية صراعات إقليمية ودولية.

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

تظهر الأحداث الأخيرة التي جرت في لبنان أن الإتحاد الأوروبي يلعب دورًا كبيرًا جدًا في حلّ النزاع الإسرائيلي العربي. من هنا كان تطوّر بناء الإتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة مُنطبعًا بنوعٍ جديدٍ من العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، على ضوء التطوّرات الحاصلة في الساحة الدولية، وفي الشرق الأوسط بصورة عامّة وبوجه الأخصّ في لبنان.

كما يسعى الباحث بالدرجة الأولى أن يبيّن من خلال هذه الدراسة العلاقة التي تربط الإتحاد الأوروبي بالشرق الأوسط بصورة عامّة وبلبنان بوجه الأخصّ، ويظهر إمكانيّات إحلال السلام، لا سيّما من الناحية السياسية والإقتصادية. وفي النهاية، يشدّد الباحث على الدور الذي يمكن أن يلعبه الإتحاد الأوروبي في إحياء مسيرة السلام بطريقة إيجابية.

من الأوجه الخادعة لإكمال الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP) ان للاتحاد الأوروبي الآن شراكة مع كل دولة كانت في الماضي جزءاً من الإمبراطورية الرومانية، باستثناء ليبيا، وما استولت عليه طروادة.

أما اساس الافتقار إلى الثقة بين دول (EMP)، فيعتمد على الإختلافات في التعريف والقدرة على الفهم التي تعتري السياسات والتطلعات الأمنية.

وبالنسبة إلى النزاع في الشرق الأوسط لا تتماشى المفاهيم والتطلعات الأمنية في العالم العربي مع مفاهيم الإتحاد الأوروبي، إذ يفهم العرب دور أوروبا في النزاع في الشرق الأوسط كسياسية غير متوازنة لصالح إسرائيل، بينما ترى إسرائيل أن الأوروبيين غير مساندين لأسس إسرائيل. والفرق بين الثقافة الأمنية العربية والأخرى الأوروبية يقلّص إمكان تحول التعاون الإقليمي إلى عقبة كبيرة أمام الشراكة الأوروبية المتوسطية.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، هناك صعوبات حاسمة تمنع التقدم في هذه المسيرة. ويمكن تصنيف هذه المشاكل في ثلاث فئات رئيسية: انعدام تناسق مؤسسي، وقضايا التعريف والإدراك، وتدخل متعدد الطرف في المنطقة.

وخلاصة، تفترض الأبحاث المحققة بمعظمها أنه، إذا اعتبرت التعقيدات الأمنية كبنى، فإن المفاعيل أو التغيرات البنيوية ستحدد النتائج.

ومشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية، ببنية أكثر توازنًا واعتدالاً، يستطيع أن يحقق وحسب مساهمة تفاعلية وبناء مصالح ومفاهيم مشتركة، ويؤدي بذلك إلى الاسترخاء المقصود للمشاكل الأمنية.

شرف. تضحية. وفاء

شرف. تضحية. وفاء

Antonios ABU KACEM

Les méchanismes légaux pour poursuivre et juger les responsables des crimes de l'offensive du 12 juillet: «Un nouveau rôle législatif pour le Conseil de Sécurité, principal acteur de la mobilisation des poursuites criminelles internationales et de la ratification des indemnités»

Le siècle dernier a connu des guerres violentes mondiales, régionales et locales. Le début du 21ème siècle a été particulièrement sanglant et marqué par de nouveaux types de crimes, d'incidents et de guerres dont les objectifs n'étaient pas clairs. De plus, de nouveaux horizons se sont ouverts sans aucun empêchement moral ou légal. A ce moment particulier, la non efficacité du droit international dans la résolution des conflits internationaux est clairement apparue ; le Conseil de Sécurité a alors adopté une nouvelle méthode de travail mettant l'accent sur les méchanismes d'intervention en vertu du Chapitre 7 de la Chartre des Nations Unies.

Au cours de l'offensive du 12 juillet, le Liban est devenu le théâtre sanglant de plusieurs crimes en l'absence de tout empêchement moral ou légal pour arrêter l'effusion de sang ; néanmoins, ce n'est pas la première fois que le Liban affronte cette siuation de guerre.

Dans cette étude, le chercheur a décrit, dans un premier temps, les crimes commis à la suite de l'offensive du 12 juillet en vue d'étudier, dans un deuxième temps, les différents méchanismes légaux qui pourraient être utilisés pour le jugement des responsables de ces crimes. Néanmoins, la question suivante résume la problématique la plus importante de cette étude: « Le Liban d'aujourd'hui peut-il, ou lui est-il permis, de demander la poursuite et le jugement des criminels qui ont agi contre lui et son peuple ne serait ce qu'une seule fois au cours de l'histoire ? Le principe « d'impunité » restera-t-il appliqué au Liban, voire partout au monde, sur le compte des innocents?

Dr. Talal ATRISSI

Les répercussions régionales de la guerre israélienne contre le Liban

A la veille de la guerre israélienne menée contre le Liban, la majorité des chercheurs et analystes dirigeaient leurs regards dans plus d'une direction afin de savoir où en étaient les Etats-Unis dans leur projet du «nouveau Moyen-Orient» voulu à la suite du 11 september 2001.

L'opiniâtreté américaine à refuser d'admettre l'échec en Irak apparaît parfaitement logique dans le cadre des prévisions des nouveaux conservateurs concernant le Moyen-Orient qui devrait, selon leur abondante littérature, être débarassé des régimes tyranniques.

En effet, le fait d'admettre cet échec conduirait à admettre l'échec en Afghanistan où les Talibans, cinq ans après la chute de leur régime, ont progressivement repris leurs opérations contre les Forces américaines.
En ce qui concerne la Palestine, la situation ne paraît pas bien meilleure ou plus proche du projet du « nouveau Moyen-Orient » tel que conçu par les nouvaux conservateurs.

Cette dernière guerre sur le Liban ne différait pas vraiment de tant d'autres en matière de répercussions régionales, alors qu'à l'intérieur même du Liban, il existe des points de vue divergents sur les répercussions politiques et militaires de cette guerre.

Ce qui semble inquiétant, ce sont les pressions continues exercées par les américains en vue de barrer la voie pour tout règlement, notamment entre l'Europe et l'Iran, ce qui veut dire du point de vue américain accélérer la mise en place de sanctions en vue de préparer une guerre qui pourrait embraser toute la région. Cette forte inclination de l'administration américaine à déclencher la guerre ne pourrait être endiguer que par le rôle efficace de l'Union Européenne (tel est le cas dans les négociations avec l'Iran). L'Europe sera-t-elle capable de réaliser cette mission historique ? Les Etats-Unis la laisseront-elle faire ?

Telles sont les questions dont les réponses définiront l'avenir du «nouveau Moyen-Orient».

Dr. Nassim EL KHOURY

La sixiéme guerre entre «la culture de l'attente» et l'idée de «la fin du monde»

Comment un grand nombre de libanais, d'arabes, de juifs et le monde pourront être convaicus qu'Israël est devenu un état soumis à la défaite comme le reste des pays qui ont subi des guerres?

Quelles sont les répercussions de la guerre du 12 juillet 2006 sur Israël, le Liban et le monde?

Quelles sont les étendues objectives et religieuses de ce conflit qui a constitué un stade important pour en tirer les lecons?
Quelle est la dimension de ce tremblement qui a touché la société israélienne, qui resta intacte depuis son établissement sur le territoire de la Palestine?
Est-ce que les évennements qui ont eu lieu visent exclusivement le Hezbollah et non pas le liban?

Pourquoi l'armée israélienne a été amenée à l'interieur des villes, et quelle était l'importance de mettre l'accent sur les pertes humaines dans la bataille et l'assimilation des frappes de feu?

Toutes ces questions, dont la réponse émane de l'interrogation, tout comme des milliers d'autres questions militaires, techniques, scientifiques et psychiques sont posées aujourd'hui, et seront posées pour longtemps chez tous les partis concernés par ce conflit.
Le chercheur évoque dans son étude, l'idée liée au sens véritable de la victoire divine et quel lien existe-t-il entre le nom du Hezbollah et celui de Nasrallah ?
Est-il possible que les combattants de Dieu connaissent la défaite et que Dieu offre l'aide à un parti combattant?

Comment peut-on comprendre cette étendue religieuse fondamentale et forte qui renforce la tenacité et l'héroïsme? Évoquer le sens de la victoire divine nous mène à parler de l'idée, qui a hanté la pensée des musulmans, c'est l'attente de l'Imam el Mahdi.
Quel lien existe-t-il entre la mort inévitable et l'immortalité impossible?
Plusieurs sont les questions qui intriguent l'humanité, quelque soient l'espace et le temps, et tous sont incapables d'affronter la mort.

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

La politique étrangère iranienne

25 ans après l'établissement de la République Islamique en Iran, les dernières élections présidentielles et celles du conseil viennent pour confirmer que l'ideologie islamique adoptée par l'Imam El Khomeiny, comme étant la source principale de l'orientation politique et sociale, est toujous viable et que les forces qui la soutiennent sont capables de la protéger contre les dangers qui la menacent à l'intérieur, comme à l'extérieur.

Après la récupération du pouvoir par les conservateurs, une nouvelle tendance surgissa pour adopter une politique ferme qui vient remplacer la politique réaliste proclamée par Hachimi Rafsanjani ou les idées de réforme que Mohamad Khatami a essayé d'appliquer.

Il paraît actuellement que le pouvoir conservateur dirigé par Ahmadi Nijad, commence à présenter une nouvelle phase du pouvoir « rigoriste » connu quand El Khomeiny était au pouvoir, surtout au niveau de la politique étrangère. Par ses déclarations évoquées suite à son élection, Ahmadi Nigad, apparaît qu'il oeuvrait à adopter une politique étrangère rigoriste surtout en ce qui concerne le programme nucléaire de l'Iran et sa position vis à vis Israël.

Afin d'identifier et de comprendre les options valables de la politique étrangère iranienne, ses initiatives et son approche vis à vis l'interêt suprême de la nation iranienne selon les ambitions politiques de la république islamique, il est indispensable d'étudier et d' analyser les ressources qui pourront constituer la base fondamentale de cette politique extérieure.

menacée de toutes parts? Est-elle encore à la recherche de moyens qui obligeraient l'Etat Hébreu à renoncer à sa politique expansionniste? L'Europe pourrait-elle, donc, apporter une contribution décisive afin d'être un acteur et non médiateur à la solution du conflit israélo-arabe?

sécurité présuppose, outre la séparation des combattants, la mise en application de la souveraineté interne et externe du gouvernement libanais élu, sans préciser «comment» cela pourrait se faire avec un Hezbollah politiquement renforcé et militairement supérieur aux forces militaires libanaises.

Toute tentative de désarmement du Hezbollah par les forces de l'ONU signifierait une guerre contre le Hezbollah (et avec la Syrie et l'Iran en arrière-plan), une tâche qu'elles sont incapables d'accomplir. Mais si l'ONU et l'Europe devaient se résigner au rôle de simples observateurs au Liban, elles perdraient toute crédibilité. En outre, il y a fort à parier qu'au bout de quelques mois, les soldats de l'ONU se retrouveraient à nouveau entre les lignes de tirs ennemis. La mission devra par conséquent marcher sur des œufs pour mener à bien son solide mandat de stabilisation du pays. Le risque d'échec sera constant et le risque militaire élevé. Pourtant, vu la situation, il n'existe pas de meilleure solution. Étant donnés les risques encourus par ses soldats, l'Europe sera forcée d'influencer et même d'apporter de manière active des changements stratégiques à l'environnement politique dans tout le Moyen-Orient.

Quoiqu'il en soit, les Arabes tentent d'arracher à Israël un engagement à accepter les frontières de 1967 pour pouvoir relancer le processus de paix, selon l'initiative du roi Abdallah ben Abdoul Aziz prise à Beyrouth lors du sommet des chefs des Etats Arabes en 2002. Après la guerre du Liban, les régimes arabes se sont retrouvés dans une situation embarrassante en raison du blocage du processus de paix et cherchent un quelconque moyen pour le relancer.

Toutefois, n'est-il pas temps que l'Union européenne pèse de tout son poids et vienne à la rescousse d'une paix ébranlée et

des multiples aspects à prendre en compte, et à intégrer dans des démarches cohérentes et non partisanes.

2- Un rôle de bons offices permanent et une présence active dans toutes les étapes des négociations économiques dans la région.

3- Une participation effective, technique et financière à la réalisation des programmes adoptés[25].

Conclusion

Faut-il insister davantage sur le rôle que pourra jouer l'Union européenne, dans la reprise des négociations, que nous espérons positive, du processus de paix. Le Moyen-Orient se définit aujourd'hui par trois conflits centraux: le conflit israélo-arabe, la guerre en Irak et la crise iranienne. La fusion du programme nucléaire iranien (et des ambitions régionales iraniennes) et de la situation en Irak ainsi que du Hezbollah au Liban débouchera sur un «nouveau Moyen-Orient» qui, selon toute probabilité, provoquera une confrontation majeure. Cela impliquerait bien davantage que les acteurs et conflits régionaux habituels. La guerre au Liban a abondamment démontré jusqu'où ce dangereux état de choses a déjà progressé. La mission au Liban est à haut risque pour les forces de l'ONU et pour l'Europe en particulier. La guerre n'a pas provoqué de vraie décision. Ni le Hezbollah, ni la Syrie, et encore moins l'Iran, n'ont intérêt dans le succès de la mission de l'ONU. La résolution du Conseil de

25 Par ailleurs, le président du Parlement européen Josep Borrell achevait une visite de "solidarité" de deux jours dans le pays du Cèdre, dévasté par 34 jours de guerre entre le 12 juillet et le 14 août. Il devait assurer les dirigeants libanais du "soutien de l'Union européenne qui a octroyé une aide 107 millions d'euros, hors contributions directes des Etats membres", pour la reconstruction du pays.

palestiniens, les conditions du développement économique, la mise en place de structures démocratiques et d'une autorité palestinienne responsable devant ses mandants. Pour l'Europe, "l'amélioration des conditions de vie des Palestiniens est la meilleure garantie de sécurité à long terme pour Israël".

En effet, l'avenir de la région dépendra largement de sa capacité à traiter un certain nombre de problèmes qui doivent répondre à une démarche coordonnée et ne peuvent être résolus que par l'intérêt commun, qui postule souvent l'acceptation de compromis.

La question de l'eau est vitale dans une région qui constitue l'un des enjeux majeurs de la négociation pour la paix.
Les transports constituent un deuxième domaine de mise en oeuvre d'un projet, susceptible de renforcer le potentiel de la région.

L'environnement constitue un autre domaine privilégié de la future coopération régionale, soutenu par les partenaires extérieurs du processus de paix, par exemple par l'Union européenne.

La région peut jouer un rôle de lien privilégié de transit et de rencontre, carrefour d'activités, entre des services financiers et commerciaux, etc.

Ces questions pertinentes, qui relèvent de la coopération entre les pays de la région, s'inscrit dans une logique de paix. Les modalités d'une initiative européenne, dans laquelle la France aurait un rôle particulièrement important à jouer, devraient prendre trois formes:

1- Des propositions et des coordinations réalisant la synthèse

une allusion aux liens entre le Hamas d'une part, la Syrie et l'Iran d'autre part.

Mais il est évident que la solution définitive pour le sud Liban ne peut être que globale. En effet les négociations sur le Golan seront capitales pour une avancée décisive vers l'établissement juste et durable de la paix dans la région. Faut-il parler ici de Jérusalem ? A mon avis pas pour l'instant. C'est un problème qui ne pourrait être traité que dans un fort long délai. Alors, mais alors seulement, nous pourrons envisager efficacement les perspectives économiques[25].

Pour une coopération régionale?

L'Association européenne de libre-échange revendique une limitation du rôle de l'Europe, coupable à ses yeux de trop de connivences avec les pays arabes et avec l'OLP. Mais pour l'Europe, cet engagement correspond aussi à une thématique fondamentale; la sécurité de la région ne peut se fonder que sur la paix, la coopération régionale et le développement économique.

C'est dans cet esprit, d'ailleurs, que l'Europe avança le projet d'une zone de libre-échange israélo-arabe calqué sur le modèle européen, dans le cadre d'un partenariat euro méditerranéen, sachant que l'Europe, principal bâilleur de fonds des pays tiers méditerranéens, entend toujours encourager l'avancée vers la paix dans cette région, en favorisant, à la fois l'amélioration de la situation économique et sociale dans les territoires

24 Née en 2002 de la volonté de développer un espace de prospérité et de stabilité aux frontières de l'UE élargie, la politique européenne de voisinage vise à renforcer la coopération politique, sécuritaire, économique et culturelle entre l'UE et ses nouveaux voisins immédiats ou proches. A l'origine destinée aux nouveaux voisins de l'Est, puis étendue aux pays du Sud de la Méditerranée (Maroc, Algérie, Tunisie, Libye, Egypte, Israël, Autorité palestinienne, Liban, Jordanie, Syrie) à la demande de la France, cette initiative s'est développée à compter de 2003.

Etats"[21]. Dans ce contexte, l'Égypte va proposer devant l'ONU d'inverser le calendrier établi par la «feuille de route» pour définir au préalable les frontières du futur État palestinien et relancer ensuite les négociations israélo-palestiniennes sur les modalités de son établissement[22].

Actuellement dans l'impasse, ce plan prévoyerait plusieurs étapes de négociations menant à l'établissement, en 2005, d'un État palestinien aux côtés d'Israël. Le chef de la diplomatie égyptienne, Ahmad Aboul Gheit, a multiplié ces derniers jours des déclarations appelant à un accord sur « la conclusion de la "feuille de route" », c'est-à-dire sur «les frontières du futur État palestinien». La "feuille de route" doit avoir une conclusion qui ne peut être que la création de l'État palestinien. Il faut se mettre d'accord sur le concept et les frontières de cet État et négocier ensuite les moyens de réaliser ce but[23]. Tout le monde doit œuvrer à la réalisation du but définitif du processus de paix, à savoir l'établissement d'un Etat palestinien.

Le Caire souhaite également la mise en place d'un gouvernement d'union nationale palestinien sur la base d'un accord clair sur la ligne à adopter vis-à-vis d'Israël pour pouvoir relancer le processus de paix. Critiquant implicitement le Hamas, M. Aboul Gheit a appelé au réalisme politique. Il faut assurer l'indépendance de la décision palestinienne et il ne faut permettre à aucune partie étrangère, qu'elle soit arabe ou régionale, d'intervenir dans cette décision, a-t-il poursuivi, dans

21 Toujours mercredi, dans la nuit du 14 septembre 2006, le président américain, George W. Bush, a réaffirmé son engagement en faveur de la sécurité d'Israël et s'est entretenu des «menaces» iraniennes et syriennes avec la ministre israélienne des Affaires étrangères, Tzipi Livni, selon la Maison-Blanche.
22 L'Orient-lejour, le 16 septembre 2006.
23 Ibid.

surveillance de la frontière syro-libanaise conjointement avec les forces de Damas»[18]. Le président du Conseil italien Romano Prodi avait annoncé s'être mis d'accord avec le président syrien Bechar el Assad pour "un effort conjoint de l'Union européenne pour aider et former les forces syriennes contrôlant la frontière". Il a précisé que le projet impliquerait des personnels non armés, vêtus en civil. L'ONU, par ailleurs, a demandé la sécurisation de cette frontière pour éviter tout trafic d'armes destiné aux combattants du Hezbollah, via la Syrie[19].

Damas a rejeté avec véhémence le déploiement de Casques bleus armés du côté libanais de sa frontière, le président Bachar El Assad affirmant qu'il le considérerait comme une agression contre son pays. Il a en revanche promis d'augmenter les patrouilles syriennes sur la frontière et de travailler conjointement avec les Libanais pour faire respecter l'embargo sur les armes[20].

D'autre part, la ministre israélienne des Affaires étrangères a estimé qu'il était "grand temps" de renouer le dialogue avec les Palestiniens en ajoutant qu'aucune condition préalable ne devait être fixée à une rencontre avec le président Mahmoud Abbas. Mais Tzipi Livni a ajouté que l'Autorité palestinienne ne devait pas nourrir d'attentes particulières, comme la libération de prisonniers palestiniens détenus en Israël, à moins que le caporal israélien soit relâché par le commando qui l'a enlevé le 25 juin 2006. "Il serait grand temps que nous trouvions un moyen de discuter avec les Palestiniens et avec le président Mahmoud Abbas, afin de déterminer s'il est possible ou non de lancer un processus qui puisse aboutir à l'avenir à une solution à deux

18 Agence France Presse, 15 septembre 2006.
19 Ibid.
20 Ibid.

sincère et durable coopération, tant politique qu'économique. Dans l'ensemble, il y a un consensus dans l'Union européenne pour l'existence d'un Etat palestinien, prévu d'ailleurs par l'accord d'Oslo. Dans la réalité, deux éléments, entre autres, avaient montré que l'Autorité palestinienne en 1999 portait pleinement son nom et constituait donc de fait un Etat :

1- L'acceptation par Arafat de ne pas proclamer l'Etat palestinien, le 4 mai 1999, comme prévu par les accords;
2- Le calme remarquable, qui a perduré dans les territoires occupés et à Gaza, lors des élections israéliennes, qui ont donné la victoire aux travaillistes.

N'oublions pas la crédibilité gagnée par la résistance islamique, peut être, Elle était bien perçue à travers le retrait de la ville Chrétienne de Jezzine de l'armée du sud Liban (ALS), alliée d'Israël, qui sans doute a été un test piège. Cet événement ponctuel a fait l'objet d'une attention toute particulière des autorités libanaises et du Hezbollah. On a observé que ce parti a évité toute tentative de bouleversement confessionnel dans cette localité. Il est également important de lire attentivement la position politique de la résistance islamique lors du retrait de l'armée israélienne du territoire libanais, le 25 mai 2000. Les fermes de Chabaa restent un litige dangereux, qui pourrait rallumer les hostilités entre la résistance et les Israéliens. Sans aucun doute cela aurait des conséquences sur toute la région du Moyen-Orient[17]. Aujourd'hui, l'Europe tente de dégager une position non seulement au sud Liban, mais avec la frontière syrienne. Selon l'Agence France presse, «Les chefs de la diplomatie européenne se penchent sur un projet italien de

17 W.Arbid, « L'UE, le Moyen-Orient et le Liban : perspectives d'avenir », in L'UE et le Liban, Ed. Al Maha, Beyrouth, 2001.

l'ONU, tandis que le sud, en voie d'explosion démographique, passerait de 200 millions à 340 millions d'habitants en 2020[15]. Ce partenariat global fondé sur des volets politiques, économiques et culturels, a offert une perspective de stabilisation et de développement de la région suffisamment attractive pour rassembler, pour la première fois, autour de cet objectif israélo-palestinien, les Européens et les Méditerranéens. Le blocage du processus de paix israélo-palestinien peut-il enrayer la dynamique du processus de Barcelone?

L'Union européenne, qui a réussi à définir une position commune sur le processus de paix, souhaite contribuer au bon déroulement des négociations, dans la mesure où son assistance financière aux autorités palestiniennes et à l'ensemble de la région a fortement soutenu ce processus. Toutefois, en reconnaissant le rôle prépondérant des Etats-Unis dans ce processus, et malgré la désignation à cette fin d'un envoyé spécial, l'influence de l'Union européenne n'est manifestement pas à la mesure de son assistance[16].

L'Europe est-elle un acteur viable pour une solution globale?

Que signifie la paix au Moyen-Orient? La paix ne signifie pas un plus, c'est une transformation complète et radicale de la situation internationale de la région. Cela implique la création d'un Etat nouveau (Palestine) et la reconnaissance complète d'un autre Etat (Israël), avec la complète satisfaction territoriale du Liban (sud Liban) et de la Syrie (le Golan). Cela suppose des liens de confiance entre tous les Etats de la région et l'ouverture d'une

15 W.Arbid et J.Thobie, L'UE et le Liban, éd. Al Maha, Beyrouth 2001.
16 Ibid.

Quelles que soient les étapes du progrès du processus de paix réanimé, toute initiative économique et politique sérieuse exige d'abord l'abandon complet des rapports de violence entre Israéliens et Palestiniens et l'instauration d'un véritable climat de paix entre les deux peuples. Pour notre part, nous n'envisageons pas de commenter une situation qui se perpétuerait sur la base du statu quo de la non-existence d'un Etat palestinien; cette paix partielle et boiteuse correspondrait à une logique qui ne relève pas d'une perspective d'avenir.

Un certain nombre d'hypothèses fortes sont à retenir concernant la démarche à proposer pour la construction politique et économique de la région, une fois la paix restaurée. La paix ne signifie pas seulement un bouleversement total des relations entre les pays arabes et Israël, y compris l'Egypte, qui pourrait passer de la froideur méfiante au partenariat. L'Union européenne, au fur et à mesure de ses déclarations sur le sujet - Venise en 1980, Madrid en 1991 ou celle de la conférence euro méditerranéenne de Barcelone en 1995, Malte en 1996, Amsterdam en 1997 et Cardiff en 1998 - a montré une évolution prudente et déterminée, marquée par la nomination d'un envoyé spécial pour le processus de paix en 1996. Si l'intervention politique de l'Union européenne reste nécessairement limitée (participation aux accords d'Hébron en 1998), l'effort économique en revanche est d'envergure.

Notons que la conférence de Barcelone, de novembre 1995, a établi un partenariat entre l'Union européenne et douze pays méditerranéens, pour éliminer le risque d'instabilité qui menace le bassin méditerranéen, entre un nord riche et vieux et un sud pauvre et jeune. Le Nord, en voie d'implosion démographique, passerait de 375 millions d'habitants en 2000 à 370 millions en 2020 et à 333 millions, selon les projections démographiques de

de route a entraîné, en effet, une perte de légitimité du Fatah, également à cause de la déliquescence de l'esprit (sinon de la lettre) du dernier plan de paix international. La fameuse «Feuille de route», dont l'esprit est en effet mort depuis que le gouvernement d'Ariel Sharon a opté pour l'action unilatérale, incarnée par le désengagement des colonies de la bande de Gaza et de quelques colonies isolées de Cisjordanie, à l'été 2005, et par la construction de la «Barrière de sécurité».

Ce choix stratégique a entraîné à la fois l'humiliation (du Fatah) de l'Autorité Palestinienne, déchue de facto de son rôle de partenaire officiel du règlement du Conflit, et la légitimation du Hamas, qui a bien sûr présenté le retrait des colonies de Gaza comme sa victoire. Le Hamas qui entre-temps était propulsé au pouvoir municipal au cours de l'année 2005.

On assiste à une paralysie pratiquement totale du processus de paix. Peut-on dire, après le succès du parti Qadima aux élections israéliennes, que la voie est ouverte vers une reprise d'escalades militaires dans la région, ou bien vers des pourparlers dans le cadre d'une conférence internationale? Un certain nombre d'interventions des responsables de la région laissent à penser que, quoiqu'il en soit, quelque chose va bouger ; l'évacuation du sud Liban après l'agression israélienne en est un signe annonciateur. Outre cette question du sud Liban, le problème du Golan s'inscrit dans le nouvel ordre stratégique, depuis la fin de la guerre du Golfe.

La création de l'Etat palestinien est sans doute le plus urgent, afin d'arrêter les escalades de la violence dans les territoires. Le problème de Jérusalem pourrait être l'objet de nouvelles négociations, qui ne peuvent être que globales, car ce problème s'inscrit dans une plus large discussion entre les trois religions.

Israël, la paix est et sans doute restera fragile. Quelque soit la modalité des progrès du processus de paix, toute initiative économique sérieuse exige l'abandon complet des rapports de belligérance et l'instauration d'un climat de paix véritable et non révisable entre les Etats de la région, qui doivent reconnaître un Etat souverain palestinien. Toutefois, le véritable danger au Moyen-Orient ne réside pas tant dans la rupture d'un processus de paix. La paix apparaît aujourd'hui menacée. En revanche, la vraie menace demeure dans le risque d'une guerre menée par l'armée israélienne contre la population Palestinienne à Gaza et dans le territoire occupé.

Faut-il songer à restaurer la paix gelée sans un accord de coopération et l'arrêt immédiat des hostilités exercées par l'armée israélienne contre les populations civiles des territoires palestiniens et même libanais? La haine peut-être sera réduite par la mise en place d'une zone de coopération qui, d'une certaine manière, contournerait l'épine palestinienne pour se déployer en une stabilité économique prometteuse. A cet égard, la politique américaine dans cette zone, dont la conférence de Casablanca est la manifestation la plus évidente, semble s'inscrire dans un schéma que pourrait ne pas renier une partie de la classe politique en Israël. Il y a donc un devoir très sérieux de vigilance de la part de l'Europe, afin de ne pas laisser le peuple palestinien au bord de la marginalisation, car les injustices d'aujourd'hui feront le lit des violences de demain.

La situation du gouvernement d'Ismail Hanieh, à l'heure actuelle privé de ressources et de moyens, est confrontée à une contestation populaire qui trouve sa légitimité dans la frustration d'une population qui n'a vu aucun changement dans sa situation depuis la création de l'Autorité palestinienne; c'est une situation très inquiétante. L'impasse politique de la Feuille

L'ancien ministre allemand Joschka FISHER nous rappelle encore une fois: «Avec sa décision en faveur de la mission au Liban, l'UE a franchi un Rubicon militaire. Elle doit à présent soutenir son poids croissant au Moyen-Orient à l'aide d'initiatives politiques. Celles-ci doivent inclure trois éléments-clés: une solution négociée pour la Syrie, la reprise de négociations entre Israël et les Palestiniens, et un accord stratégique commun avec les Etats-Unis, quant à la stratégie politique occidentale dans la région (qui concerne le désaccord le plus dangereux de la région, l'Iran)»[14]. Cette approche commune constituera le défi essentiel pour l'avenir des relations transatlantiques. Pour l'Europe et ses soldats, l'enjeu au Liban est très important. Il s'agit des intérêts vitaux de l'Europe. La guerre et le chaos au Moyen-Orient, ou simplement un vide moral ou politique affecteront directement, et perturberont la sécurité de l'UE et de tous ses États membres. L'Europe se devait donc d'agir, bien que cette décision ait de toute évidence été difficile à prendre. La question primordiale à court terme sera de savoir si l'Europe a réellement les capacités militaires et politiques, la puissance suffisante, pour rester et la volonté commune d'agir en accord avec ses intérêts essentiels au Moyen-Orient. On verra bien. Quoi qu'il en soit, on peut déjà dire : bienvenue dans la réalité.

La paix israélo-arabe restera-t-elle fragile?

Depuis plus de cinquante ans le Moyen-Orient est en état de belligérance plus ou moins ouverte et plus ou moins généralisée. Malgré les conditions d'application des trois accords de paix entre l'Egypte, l'Autorité palestinienne et la Jordanie, avec

14 L'Orient le Jour, op-cit., le 5 septembre 2006

un "géant économique" qui n'est pas encore parvenu à se doter, sur la scène internationale, d'une influence politique à la mesure de sa puissance économique et financière. Elle souffre en effet d'un décalage immense entre ce qu'elle a réussi, au bout de quarante ans d'efforts, en matière d'intégration économique avec la réalisation de l'unité de son marché et de sa monnaie et une politique étrangère et de sécurité commune qui a dû affronter, en 1993, dans les Balkans, le conflit le plus grave qu'ait connu l'Europe depuis la fin de la deuxième guerre mondiale[12].

Le Moyen-Orient est également un ensemble régional dont les contours sont imprécis aussi bien pour les géographes que pour les historiens et les diplomates. Quoi qu'il en soit, en raison de sa position géographique, de ses richesses énergétiques, de ses dimensions spirituelles et de ses turbulences politiques, le Moyen-Orient a une importance cruciale pour l'équilibre stratégique et économique du monde. Il est également la scène du premier grand conflit de l'après-guerre froide (guerre du Koweït). La présence militaire, diplomatique et économique des puissances industrielles dans cette région ne cesse d'augmenter. Pour ceux-ci la clef est, sans doute, l'approvisionnement en pétrole qui se trouve au Moyen-Orient, particulièrement dans le Golfe arabo-persique où se concentrent 66% des réserves mondiales trouvées. Face à cette question, l'Union européenne tente de dégager une position commune en vue de parvenir à la paix[13].

12 Ibid.

13La France, deuxième force militaire européenne, se présente comme la seule puissance capable avec la Grande-Bretagne de faire réellement avancer le dossier de la défense européenne. Contrairement aux Britanniques, les Français ont une vision de la PESD qui tend davantage vers l'autonomie. La France se présente indéniablement comme l'Etat pilote. En effet, rappelons qu'en 1966, la France du général de Gaulle proclame son autosuffisance au niveau militaire et quitte l'OTAN, retrouvant sa liberté militaire et son autonomie d'action. Tout comme elle avait refusé de ratifier la CED, en 1954, au nom de l'indépendance nationale, la sortie de 1966, ne doit pas nous surprendre. Pendant plus de trente ans, les successeurs du général maintiennent cette position au niveau de leur politique étrangère et adoptent une approche cloisonnée, c'est-à-dire limitée au minimum d'engagement nécessaire pour afficher une solidarité avec les Alliés.

parle beaucoup dans l'Union européenne, mais elle n'a que peu d'effets sur le plan pratique. Elle a été conçue pour servir d'alternative, impliquant par exemple les pays du Caucase du Sud». Il ajoute: «Mais la guerre au Liban et ses conséquences ont provoqué un changement soudain et fondamental dans la tranquille poursuite de cette politique. En effet, la guerre au Liban a cruellement rappelé à l'Union européenne qu'elle a des «intérêts stratégiques», qui sont avant tout des intérêts sécuritaires, et que si elle choisit de les ignorer, elle risque de le payer cher»[9]. En outre, la division du travail entre les États-Unis et l'Europe ne fonctionne plus comme au bon vieux temps: la guerre en Irak ronge les capacités militaires américaines, et a débouché sur une crise de légitimité morale et politique des États-Unis dans le monde arabo-islamique. En décidant d'envoyer plusieurs milliers de soldats au Liban pour mettre en œuvre la résolution 1701 de cessez-le-feu de l'ONU, les États membres de l'Union européenne ont pris la décision la plus significative dans le cadre de leur politique de voisinage. La question qui se pose est la suivante: l'Union européenne est-elle capable de devenir une force politique stabilisatrice dans la zone de conflit la plus dangereuse du voisinage géopolitique immédiat de l'Europe?[10]

Le Moyen-Orient est un carrefour stratégique entre l'Europe, l'Asie et l'Afrique. C'est aussi un conflit régional qui s'éternise, le conflit israélo-palestinien et israélo-arabe. L'Union euro-péenne se voit de plus en plus portée à jouer un rôle politique de première importance sur la scène internationale, où les liens d'interdépendance que le commerce tisse autour de la planète ne sont pas seuls à faire d'une politique commune des quinze Etats membres une réelle nécessité[11]. L'Union européenne est désormais

9 Ibid.
10 Ibid.
11 W.Arbid et J.Thobie, Le Liban et l'UE, éd. Al Maha. Beyrouth 2001.

l'axe Dakar- Casablanca – Brest qui doit être garanti pour les mêmes raisons que le précédent. Dans ces conditions, le Proche-Orient, sans être tout à fait un cul de sac stratégique, est largement confié à la protection de la Grande-Bretagne ce qui témoigne du statut secondaire de la France dans la région[7].

Actuellement et après la guerre des Balkans dans les années 1990, le Moyen-Orient est la région voisine à la fois la plus dangereuse et, du point de vue de la sécurité, la plus importante pour l'UE aujourd'hui. Pourquoi? Parce que les principales menaces à la sécurité européenne au début du XXIe siècle viennent précisément de cette région. Les menaces émanant du Moyen-Orient sont diverses: conflits régionaux, idéologies religieuses totalitaires, terrorisme, programmes d'armement nucléaire, barrage à la modernisation, régimes instables et ambitions hégémoniques. Si quelqu'un se demande quels intérêts l'UE et ses États membres peuvent avoir dans cette région secouée par des crises, la réponse est qu'il est certain que les intérêts énergétiques et économiques de l'Europe sont mis en jeu, ainsi que les intérêts vitaux des partenaires et des alliés de l'Europe (Israël notamment). Cela dit, les premiers sur la liste sont ceux de l'Europe. La façon dont le Moyen-Orient va se développer déterminera l'étendue des risques, ou des défis probables, pour la sécurité de l'Europe. Si l'Europe parvient à contenir, voire à résoudre le conflit qui y fait rage, les conséquences pour sa sécurité seront extraordinairement positives.

A cet égard, Joschka FISCHER, ancien ministre allemand des Affaires étrangères écrit[8] : «La prétendue «politique européenne de voisinage» est pour l'instant une chose bien curieuse. On en

7 Ibid.
8 L'Orient-le Jour, le 5 septembre 2006.

la flotte et de l'aviation italiennes. L'entrée en guerre de Rome, le 10 juin 1940, entraînera la fermeture du trafic maritime en Méditerranée orientale»[6].

D'autre part, la France se trouve sous une double dépendance: dans le domaine de la production, puisqu'elle ne contrôle que moins d'un quart de l'Iraq Petroleum Company et dans celui du transport, car sa flotte pétrolière est dramatiquement insuffisante, ce qui la contraint à utiliser les services des navires étrangers. Les mêmes restrictions pèsent sur les communications. Damas est bien la tête de ligne de la route aérienne en direction de Saigon mais les compagnies aériennes françaises s'intéressent peu au Levant. En 1938, il n'y a qu'une seule liaison hebdomadaire avec la métropole et le courrier est plutôt acheminée par des vols étrangers qui transitent par la Palestine sous mandat britannique.

Vincent Joly explique, également, qu'en fait un espace stratégique conçu comme un espace de manœuvre suppose que l'on ait les moyens et la volonté de l'exploiter comme tel. Ce n'est pas le cas de la France en 1939 qui, à ce moment, a opéré des choix stratégiques conformes à sa puissance réelle. Sa priorité va à la métropole, car même si l'on envisage une guerre longue, militaires et hommes politiques pensent que c'est là que se décidera le sort du conflit. La seconde priorité est la Méditerranée occidentale et plus précisément, l'axe stratégique Alger – Toulon, par lequel doivent venir les hommes et les ressources nécessaires à l'effort de guerre. La construction de la base navale de Mers el-Kébir, près d'Oran en Algérie, à la fin des années trente, souligne l'importance de cet axe. La troisième priorité est constituée par les approches atlantiques de la France,

6 Ibid.

toute probabilité, provoquera une confrontation majeure[4].

L'importance géographique du Liban sur l'échiquier régional lui a donné une place dans l'espace stratégique de la France. Lorsque la deuxième guerre mondiale éclatat en Europe à la fin de l'été 1939, les responsables militaires français estimèrent que le front occidental etait temporairement «gelé» par les systèmes fortifiés mis en place de part et d'autre du Rhin. A Paris, on envisagât alors de prendre une initiative sur un théâtre d'opération périphérique qui permettrait d'acquérir un avantage sur l'ennemi allemand. Le Proche-Orient devint ainsi un espace stratégique, c'est-à-dire un espace de manœuvre, selon l'historien français Vincent Joly[5].

L'Histoire nous rappelle que le Moyen-Orient occupe une importante place stratégique pour l'Europe en général et pour la France en particulier. Vincent Joly, par ailleurs, a expliqué, lors de son intervention, que la région présente une double importance pour la France. D'abord, «elles est le lieu de transit, via le terminal de Tripoli au Liban, de 45% du pétrole brut qu'elle importe en 1939 d'Irak. Ensuite, elle apparaît comme une escale essentielle dans les communications impériales, en particulier vers l'Indochine. Cependant, ce double intérêt doit être nuancé. En effet, d'une part les acheminements pétroliers transitent par la Méditerranée qui se trouve sous la menace de

4 Le port de Beyrouth a accueilli, le samedi 9 septembre, ses premiers gros cargos depuis la levée, la veille, du blocus qu'Israël imposait depuis huit semaines au Liban. Dès la levée du blocus, une force navale internationale dirigée par l'Italie a pris le contrôle des eaux territoriales libanaises pour empêcher tout trafic d'armes à destination du Hezbollah. L'économie libanaise dépend à 85 % des importations et 80 % d'entre elles transitent par le port de Beyrouth, qui accueille habituellement environ six cargos par jour.

5 Vincent Joly, professeur d'histoire des relations internationales à l'université de Rennes 2, a été l'invité de l'Université libanaise du 1 au 6 mai 2006, afin de donner une conférence à la faculté des Lettres et des Sciences Humaines de l'Université Libanaise.

du Liban pour la France et le rôle d'avocat du Liban que tient la France au sein de l'Union européenne[2].

Rappelons-nous que tous les présidents et gouvernements français, toutes tendances confondues, ont œuvré, à quelques différences près, dans cette direction, surtout durant les dix-sept années de guerre, condamnant toute hégémonie d'où qu'elle vienne, particulièrement celle exercée sans vergogne, par Israël sur le tiers de son territoire. Quant à la politique européenne à l'égard du Liban, elle a connu des hauts et des bas. En dépit des multiples condamnations émanant du Conseil de Sécurité et des instances européennes, Israël maintient sa politique expansionniste dans les territoires qu'il occupe en Palestine, en Syrie et au Liban[3]. La question qui se pose est la suivante: l'Europe peut-elle contribuer à la stabilisation du Moyen-Orient?

L'espace stratégique de l'Europe?

Le Moyen-Orient se définit aujourd'hui par trois conflits centraux: le conflit israélo-arabe, la guerre en Irak et la crise iranienne. La fusion du programme nucléaire iranien (et des ambitions iraniennes) et de la situation en Irak, ainsi que du Hezbollah au Liban, débouchera sur un «nouveau Moyen-Orient» qui, selon

2 W.Arbid, « France-Liban : une nécessaire entente cordiale », in Méditerranée, Moyen-Orient : deux siècle des relations internationales, Ed. L'harmattan, Paris 2003. pp. 573-586.
3 L'ambassadeur de France, Bernard Émié, venu faire un point de la situation au lendemain de la levée du blocus maritime contre le Liban pour laquelle la France a beaucoup fait, a évoqué avec son hôte Mgr Sfeir les perspectives d'application de la résolution 1701 de l'ONU. Il a dit à Mgr Sfeir combien la France était mobilisée pour la pleine application de cette résolution dans toutes ses dimensions, (...) afin de permettre à l'État libanais d'exercer toute sa souveraineté, toutes ses compétences et toute son autorité sur l'ensemble du territoire. il d'ajoute qu'il avait aussi informé le patriarche des efforts extraordinaires de la France dans le domaine humanitaire et dans celui de la reconstruction. Bernard Émié a rapporté sur ce plan l'appréciation de Mgr Sfeir pour les efforts et l'engagement de Paris aux côtés du Liban pendant toute la crise qu'il a traversée.

L'UNION EUROPEENNE est-elle capable De devenir une force politique stabilisatrice Au Moyen- Orient?

Dr. Walid Rames ARBID*

Les événements du 12 juillet 2006 qui se sont produits au sud Liban montrent que le rôle de l'Union Européenne est devenu très important dans le règlement du conflit israélo-arabe[1]. C'est pourquoi, l'évolution de la construction européenne au cours de ces dernières années, à la lumière des transformations qui se sont produites sur la scène internationale, au Moyen-Orient en général et en particulier au Liban, a été marquée par un nouveau type de relations entre l'Union européenne et cette région.

Que la France s'intéresse au Liban, n'a rien d'étonnant. En effet, plus que tout autre pays européen, elle a toujours été concernée dans tout ce qui relève de la souveraineté, de la sécurité et de la prospérité de notre pays. Le Président Jacques Chirac a rappelé à plusieurs reprises que le Liban est «la clé de voûte» de la politique française au Moyen-Orient. Cette assertion prend tout son sens, si l'on rappelle successivement l'importance politique

*Professeur d'Histoire des Relations Internationales à l'Université Libanaise, Institut des Sciences Politiques à l'USJ et à L'Ecole d'Etat Major de l'Armée Libanaise

1 L'engagement de l'Europe au Proche-Orient ne date pas d'aujourd'hui. En 1973, à l'occasion du sommet de Copenhague, l'Europe a approuvé une résolution sur la nécessité urgente du retrait d'Israël des territoires occupés, du Golan et du Liban, sur le respect de la souveraineté des Etats de la région dans des frontières sûres et reconnues internationalement, ainsi que sur les droits légitimes des Palestiniens.

Antonios ABU KACEM

The available legal mechanisms to prosecute and judge the perpetrators of the crimes of the July 12 attack: "a new legislative role for the Security Council, main actor in mobilizing the international criminal cases and in ratifying indemnities"

The previous century witnessed many violent international, regional and local wars. The 21st century had been particularly bloody and characterized by new kinds of crimes, incidents and wars with undefined goals. New horizons had been open without any legal or moral obstruction. In that particular moment, the ineffectiveness of the international law in the resolution of international conflicts became obvious, thus, the UN Security Council adopted a new method of work based on the intervention mechanism in virtue of Chapter 7 of the UN Charter.

During the July 12 attack, Lebanon became the theatre for many crimes in the absence of any moral or legal obstruction to stop the bloody transgressions, even though after all the wars Lebanon experienced, it is not the first time that the country is confronted to this kind of situation.

The author of this study describes, first, the crimes perpetrated following the July 12 attack in order to examine, secondly, the various intervention mechanisms that can be used to prosecute the perpetrators of these crimes.

Yet, the following question resumes the most significant problematic issue presented in this study: "Can Lebanon today, or is it allowed to, request the prosecution and judgment of criminals who acted against the country and its people, at least once in the course of history? Will the principle of "impunity" still be applied in Lebanon, and in the whole world, on the account of innocent people?

Dr. Talal ATRISSI

The regional repercussions of the Israeli war over Lebanon

On the eve of the Israeli war against Lebanon, most analysts and searchers were looking into more than one direction in order to see what happened to the American project of a "new Middle-East" required by the Neo-Conservators after September 11 2001.

The American stubbornness in refusing to admit the failure in Iraq perfectly fits within the frame of the Neo-Conservators provisions regarding the Middle-East, which is supposed to be, following their profuse writings, free of tyrannical regimes.

In fact, to admit the failure in Iraq implicitly means to admit the failure in Afghanistan where the Talibans, five years after the collapse of their regime, have progressively resume their operations against the American Forces.

Regarding Palestine, the situation doesn't appear any better or closer to the "new Middle-East" project as conceived by the Neo-Conservators. This last war over Lebanon is not different from any other war concerning the regional repercussions, whereas inside Lebanon there is no exclusive agreement about the military and political repercussions of this war.

The disturbing issue is related to the continuous American pressures aiming to block any settlement, especially between Europe and Iran, which means for the Americans to quickly impose sanctions in order to prepare for a war that could put the entire region on fire. This strong tendency of the American Administration to make war will only be impeded by the effective role of the European Union (such as the negotiations with Iran). Will the European Union be able of achieving this historical mission? Will the United States let the Europeans play this role?

The answer on these questions will define the future of the "new Middle-East".

Dr. Nassim AL KHOURY

The Sixth war between "the waiting culture" and the idea of "the end of the world"

How too many Lebanese, Arabs and Jews and the whole world are convinced that Israel is a state that turned subject to defeat in war, like all other states, what are the implications of the war of July 2006, on Israel, Lebanon and the entire world?

What are the objective, religious and mythical dimensions of this conflict which formed a basic station and a new source of lessons and examples? What is the volume of this quake which hit Israeli society that has been intact since its establishment on the land of Palestine?

Do what happened targeted Hizbolla exclusively, and not Lebanon? Why the regular Israeli army was dragged to the cities and how important is to focus, in the battle, on human causalities, and to absorb the fire strikes?

These informative questions include some of their answers, in their interrogation of inquiry, and thousands of other military, technical, scientific and psycho logic questions are put forth now, and will be laid in the long term, in many concerned and unconcerned circles in this conflict.

The researcher approaches, in his study, the idea of the true meaning of the divine victory, and the effective meaning of the link between the denomination of Hezbolla (Party of God) and Nasrullah (victory of God)? Is It allowed to defeat the fighters of Hezbolla, or does god fight or helps in the fight such a party? How can we understand this basic and strong belief extent, which multiplies the steadfastness and heroic courage? And the talking about the meaning of the divine victory reaches the roots of the Mahdi idea the minds of the Muslims are dominated by the idea of waiting for the ìexpected Mahdiî, who will lead them to victory over the ìfightersî.

In the end, between the inevitability of death, and impossibility of immortality, the questions which fighters the human beings in every time and place succeed one another and all of them are unable to confront the death.

Nizar ABDUL KADER

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these 2 languages for the researches published in Arabic.

The foreign policy of Iran

After more than a quarter of a century on the establishment of the Islamic Republic of Iran, the last elections for the presidency of the Republic and the chamber of deputies confirmed that the Islamic ideology adapted by Imam Al- Khoumeini, as a main source for political and social orientation, is still alive, and that the forces safeguarding it are capable of protecting it against all the dangers that threaten it internally, or conspire against it externally, with the restoration of power by the conservatives appears a new trend to adopt an adamant policy in place of the realistic one of Hashemi Refsanjani and the reform ideas that Mohamed Khatemi tried to apply.

It seems now that the conservative regime of Ahmadi Najad is beginning to represent another phase of adamant rule, experienced by the Khomeiniís term, especially in the domain of foreign policy. And the statements of Ahmadi Najad, in the recent days after his election, denote that he will adopt an intransigent foreign policy, especially in the field of ìIran Nuclear programî, and the position vis-‡-vis Israel

So, to determine and understand the open options of the Iranian foreign policy, and its initiative and its approach to achieve the prime interests of the Iranian nation, according to the political perspective and the ambitions of the Islamic Republic, it is necessary to study and analyze the sources and darting point which any form the basis of this foreign policy.

Mediterranean. European Foreign Affairs Review, vol. 6, pp.31-50.

Tayfur, Fatih (2000). . Security and Cooperation in Mediterranean. Perceptions-Journal of International Affairs, vol.5, no.3, September-November 2000.

LIST OF ABBREVIATIONS

ACRS: Multilateral group on Arms Control and Regional Security within Middle East Peace Process
AMU: Arab Maghreb Union
CFSP: Common Foreign and Security Policy
CBMs: Confidence Building Measures
CSBMs: Confidence and Security Building Measures
CSCE: Conference on Security and Cooperation in Europe (later OSCE)
CSCM: Conference on Security and Cooperation in the Mediterranean
EuroFor: European Land Force
EuroMarFor: European Maritime Security Force
EuroMeSCo: Euro-Mediterranean Study Commission
EMP: Euro-Mediterranean Partnership
ESDP: European Security and Defense Policy
EU: European Union
FDI: Foreign Direct Investment
FTA: Free Trade Area
IR: International Relations
MEDA: Mediterranean Development Aid (The principal financial instrument of the EU for the implementation of the EMP)
MENA: Middle East and North Africa
MEPP: Middle East Peace Process
MPCs: Stands for the original 12 Mediterranean Partner Countries in the EMP
NATO: North Atlantic Treaty Organization
NGOs: Non-Governmental Organizations
NPT: Non-Proliferation Treaty
OSCE: Organization for Security and Cooperation in Europe
PBMs: Partnership Building Measures
Strademed: Strategie et Developement en Mediterranee
UMA: Union of Arab Maghreb
UN: United Nations
UNSC: United Nations Security Council
WEU: Western European Union
WMD: Weapons of Mass Destruction

War World: Patterns of Relations in the Mediterranean Area. England: Ashgate Publishing Company.

- (2000). . Is the Barcelona Process Working? ZEI- Zentrum für Europe_ische Integrationsforschung (Center for European Integration Studies) Discussion Paper, C75.

Hollis, Rosemary (2000). Barcelona's First Pillar: An Appropriate Concept for Security Relations? In Behrendt, Sven, and Christian-Peter Hanelt (eds.). Bound To Cooperate- Europe and Middle East. Gutersloh: Bertelsmann Foundation Publishers.

Hamdani, Smail (2002). . Challenges of Regional Cooperation: The Barcelona Declaration. in Huldt, Bo and Mats Engman with Elisabeth Davidson (eds.), Euro-Mediterranean Security and the Barcelona Process. Stockholm: The Swedish National Defense College.

Joffé, George Howard (2001). European Union and the Mediterranean. In Telo, Mario (ed.), European Union and New Regionalism: Regional Actors and Global Governance in a Post-hegemonic Era. Britain: Ashgate Publishing.

- (1996). Low-Level Violence and Terrorism. In Aliboni, Roberto, and George Joffé, with Tim Niblock (eds.), Security Challenges in the Mediterranean Region. London: Frank Cass.
Panebianco 2000

Philippart, Eric (2003). The Euro-Mediterranean Partnership: A Critical Evaluation of an Ambitious Scheme. European Foreign Affairs Review 8, pp.201-220.

Schumacher, Tobias (2002). From Barcelona To Valencia: The Limits of the EU's Political and Security Partnership With the Southern Mediterranean Countries. In Huldt, Bo and Mats Engman with Elisabeth Davidson (eds.), Euro-Mediterranean Security and The Barcelona Process. Stockholm:
The Swedish National Defense College.

Spencer, Claire (1998). Rethinking or Reorienting Europe's Mediterranean Security Focus? In Parks, William, and G. Wynn Rees (eds.), Rethinking Security in Post-Cold War Europe, and London: Addison Wesley Longman Ltd.

- (2001). The EU and Common Strategies: The Revealing Case of the

Partnership. EuroMeSCo Papers, Paper 17, Working Group 1.

- (1998). Confidence Building, Conflict Prevention and Arms Control in the Euro-Mediterranean Partnership. Perceptions- Journal of International Affairs, vol.2, no.4.

Aliboni, Roberto, and George Joffé, with Tim Niblock (eds.), Security Challenges in the Mediterranean Region. London: Frank Cass.

Attinà, Fulvio (1996). Regional Cooperation in Global Perspective. The Case of the Mediterranean regions. Jean Monnet Working Papers in Comparative and International Politics, December 1996- JMWP 04.96.

- (2000). Partnership and Security: Some Theoretical and Empirical Reasons for Positive Developments in the Euro-Mediterranean Area. Jean Monnet Working Papers in Comparative and
International Politics, July2000 - JMWP no.27.

- (2002). Security Cooperation at the Regional Level: from Opposed Military Alliances to Security Partnerships. Is the Mediterranean Region on the Right Track? Jean Monnet Working Papers in Comparative and International Politics, October 2002- JMWP no.45.

- (2003). Realist and Liberal Views of the Euro-Mediterranean Partnership. European Foreign Affairs Review 8, pp.181-199.

Behrendt, Sven (2000). Introduction, in Behrendt, Sven, and Christian-Peter Hanelt (eds.), Bound To Cooperate- Europe and Middle East. Gutersloh: Bertelsmann Foundation Publishers.

Behrendt, Sven, and Christian-Peter Hanelt (eds.) (2000). Bound To Cooperate- Europe and Middle East. Gutersloh: Bertelsmann Foundation Publishers.

Bicchi, Federica (2001). European Security Perceptions vis à vis the Mediterranean: Theoretical and Empirical Considerations from the 1990s. Jean Monnet Working Papers in Comparative and International politics, November 2001 - JMWP no.39.

Biscop, Sven (2003). Opening up the ESDP to the South: A Comprehensive and Cooperative Approach to Euro-Mediterranean Security. Security Dialogue, vol.34, no.2, pp.183-197.

Calleya, Stephen C. (1997). Navigating Regional Dynamics in the Post-Cold

Mediterranean states.

Yet, as the European firms and governments consider their vested interest, this structure has been exploited; thus avoidance of this and stimulation of the dialogue among the Euro-Mediterranean businessmen and the politicians would be constructive (Nienhaus, 2003).

In conclusion, most of the conducted research suggests that if the security complexes are seen as structures, the structural effects or changes determine the outcomes (Busman et al., 1998). The structural/institutional problems in the EMP confirm why the EMP has not produced tangible results. Structural inconsistency is linked to the problem in distribution of power. These asymmetrical relations need to be set on a more balanced and symmetric basis. The institutions are crucial tools needed to constitute the actors and shape their identities. The EMP project with a more balanced and even structure can only realize an interactive contribution and build of common interest and conceptions, thus leading to the intended relaxation of security problems.

BIBLIOGRAPHY

Aliboni, Roberto, and George Joffé, with Tim Niblock (eds.) (1996). Security Challenges in the Mediterranean Region. London: Frank Cass.

Aliboni, Roberto, Mohammed Khair Eiedat, with F. Stephen Larrabee, Ian O. Lesser, Carlo Masala, Christina Paciello, with Alvaro de Vasconcelos (2003). North-South Relations Across The Mediterranean After September 11 Challenges and Cooperative Approaches. Rome: Istituto Affari Internazionali.

Aliboni, Roberto (2002). Security and Common Ground in the Euro-Med

Although equality among all members may be difficult to realize, some kind of balance is to be achieved. In fact, from a realist point of view, it is the participation of the EU that makes the EMP more viable and durable. The EU as the powerful actor could push the other actors to negotiate and also provide resources for the Process. However, this should not be misused against the MPCs. It is the superiority and lack of commitment of the EU on the crucial issues that feed the suspicions of the MPCs and their hesitation to contribute to the Process. Thus, the EU should consider the legitimate security concerns of its Arab partners in the whole EMP region if it wants to be credible in the project of EMP. Strengthening of the on-going process of involving non-governmental actors through giving more credibility and resources to the trans-national networks could also boost process and gain grassroots support.

In addition, PBMs are limited to soft-security like training the diplomats, creation of networks, exchange of information on human rights, disarmament and cooperation among civil services. However, further precise and innovative PBMs are needed. Actually, the EU's resources and constructive abstention principles implies those who do not want to participate in an operation will not prevent the others to do so from taking part (Biscop, 2003). Management system is still limited for providing sufficient support for the EMP and its PBMs (Partnership Building Measure). Therefore, hard security issues or operations are under the control of NATO (Schumacher, 2002).

Hence, the EU needs to consider those factors and support more in economic terms so as to show its full commitment to the Process. The EMP should consider improving the access of the Mediterranean countries to the EU markets. The economic concern is also linked to the domestic systems in the

managing the implementation of the CBMs/PBMs. Such kinds of institutions will make EMP a more organized system that functions more effectively.

In a security regime identified in neo-liberal institutionalism, the institutions are the tools to arrange and regulate the actions of the units. The rules, procedures of the institutions provide transparency and information about the states. Stance towards an issue. This reduces the fear produced by uncertainty and lack of information. Within the EMP, the construction of the institutions would not only enhance the transparency and trust but also it would augment the efficiency and speed of the Process. By including all 27 partners, it would equalize the roles of the participants, reduce the EU domination and enhance the Mediterranean partners (Biscop, 2003:192). Yet, the root-cause behind the institutional weakness lies in difference among security cultures. Nonetheless, by making participation in an operation on voluntary basis, the process can evolve gradually (Biscop, 2003). The voluntary basis is not unfamiliar to the EU since in the European integration constructive abstention principle has been used.

Moreover, the lack of a treaty or a legal agreement within the EMP as well as the non-inclusion of the heads of states reduces the compliance among the partners. The legal basis and political basis would reinforce the visibility and sense of co-ownership. Hence, because of these problems and especially because the key units in the decision-making are states, the Process is based on a lowest common denominator approach. This implies that unless there is a common political will or interest on the security issue, the decision will be closer to the position of a state that prefers the preservation of the status quo i.e. the current situation.

the operations creates an asymmetrical relation between the EU vis-à-vis the MPCs. Furthermore, while the Commission enhances the coherence and efficiency in implementation of the EMP, it makes the EMP subject to weaknesses in the EU foreign policy-making (Hollis, 2000:119).

This unbalanced, asymmetrical relationship weakens the logic of partnership and the equality principle of the EMP. Moreover, it feeds the suspicions of the MPCs towards Europe. Therefore, establishment of a Euro-Med Secretariat and other institutions would speed up the transaction of information and activities as well as reduce the institutional imbalance. Besides, the inclusion of the Arab League into the EMP that organizes Arab position can balance the European Commission and promote inter-Arab coordination, thus enhancing the stance of MPCs at the negotiation table.

The decision-making mechanism in the security realm is based on the unanimity principle, which gives the veto right to any state. The unanimity system slows down the Barcelona Process and reduces coherence. However, it is difficult for now to change this system especially in an environment of mistrust. In addition, security is the most crucial policy within the foreign policy of states that prefer to preserve their control. Hence, security issues are only discussed at the ministerial level at Euro-Mediterranean Conferences. This organizational lack could be balanced with the formation of additional institutions such as a permanent council at the ambassadorial level (Biscop, 2003) or the conflict prevention center (Calleya, 2000). These kinds of institutions could follow the security issues permanently and closely so as to provide rapid reactions even before a crisis occurs. They can enhance the political and security dialogue by monitoring the events, consulting with the ministers and

EU lacks a common external position. For instance, in 1996 when Israel launched a military strike against Hizb-Allah in southern Lebanon, France directly entered the arena to negotiate for cease-fire without consulting with the EU. Similarly, when the US invaded Iraq, the EU states could not create common position. This underlines the presence of real politic. The EU Council meeting in Santa Maria De Feira in June 2000 adopted a Common Strategy on the Mediterranean region to arrange EU relations with the MPCs. Yet, in reality and practice the member states are divided in major issues pursuing their interests. While France, Italy, Spain support the Process, Great Britain has concern of weakening trans-Atlantic Alliance (Biad, 2002). The EU members have varying concerns and aspirations about the Mediterranean. While UK, Denmark, Sweden, Finland and Ireland do not perceive socio-economic and political problems as security threats, France, Germany, Spain, Italy, Portugal, Belgium and the Netherlands emphasize soft security challenges as direct threat (Schumacher, 2002). Therefore, special bilateral relationships flourish between France and Algeria, Britain and Saudi Arabia, Italy and Libya, and Spain and Morocco (Serrate, 2000). Different priorities of the countries and the bilateral relations, linked to historical ties, underline that states still preserve realist view in their policy, which hinders the creation of a common position.

Lack of a Parliament within the EMP has been creating representation problems. The Naples Conference stressed the establishment of a Parliamentary Assembly under the EMP structure. This would ensure the voices of citizens to be heard. Yet, the Euro-Med Parliamentary structure has been tried to be launched since 1998 and it is processing slowly. In addition, the EMP lacks its own secretariat and other institutions to put its rhetoric into practice. Moreover, the role of the Commission in

illegal immigration and asylum issues are the third pillar's preoccupations. Finally, the political and security issues are mainly considered at intergovernmental level. Such a division among the EU institutions makes it difficult for the EU to have a comprehensive and common policy towards the region.

Up to now, the EU priority agenda was occupied with the Eastern enlargement and European Convention, which encompassed formation of EU constitution and institutional changes. Therefore, the Mediterranean policy was secondary. This decreased their support and interest to the EMP. The EU needs to resolve its internal problems about integration, institutions, representation and particularly the CFSP (Common Foreign Security Policy). Until the EU resolves its internal debates, the Barcelona Process will be limited by the extent to which multilateral commitments and undertakings can be made to meet the expectations of the EU's southern partners (Spencer, 1998:150).

Among the EU's institutions, responsibilities and priorities differ. Whereas the European Commission focuses on the operational and technical issues along with the emphasis on promotion of human rights and democracy across the region, the European Parliament is much more sensitive to the conditionality of human rights and democracy in EU relations with the third countries. Since the CFSP issues are handled in the Council, which is composed of the member states. Governments, who prefer to keep their bilateral relations and their own conceptions of security, it is difficult to have common positions among them towards the Mediterranean.
There is still consensus problem inside the EU. Due to the different foreign policy priorities of 25 EU member states, the EU has difficulty to act in international events, crisis in that the

between the EMP partners. The result of those initiatives could only be attained after certain time and the transition period is too painful for the MPCs.

Suffice it to mention that the aims of the third basket, to achieve social and cultural cooperation, are the most time consuming and difficult goals to be realized. Social and cultural perceptions shaped by history and interaction is deeply rooted in the nations and societies. All analysis related to the security cultures and perceptions show the presence of many misperceptions between the societies and states. Shifting the views require reconstruction from constructivist view. Thus, it needs a long time to achieve a coherent understanding of each other and create a peaceful interaction among cultures. That is to say that the EMP is based on a long phase. The achievement of the short-term goals will produce apparent outcomes. This will stimulate the partners to contribute to the Process further, thereby fleshing out the long-term goals (Calleya, 2000).

Shortcomings of the EMP Process

Despite the positive developments, there are crucial difficulties that prevent progress in the Process. These problems can be classified in three main categories, inter and intra-institutional incoherence, definitional and perceptional problems and multi-actor involvement in the region.

The main issue is the EU's own internal incoherence and structural problems. The EU is not a cohesive unit. Despite all recent initiatives, the EU has difficulty in creating a common external position and achieving supra-nationalism in the CFSP (Common Foreign Security Policy). While the development, trade and aid issues are handled under the Community pillar,

on ESDP (European Security and Defense Policy), so through dialogue of security committees the mutual understanding would be achieved. The Naples Conference calls first some countries, which will be examples for the others in the future. Opening up ESDP to MPCs will constitute South-South PBMs in addition to the existing North-South ones by allowing exchange of information, participation of partners in planning process and decision-making (Bishop, 2003).

However, the EU's own problems on the ESDP should be kept in the mind, thus it is doubtful how far the nation-states could go in building up a common military structure.

In the short term, the PBMs, could promote information flow, exchange of views, transparency and elimination of misperception. Institutional frameworks like a Euro-Med Development Center (Calleya, 2000) could assist cooperative arrangement in different security sectors and become a clearinghouse of EMP information while strengthening the cooperative regimes (Calleya, 2000:14-15). The Early Warning mechanism, part of conflict prevention, can inform the states before the threat occurs and assess the impact of security issues on Euro-Med relations.

Starting with soft security issues like environmental concerns, maritime safety and organized crime, after a while, having strengthened the security mechanism, it can tackle more sensitive security challenges such as religious fundamentalism, terrorism, WMD (Weapons of Mass Destruction), (Calleya, 2000).
On the other hand, other goals like creation of a FTA (Free Trade Area) increase in investment and providing funds to the MPCs target to reduce the socio-economic gap within and

(Partnership Building Measures) and arms control to achieve mutual understanding and management of issues among partners. This demonstrates that the committee works on both soft and hard security issues. Expert networks called EuroMeSCo (Euro-Mediterranean Study Commission) and Strademed (Strategie et Developement en Mediterranee) support the committee in developing the Euro-Mediterranean Security Charter. These networks have linked communication networks with civil society. They actually took the same role carried by East-West security dialogue or (Conference on Security and Cooperation in Europe) OSCE security diplomacy (Attina, 2000:14). Both Euro MeSCo (Euro-Mediterranean Study Commission) and Strademed enhance confidence building among partners through their ties between experts working in different sites such as the Middle East, the Maghreb and the EU. The role of civil society is vital in presenting the Process to the public and gaining their support to the partnership. This would enhance the legitimacy of the EMP while it would reduce the patterns of enmity among societies and states. Hence, the redefinition of the other could be achieved. Even up to now, the interaction among experts contributed to the creation of a common language in certain areas of security.

Replacement of the CBMs (Confidence Building Measures) with PBMs (Partnership Building Measures) depicts a positive development since the CBMs in rhetoric reinforces the existence of a conflict. Also, involvement of PBMs underlines that the EMP tackles with hard security issues as well (Hollis, 2000). In fact, PBMs (Partnership Building Measures) encompasses more civilian and comprehensive security whereas CBMs is more focused on arms control and conflict (Aliboni, 2002).
Another important step to reduce distrust among partners occurred in the Naples Conference which supported the cooperation of the EU with the MPCs Main Partners Countries

powers in the decision-making. Moreover, in Valencia, partners agreed to include the next meeting's agenda as a permanent item in the agenda of each Senior Official and Euro-Med Committee in order to prevent the session from becoming hostage to non-related issue (Schumacher, 2002:235). Furthermore, the ministerial conferences also appreciate sub-regional and bilateral cooperation that would enhance flexibility in the EMP that those who are willing and capable to move forward will do. This aims for a multi-speed integration structure. Yet, it holds the risk of further fragmentation, thereby preventing cohesion and unity.

The Barcelona Process with the regional program enabled the experts and practitioners from the partner countries to work together in the fight against terrorism, drugs and organized crime, judicial cooperation and in a joint approach to migration. While the police forces and judges are trained together, common tools are used in the analysis of migratory flows. The first project in the field of migration management and border control has started for the term between 2002 and 2004. The Naples Conference welcomed the sub-regional cooperation through Agadir Process. Hence, the initial steps for creation of an inter-subjective understanding have been taken.

The assessment of the Conferences showed that the global events specifically the terrorist attacks in the US stimulated the partners to clarify their common position towards the terrorism. They focused on terrorism from a global and multidisciplinary approach. Yet, more concrete definitions of the actions and the terrorist groups are necessary.

The committee of Senior Officials has been producing new mechanisms like early warning, conflict management, sharing military data, CBMs (Confidence Building Measures)/ PBMs

societies of MENA region (Behrendt, 2000: 15). Hence, it can become an example for regional cooperation in the Mediterranean, provide resources and enhance the legitimacy of the partnership. Moreover, unlike previous attempts, all EU member states are supportive of the EMP.

From the realist point of view, the existence of a powerful partner in the security constellation strengthens the complex and the integration process. Yet, it is also important how the powerful actor uses its power and defines its position within the complex. The unbalanced relations would also nourish the tension and negative perceptions.

In other collective security attempts in the region, some of the regional countries were excluded from regional institutions whereas the EMP brought many Mediterranean countries under one roof. The invitation of Libya to attend the Stuttgart Conference and the presence of Libya in the Valencia Conference along with the Arab League, UMA (Union of Arab Maghreb) and Mauritania as guests enhanced the results. The integration of those parties into the EMP framework would further the inter- and intra-regional cooperation. The regular meetings of ministers and related actors according to the issues promote coordination of activities, exchange of information, and provide for deeper socialization, a steeper learning curve and regular adjustment of the framework for action (Philippart, 2003:214).

The Guidelines set in the Stuttgart Conference (1999) reflected improvement in the creation of a common security concept. The principle of co-chairmanship declared in the Valencia Conference as a way to strengthen the sense of ownership of the Process is important on the way to re-balance the distribution of

security and political issues. The Barcelona Process provided a diplomatic safety net in MEPP (Middle East Peace Process).

It is the only regional forum preventing the peace process from spilling back. (Behrendt, 2000:23). The Valencia Ministerial Conference (2002) happened at the height of Israeli occupation of territories. Despite this, the conference reached a consensus on the Action Plan, which aims at relaunching the Barcelona Process through new measures, enhancing visibility and institutionalizing the Process with the creation of a Parliamentary Assembly.

In addition, the Barcelona Process is crucial because it forces the South-South cooperation (slow as it is) to go beyond the North-South patterns of relation. The interaction of the MPCs with each other can speed the self-economic growth and better understanding of each other. Social and cultural interaction is important in order to reduce the misperception of each other, which is the major stimulus of security problems. Yet, it will take long time to reduce it. Political development and dialogue would promote the cooperation and reduce conflict in the region. Thus, the Barcelona Process aims at strengthening not only North-South cooperation but also South-South cooperation.

The EMP is the only political institution in the region where competence, legitimacy and resources are present (Brauch, 2001). This strengthens its potential to be a security partnership. The EU, as a partner of the EMP, is the dominant regional power in the political and economic senses. It strives to establish a culture of peaceful conflict resolution and negotiations; it has considerable military strength based on the collective potential of the EU member states; and it maintains cultural ties with

only forum in the region that provides an arena for dialogue between governments and peoples of the two shores of the Mediterranean and it has a multifaceted method. It is not viable to expect concrete solutions after eight years. In the long run the problems and shortcomings in the EMP can be solved. It is a difficult road that both sides should give up some interests and contribute equally and willingly to build bridges between cultures, societies and states that would construct a prosperous, secure and stable Mediterranean region.

The security challenges has shown so far that the problems in the Euro-Mediterranean region require collaborative interaction. At one point, the EMP depicts a fundamental step on the way to solutions. But then, until now the Barcelona Process could not produce tangible and considerable results. Therefore, it is crucial to assess the Process and see the reasons that slowed it down.

Positive Impacts of the EMP

The Barcelona Process is a product of globalization and interdependence within the new regionalist premises. It clarifies the problems posed by the global international environment and put suggestions onto the table. In terms of identifying problems, defining objectives, selecting intervention logics, programming, delivering projects and anchoring the policy reforms, the EMP fares much better than any previous and actual schemes in the region, including South-South ones. (Philip part, 2003:213).

In the Barcelona Conference, Syria, Israel and the Palestinian Authority came together and sat at the table along with other participants. This demonstrates the significance attached to the Process by the signatories. Moreover, the EMP provides an arena where Israel accepts the EU's role in the Middle East

deteriorate the issue. The common ground on security could be achieved through political dialogue and will. The Middle East Peace Process (MEPP) is also crucial as any given solution would make the EMP more feasible and stimulate partners to contribute to solutions of challenges more vigorously. The EU also needs to set a more active stance towards the Middle East conflict while not overlapping the position of the US.

The patterns of relations are shaped by the gap between perceptions and security culture of Europe and the Arabs. The MENA states still preserve enmity due to history, colonial heritage and interventions while the EU with its rhetoric reinforces this enmity. Rise of xenophobia, terrorist attacks and density of security challenges could push the European states more to pattern of enmity with tight policies. The EU needs to prevent the relationship from going in a negative direction, and push for friendlier, constructive dialogues. The constructivist premise of inter-subjective understanding should be realized within the EMP.

After September 11 and the Iraqi War in 2003 Barcelona Process became more vital. September 11 events have not only strengthened the relations among partners to act jointly, but also appreciated the importance of cultural and political dialogue. The post-Iraqi situation will influence the region as a whole. In the long run the consequences of the Post-Iraqi system will influence the perceptions of the Arab world according to the kind of settlement in the country. Beginning with September 11, the successive events have revealed the importance of the Barcelona Process and revised the agenda in the Process.

An assessment of the EMP would show that the EMP is an ambitious and long-term program. It is crucial because it is the

Second, the continuation of capability gaps and institutional insufficiencies in the EU's policies will allow the US to be the dominant actor in the Mediterranean preventing a comprehensive role for the EU.

Third, the gap between security cultures of the partners needs to be reduced through mutual dialogue and transaction. The political and economic stability in the Mediterranean region is vital for European security. This requires a pro-active development policy of Europe vis-à-vis its neighbors in the Southern Mediterranean, rather than a reactive approach. The main condition for partnership is that European countries give up the colonial habits of interfering in the affairs of the MPCs and preserve balance in relations. Political conditionality in terms of subjective and relative issues creates suspicions in the MPCs towards the EU and produces further counter-attacks and gaps. Therefore, Europe's co-operation with the MPCs should be based on mutual respect for each other's civilization. The EMP should be equally central to the both sides of the Mediterranean. All people in the region need to perceive the EMP as workable and effective program that brings peace and progress. The role of NGOs is crucial in realizing this. If the EMP becomes incapable of restoring the social break and stability within the Mediterranean basin, the Mediterranean can become a zone of instability. In order to make the Mediterranean a zone of peace and prosperity, the EMP process should be developed.

The EMP should enhance the necessary instruments and institutions to speed interaction among actors and crisis prevention. It is also necessary that both sides should show their political commitment to the Process through their rhetoric. Presenting the clash between Islam and Christianity would

is constructed by 27 states which constitute a geographically coherent grouping and whose relations are marked by deep security interdependence. The EMP falls into the heterogeneous complex category since it integrates different types of actors like states, NGOs, firms and the international organizations (the EU), which interact across different security sectors.

The five security sectors targeted by the EMP and mostly declared are: illegal immigration, religious fundamentalism, terrorism, the Middle East conflict and weapons of mass destruction (WMD), which are interlinked with each other. These challenges depicted the significance of the problems and the necessity to cooperate to prevent them. In addition, the roots of the challenges require a comprehensive approach encompassing the development in economic, political, social and security realms. The Barcelona Initiative reflects a consensus among European states and the MPCs to target the origin of the problems. The Barcelona Process, in theory and principle, is a sounding policy with its realistic identification of problems and its vision of solution with an emphasis on partnership.

In their evaluation of EMP, some observers showed several shortcomings classified as inter and intra-institutional incoherence, definitional/perceptional problems and multi-actor involvement in the region. Upon the basis of these weaknesses, the basic conclusions that one could come up with are:

First, the EMP should target at creating South-South cooperation in political, economic and security terms in order to create a consistent region and to have a healthy symmetrical interdependence between the EU and the MPCs. The Process should not further fragment the sub-regions; instead they should be pushed to integrate the international system gradually.

Since the creation of EMP, even if there is no considerable development, the EU continues its support for the initiative and accepts the costs of the project. Despite the problems in the Process, the participant governments stress their willingness to solve them and further the cooperation. The neo-liberal premise of security interdependence pushes the EMP partners to cooperate. The EMP promotes institutionalization of the relations and enhances transparency and exchange of information.

Nonetheless, the asymmetrical relations make the EMP adopts a reactionary policy. This needs to be changed because it aggravates dissension between Europe and the MPCs further instead of restoring the differences. Moreover, since both the EU and MPCs share similar concerns of security problems, it will be more viable to construct a common policy, which has laid the basis of the Barcelona Process.

The EMP cannot be seen as a security community because it lacks collective identity and due to the low flow of interaction. But the partnership in time may lead towards a security community.

The EMP is related to the systemic factors mainly because the security is relational and systemic factors are structuring the regional relations. They intensify the security interdependence among the units of the partnership. As the EU and the MPCs are interdependent, they need a partnership in order to achieve comprehensive security both in domestic and the regional levels. Distribution of powers and the historical relations of amity and enmity shape the regional patterns.

The EMP holds the main characteristics of a security region. It

EMP. The EMP accepts a comprehensive security by tackling the five sectors of security. The EMP depicts its will to achieve cooperation in five sectors. The EU is to tackle the challenges posed by globalisation and the interdependent international system initiates the Barcelona Process. However, it gained the support of the MPCs who are also under the risks of similar challenges. Civil society contribution to the Process is an important part in evolution of the EMP that will enhance grassroots support for cooperation and produce constructive dialogue thereby reducing the misperceptions, prejudices in the societies and states.

There is a regional organization in the Euro-Mediterranean area institutionalized by Barcelona Process and membership of the MPCs together with EU member states is the main point that allows defining the boundaries of the regional cooperation. The EMP aims at cooperation in economic, military, political and cultural fields. Yet, since the Mediterranean is heterogeneous the organization level is low and interdependence of the constituent units triggered the cooperation in order to enhance their own security in the World Order anarchical system.

From the realist point of view, the EMP can be viewed as the EU's attempt to extend its interest in and power over its neighbours by establishing cooperation relations. So far most indicators showed that there are asymmetrical relations between the EU and MPCs in economic and security realms. The EU is the powerful actor within the EMP with more voice in the decision-making and more resources to promote development. The EMP also enhances the EU's stance in the international system. The Mediterranean elites and governments accept European dominance bewaring the asymmetrical relationship since they see to themselves the benefits of European economic aid and trade relations.

unwilling to bear the costs of hard security issues. The diverging interests among the EU members restrict to have common position. Therefore, they prefer the US and NATO to hold the hard security issues. This tendency is reflected in the rhetoric of Barcelona Declaration (1995) with the statement that this Euro-Mediterranean Initiative is not intended to replace other activities or initiatives but contribute to their success (Aliboni, 1998). The transatlantic relations, the devastating influence of the US in the formulation of the European security structure and the US emphasis on Israel's strategic interests jeopardize Europe's efforts towards a just and balanced solution of the Arab-Israeli conflict. Hence, the EU role is limited in this region. However, if the EU wants to be a fully-fledged security actor in the global system, it has to develop its stance in the hard security realm of the EMP and not allow the US to be the only actor in the Middle East. The EU could act as a balancer in the MEPP and prevent the US to be super power and break the international law. This requires the EU member states to go beyond their national interests and positions, though it seems unrealistic for now.

Security assessment

In an attempt to assess the security aspect of the Barcelona Process and the EMP within the theoretical framework of new regionalism and Copenhagen School, existing cooperation projects and positive developments in the Mediterranean basin require attention. New regionalism with its broader perspective of studying non-homogenous regions provides an explanation of regional cooperation in the Mediterranean. Historical ties, economic and political interdependence of Europe and MPCs (the 12 Mediterranean partners countries in the EMP), security, vulnerabilities, and geopolitics are the main factors that led the

but this was rejected and instead it was granted observer status. The US accepted this on the understanding that the Process would not extend beyond the US considerations in regions of conflict. The EMP alone could not engender a conflict resolution mechanism that could reduce tension in the Middle East dispute.

Aliboni (1998) argues that the EU is not a fully-fledged security actor in the Imp's sphere, so it cannot act as a guarantor and mediator. It cannot get directly in touch with factors, which affect the security perceptions in the area. Yet, this study shows that it can act as mediator though it is not a fully security actor because of the lack of a European security architecture that deals with the hard security issues. The ESDP is formed to be a structure dealing with the humanitarian issues, peacekeeping, peace enforcement and crisis management. Its scope of action is limited and it lacks capability. During the discussion on Constitutional Treaty, the 15 EU members show their willingness for joint action and extend its scope of action beyond the Europe. Yet, the priority of the EU is in and around Europe.

The capability gap between EU vis-à-vis US and the inconvenience led by a strong ESDP to NATO are two crucial factors that create a division of labor between the actors that while the US holds hard security; the EU deals with soft security issues. Both sets of issues are separable but cannot be separated so neglect of one would hinder development (Serfaty, 2000:61). The issues as soft or hard security also change over time and context. NATO is central for any military event in the region and the EMP sets itself not to conflict with the issues Nacho's dealing with.

Indeed, the partners and especially the EU member states are

Therefore, the foremost obstacle against the Barcelona Process is this negative pattern. Although the 27 Mediterranean states by signing the EMP depicted their will to reduce security dilemma through security partnership, the partners need to revise the policy, their rhetoric and the commitment so as to move the pattern to the positive side of the spectrum.

Actor Involvement in the Region

The EMP is not the only actor in the region for security cooperation. NATO, OSCE and ACRS are also working to promote security and stability in the region. However, EMP differs from these initiatives. In the EMP, actors and context are indirectly related and not consistent (Hollis, 2000). The EMP is not a transatlantic but a EU regional initiative (Tayfur, 2000:5). Yet, any regional security cooperation in the Mediterranean should consider the US position and interest as well as the other multinational actors in the region in order to prevent duplication and competition. In addition, different initiatives comprise different countries. When organizations tasked with the collective defense of their members enter a dialogue with non-members, who are perceived as a Saudi Arabia, Kuwait, Bahrain, Qatar, United Arab Emirates, and Oman, potential source of threat, they risk reinforcing rather than ameliorating suspicions between them (Hollis, 2000:120). The involvement of the major powers in the Mediterranean and these collective defense organizations are signs of existence of realism in the region. Any act of one power would create suspicion and feel of potential threat in this anarchic and realist world. Therefore, the EU needs to consider the US role in MEPP and try not to conflict or overlap with its role in the issue.

Initially, the US asked for participation to the Barcelona Process

lower governance and human rights level, which will reduce the EMP's prospective goals and success (Phillipart, 2003). Hence, it is more viable for the EU to continue its relations with the Gulf States at the bilateral level and within the framework of the Gulf Cooperation Council. In fact, the European Commission underlines that the Gulf Cooperation Council countries, Iran, Iraq and Yemen are not part of the EMP.

The pattern of amity-enmity is one of the main elements in a security complex. In the EMP, the divergence in definitions and perceptions show that in the spectrum of the patterns of amity-enmity defined by the Copenhagen School, the pattern is closer to the negative end of the spectrum for the MENA states towards the Europeans. For the Europeans, the pattern is shaped by the factors like immigration and terrorism. Increase in immigration, religious fundamentalism, terrorism and refugees from the Middle East have shifted the Europeans perception more to the negative side of the spectrum. It led to a rise of xenophobia and Islamophobia in the society. Furthermore, these factors have been politicized and even securitized by the far right political parties, which cultivated the nationalist attitude of the European societies. The recent rise of extreme right political parties in France and Austria exemplifies this. The EMP project can be classified to stay in the middle end of the spectrum where states still treat each other as potential threats but have agreed on certain points and created, in this case, the Barcelona Declaration. However, the lack of commitment and progress in the Process shows that within state level and societal level, the negative pattern preserves. Furthermore, within the EU, states stand closer to the positive end where the relationships are mutually constructive while in the South-South case, states are closer to the negative end that intra-regional relations are shaped by fear and conflict.

policies aimed at political and economic reforms in Southern countries, the South pursues defensive policies intended to secure good political relations and socio-economic cooperation while avoiding interference (Aliboni, 2002:7). Another scholar points out that it is for societies concerned to move towards democracy and the rule of law so the Western countries can help to create good conditions and appropriate environment for development in this target (Hamdani, 2002:176). Therefore, the EMP needs to balance three baskets, reflect linkages between the economic, security, and political and social realms.

Related to this, the EMP needs to go beyond the state level and reach the hearts and minds of societies. This could be possible with more dialogue and interaction. The EU can act as a mediator to activate the local actors and let them make decisions so as to reduce the mistrust. Calleya (2000) underlines that it should be the main local actors involved in a crisis because the preventive measures could be successful if the majority of the local actors comprehend that compliance would provide more benefit. At this point, EU could use its political, economic and social mechanism to influence decision-makers at local level (Calleya, 2000).

Changes in Iraq with the US involvement in 2003 together with the strong ties of Iraq with Mashreq raise the question on its impact in the EMP and whether the Gulf States should be included into the Process. However, the inclusion of Iraq into EMP would disqualify the Mediterranean as a geographical reference for the partnership, which has a positive connotation for Europeans and the MPCs (Philippart, 2003). In addition, the inclusion of Iraq would underline the double standard as the EMP still excludes other non-Mediterranean countries. Moreover, the Gulf States have distinct political structure with

priority should be given to reduce gap between cultures (Attina, 2002:17). However, while the priority is to be given to the reduction of the gaps between cultures by promoting mutual trust and consensus, it should be kept in mind that the PBMs as a whole would also work to bring closer the cultures and prepare ground for mutual trust.

The MEPP was the focus in most of the conferences that hindered the other issues to be handled. The solution of the Middle East conflict will speed up the process. Failure of Oslo Peace Process and increasing violence in Occupied Territories contribute to suspicions and hostility in the Arab world (Biad, 2002). However, since it seems that solution will take time, the Process should be decoupled from the situation in the Middle East as much as possible and emphasize that the EMP is not a forum to find solution for the Middle East conflict; rather the EMP is more than MEPP and can create indirect solutions (Nadal, 2002: 24). Moreover, focus of the participants during the conferences was whether the Barcelona Process could be separated from the MEPP. But according to Hollis (2000), the real question is not this or implementation, but a conceptual flaw that Barcelona ignores the unresolved conflicts and proposes conflict resolution with creation of new mechanism in a setting, which has yet to be created (Hollis, 2000:117).

Another important point is that priorities among three baskets are not evenly set and it is assumed that economic progress would bring political and social development. This reinforces the perception held by Arabs that the EU intervenes in the region to gain market. The Arabs perceive democracy, human rights and globalization as a method for European interference. The policy responses of North and South differ against the challenges that while the North prefers proactive long-term

the societies of the MPCs the benefits of change through education so that the reforms can come from below within the MPCs. This will enhance the collective response and reduce the asymmetrical relations.

The Arab states question absence of other North African and Arab nations such as Libya, Mauritania and Saudi Arabia in the membership of the EMP so view double standard in the partnership. This prompts them to be suspicious about the EMP and interpret it as reflection of priorities of the EU and EU member states instead of collective will of all Mediterranean. Moreover, after the failure of the EU in the Bosnian crisis, it is difficult for the Arab Muslims to trust Europe.

In relation to the Middle East conflict, the security conceptions and perceptions of the Arab world do not match with the EU's perception. Arabs perceive the role of Europe in the Middle East conflict as unbalanced policy in favor of Israel, whereas Israel thinks of Europeans as unsupportive to Israel's basis. The difference between the Arab and European security cultures reduces the possibility of regional cooperation so becoming a big obstacle to the EMP. Attina (2002) stresses that the double nature of partnership based on cooperative and comprehensive dimensions is difficult to be accepted by Arab policy makers.

Even if they welcome benefits of economic relations with Europe, they show strong resistance against the political conditionalities imposing socio-economic and political adaptation as well as military transparency because their security culture is based on self-help and national power. Thus, Attina suggests that partnership building, conflict prevention, early warning and preventive diplomacy seem feasible only at a later stage of the Mediterranean security partnership and the

underlines that the ideas, perceptions of members determine the regional formation. The fear and otherness, are still present in the Mediterranean basin and they are obstacles to improve partnership. The legacy of European colonialism and imperialism, the Arab's perception that the West aims to penetrate and control the weaker states and the lack of experience of relation based on confidence hinder the development of CBMs/ PBMs. While one party sees the other as a threat, it is not conceivable to create a dialogue, which assumes creating a minimum confidence between the participants (Spencer, 1998:146). The Barcelona Process does not make clear dialogue or definition on key issues like fight against terrorism, arms control and disarmament due to the perceptional gap. Moreover, declaring migration as security threat may also deepen the gap between communities since it means perceiving immigrants as direct threat with this rhetoric. In fact, the conclusions of the Naples Ministerial conference show that migration is dealt with in the third basket rather than the first one in general.

The European Commission (2001) defines conflict prevention as structural stability that will be provided through structural reforms strengthening democracy, human rights, viable political structure, sustainable economic development and healthy environmental and social conditions. In contrast, these terms are subjective and tools for intervention in the eyes of Mediterranean states. Since reforms produce solid results in the long run while producing short-term instability and conflicts, the EMP needs to manage and monitor these short-term instabilities, thereby use ad-hoc measures to prevent them (Aliboni, 2002). Instead of forcing the MPCs to recognize the conditions fully in the short run and becoming a Europe imposing solutions, the EU needs to be more flexible and show

rather than particularistic and addressing specific problems. Moreover, Europe's security concerns about Mediterranean region reflected the fact that it formed part of the European periphery or hinterland. (Joffe, 2001: 215)

Spencer (1998) stresses that the EU with Barcelona Initiative supports cooperative policy moving away from defensive or confrontational security approaches. However, the viability is questionable as it bases the partnership on perceived negative factors such as Islamic fundamentalism.

Pierros et al. (1999) State that many problems facing the region like immigration, unemployment, terrorism and pollution are concerns shared by peoples on both shores of the Mediterranean, thereby require common solutions.

Is there a common identity for the EMP?

The basis of lacking confidence among the countries of the EMP relies on definitional and perceptional differences underlying security policies and perspectives. Indeed, the definition of the Mediterranean itself is ambiguous, since the Mediterranean in geographical terms does not match the political definitions of the region. Panebianco (2000) emphasizes that the EMP brings together 27 partners with different levels of socio-economic development and socio-political systems differently ranged in democratic development scale. Differences among the countries of the region require particular policy for the region. While the EU tends to categorize the North African countries as Maghreb and the Eastern Mediterranean as Mashreq and treat them accordingly, these countries do not see themselves in such categorizations.

The security complex theory agreeing with the constructivism

Bicchi (2001) stresses that the end of Cold War and communism along with the rise of terrorism led Western countries to point the Mediterranean as a new hostility frontier. Security perceptions have become more accentuated that is why a study of Mediterranean needs is bound to include security perceptions into analytical framework. According to Bicchi (2001), migration, Islamic fundamentalism and terrorism are the primary issues in the new configuration of European security perceptions while the economy and environmental issues are secondary. However, Islamic fundamentalism was perceived as a substantial challenge to both European domestic politics and outside European borders and stayed at political level whereas migration is securitised through emergency measures.

Bicchi (2001:2) also states that definition of security is while vertically deepened which added other actors like individual and society beside states into analysis, horizontally broadened which include a wider range of potential threats. In fact, the EMP itself is founded on the premise and goals of achieving cooperative and comprehensive security.

Like Attina, Joffe (2001) also evaluates the EMP from the new regionalist perspective and he states that although EMP is articulated in largely economic terms, Barcelona Declaration makes it clear that its signatories recognized the underlying social, political and security realities on which it will impact (Joffe, 2001:208). According to Joffe (2001), the EU does not possess either the means or the will to be involved in hard security issues in the Mediterranean so leaving hard security issues to the US and NATO, the EU intends to resolve soft security problems by providing economic support, confidence-building measures and continuous dialogue. Thus, European security vision in the Mediterranean is tending to be holistic

members, while others such as Syria and Algeria may never progress beyond association. Turkey is on the margin between the first and second of these groups; Lebanon and Morocco straddle the borderline between the second and third. Taken together, though, the Mediterranean countries may someday form the foundation of a conception of Europe that is not necessarily limited by geography.

Overview of research

Some of the main literature about the topic can be summarized as follows:

Stephen Calleya (2000) in his study: Is Barcelona Process Working? Stresses that EMP offers a unique opportunity to strengthen political, economic and cultural ties across the Euro-Mediterranean area defining the Mediterranean as a geo-strategic area composed of sub-regions; yet throughout its twenty-eight years of direct engagement in the region the EU has failed to reach a progress in achievement of stability and security in the region. He emphasizes that Euro-Mediterranean process is the most adequate type of multilateral forum that can further cooperative security in the area and EMP is the only regional institutional arrangement that brings states of the region together. Moreover, to date, no other trans-Mediterranean security arrangement has been able to move beyond the theoretical stage of development. (Calleya, 2000:39).

Fulvio Attina (2002, 2000) sees the new regionalism as an appropriate theory to grasp the EMP and evaluates the Mediterranean as security partnership building. He also emphasizes the role of security cultures in the evaluation of the EMP.

The Euro-Mediterranean Partnership: Political and Security Aspects

*Prof. Michel NEHME**

One intriguing aspect of the Euro-Mediterranean Partnership's (EMP) completion is that the EU now has an association agreement with every country that was once part of the Roman Empire, with the exception of Libya and Trajan's conquests. While the partnership is hardly a re-creation of the Roman world, it does represent a formal inclusion of the Mediterranean rim in the European sphere for the third time in history. In classical times, the Mediterranean itself was the focus of Western civilization with central Europe at its periphery; during the colonial era, this position was reversed. The third attempt at trans-Mediterranean integration will be different from the previous ones in that it will be founded on mutual consent rather than conquest, although economic inequalities will make the EU the dominant partner for the time being.

How far this integration will proceed remains to be seen, and not all the Mediterranean rim nations will take part equally. At one end of the scale are Malta and Cyprus, which are destined to be EU members themselves. Nations like Tunisia and Israel, which have modern or modernizing economies but are further from the European cultural sphere, will likely participate in many European core institutions without becoming full

طُبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية 2006

Resumés

• *Général Nizar ABDEL KADER*

- *La politique étrangère iranienne* *64*

• *Dr. Nassim EL KHOURY*

- *La sixième guerre entre «la culture de l'attente» et l'idée de «la fin du monde»* *65*

• *Dr. Talal ATRISSI*

- *Les répercussions régionales de la guerre israélienne contre le Liban* *66*

• *Antonios ABU KACEM*

- *Les méchanismes légaux pour poursuivre et juger les responsables des crimes de l'offensive du 12 juillet* *67*

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY ..... Dr. Michel NEHME

Dr. Adnan AL-AMIN ..... Dr. Hassan MNEIMNE

Dr. Ilham MANSOUR..... Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER

- The Euro-Mediterranean Partnership:
  Political and Security Aspects ..... *Prof. Michel NEHME* 5
- L'Union Européenne est-elle capable de devenir une force politique
  stabilisatrice au Moyen-Orient.....*Dr. Walid Rames ARBID* 43

Summarises

- *General Nizar ABDUL KADER*
- *The foreign policy of Iran 38*
- *Dr. Nassim AL KHOURY*
- *The Sixth war between "the waiting culture"*
  and the idea of "the end of the world 39
- *Dr. Talal ATRISSI*
- *The regional repercussions of the Israeli war over Lebanon..... 40*
- *Antonios ABU KACEM*
- *The available legal mechanisms to prosecute and judge the*
  perpetrators of the crimes of the July 12 attack..... 41

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- The Euro-Mediterranean Partnership: Political and Security Aspects
- L'Union Européenne est-elle capable de devenir une force politique stabilisatrice au Moyen-Orient?